وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة العربية و آدابها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصّص : علوم اللسان العربي والمناهج الحديثة

– إعداد الطالبة :

أم الخير سلفاوي .

البعد التداولي في البلاغة العربية من خلال "مفتاح العلوم" لـ"السكاكي"

نوقشت علنا بتاريخ: 2009/11/10

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د/المشري بن خليفة رئيسا

د/–أحمد بلخضر مشرفا

د/الطيب دبة عضوا

د/ بوجملين لبوخ عضوا

المقدمة:

إن الحمد لله رب العالمين، نحمده حمد الحامدين، ونشكره شكر الشاكرين، ونتضرع إليه تضرع المتضرعين، أن يلهمنا الصواب و التوفيق، والصلاة والسلام على خير من نطق بالعربية، بلسان عربي مبين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد؛

ظهرت نظريات غربية حديثة و جديدة، تكاثرت علينا، فأصبح من الصعب وقف هذا الطوفان المعرفي الذي تصبه المطابع، وكان لابد علينا أن نستفيد منها و نستثمرها، ومن بين هذه النظريات الحديثة "**النظرية التداولية**"، أو ما يعرف بـ "علم الاستعمال اللغوي"؛ و سيكون الهدف من هذا البحث هو محاولة الإفادة من هذا المنهج أو هذه النظرية، و تسليط الضوء على جانب ظل معتمًا في التصور البلاغي الذي وصل إلينا؛ وهو **الجانب التداولي**.

فهل يمكن أن نقارب بين نظريتين مختلفتين من حقب زمنية متباعدة، وثقافات مختلفة؟ هل يمكن أن نتوصل إلى بعض الأبعاد التداولية في تلك الدراسات العربية القديمة؟ وهل يمكننا الاستعانة بهذه الأبعاد والجوانب المشتركة- إن وجدت- بين المنهجين استنبات التراث العربي و إعادة احياء البلاغة العربية من جديد؟ وسعيًا منا للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها، كان بحثنا الموسوم بـ"**البعد التداولي في البلاغة العربية من خلال كتاب مفتاح العلوم للسكاكي**"؛ وذلك في محاولة للكشف عن البعد التداولي عند أحد أقطاب البلاغة العربية وهو **أبو يعقوب يوسف السكاكي** وذلك كنموذج للتطبيق، وسبب اختيارنا للسكاكي هو أنه يعتبر أول من أرسى البلاغة وقعّدها، لتنتهي بالشكل الذي وصلت فيه إلينا؛ إذ يعتبر كتابه ذروة البحث البلاغي واكتماله ونضوجه؛ فمعظم الكتب التي جاءت بعده إما شارحة أو ملخصة له.

وقد ابتدأ هذا البحث بمقدمة ثمّ تمهيد تلاه فصلان اثنان، و خاتمة، وقد تناولنا في التمهيد أهم ما جاءت به النظرية التداولية، وأهم تعريفاتها، وتناولنا من روادها: جون أوستين و جون سيرل و بول غرايس، و أهم بحوثهم ودراساتهم، وذلك في محاولاتهم إرساء قواعد هذه النظرية المترامية الأطراف.

أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان:" البعد التداولي في البلاغة العربية" ؛ والذي أيضا ابتدأ بتمهيد عرضنا فيه تطور البلاغة العربية وإسهامات كل الطوائف والبيئات الثقافية والفكرية في بنائها و وضع مصطلحاتها من لغويين ونحويين وعلماء كلام ومفسرين، وذلك لتوضيح المناخ الفكري الذي نضجت فيه الأفكار والرؤى البلاغية.

قد تضمن هذا الفصل مبحثين: الأول بعنوان:" عناصر التداول في البلاغة العربية"؛ وقد تناولنا كلا من : المتكلم، والسامع، والمقام، باعتبارها أهم الجوانب التداولية.

أما المبحث الثاني فبعنوان:"الأفعال الكلامية عند البلاغيين العرب"؛ حيث تعتبر نظرية "الأفعال الكلامية" من أهم النظريات التداولية التي كان من أهم روادها أوستين و سيرل، وذلك بدراسة ظاهرة" الخبر والإنشاء" وتوضيح الأبعاد التداولية لهذه الظاهرة من خلال مقاربتها بما جاء ضمن نظرية "الأفعال الكلامية"، كما بيّنا معايير تمييز البلاغيين العرب بين الخبر والإنشاء، وكذا تقسيماتهم.

و الفصل الثاني؛ وهو فصل تطبيقي تناولنا فيه:" الأبعاد التداولية في البلاغة العربية من خلال كتاب مفتاح العلوم للسكاكي"، وذلك قصد توضيح الأبعاد التداولية في البلاغة العربية من منظور السكاكي من خلال كتابه هذا، وذلك ضمن ثلاث مباحث يسبقها تمهيد تناولنا فيه دراسة موجزة عن منهج السكاكي و طرحه البلاغي في كتابه"مفتاح العلوم" ؛ وفي المبحث الأول درست "عناصر التداول عند السكاكي"من: متكلم، وسامع، ومقام، وقد حاولنا أن نربط بين هذا الأخير وبين الأساليب البلاغية من تقديم وتأخير وحذف وذكر، وتعريف وتنكير...، وكل ما جاء تحت ما سمي بـ"علم المعاني"؛ وذلك في محاولة لتوضيح الجوانب التداولية لهذا العلم البلاغي.

والمبحث الثاني فبعنوان: "الأفعال الكلامية عند السكاكي"، وللكشف عن الأفعال الكلامية عند السكاكي من: تمن واستفهام وأمر ونهي ونداء، والأبعاد التداولية في تحليله لهذه الأساليب الإنشائية.

أما المبحث الثالث والذي تناولنا فيه الأبعاد التداولية للصور البيانية، وذلك تحت عنوان:"البعد التداولي لعلم البيان عند السكاكي"، وذلك من خلال عرضه وتحليله للصور البيانية من:تشبيه، ومجاز(استعارة ومجاز عقلي)، وكناية، وأبعادها التداولية؛ أي البعد التداولي لـ"علم البيان" ، ثم يختم البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج الذي وصل إليها هذا البحث.

وهذا البحث يعتبر محاولة إعادة قراءة البلاغة العربية قراءة تداولية؛ وذلك من خلال الكشف عن الأبعاد التداولية في البلاغة العربية، وبما أن هذا الأخير نشأ في بيئة وثقافة مختلفة –كما ذكرنا آنفا– عن الأول فستكون محاولتنا عبارة عن فرز الصفات، بحيث تبدو ملامح البلاغة الكلامية والتداولية واضحة، فهذه الدراسات اللسانية التداولية، ونظرية الأفعال الكلامية، جديدة بالنسبة لدرس البلاغة العربية.

وينبغي أن نشير هنا إلى أننا حاولنا استعمال مصطلح "التداولية" بمفهومه الواسع؛ إي بكونها نظرية تهتم بـ" الاستعمال اللغوي ضمن سياق ومقام محدد"، محاولين كشف مدى اهتمام البلاغيين بهذا الجانب، وهذا قصد تحديد مجال الدراسة؛ فمن أكثر الصعوبات التي قد تواجه أي باحث مبتدئ في تناوله هذا النوع من البحوث الغربية الحديثة؛ هو هذه المصطلحات المتداخلة والمتعددة وفي الكثير من الأحيان غامضة.

ومن بين أحد أهم أهداف هذا البحث هو إعادة قراءة البلاغة العربية، وذلك بالعودة إلى البلاغة العربية ومحاولة استخلاص بعض الملاحظات التي تثبت البعد التداولي في البلاغة العربية، كما أن هذه الملاحظات أيضا يمكن أن تساعدنا على فهم هذه المنهج الغربي الحديث؛ فمعظم الكتب والمحاولات التي حاولت نقل هذا المنهج التداولي ومعظم المناهج و الدراسات الغربية إلى اللغة العربية نقلتها بشي من الغموض؛ ذلك لأن هذه المناهج جاءت واصفة للغتها الخاصة؛ و عند محاولة نقل هذا المنهج الغريب عن اللغة العربية للقارئ العربي، لابد أن تكون معها محاولة للربط بين هده المناهج الغربية وما عندنا في التراث العربي ، وذلك قصد الاستئناس بما جاء فيها؛ وأيضا ليظل الاتصال الوثيق بلغتنا العربية وقيمتها التعبيرية والبيانية، بدل أن ندخل في متاهات أجنبية غريبة عن لغتنا وثقافتنا، مما يجعل الفجوة تتسع بين التراث العربي و هذه المناهج الغربية المعاصرة؛ فلا يستطيع القارئ أو المتلقي العربي فهم تراثه، بالإضافة إلى أنه لا يستطيع فهم واستيعاب النظريات الغربية الحديثة.

وهناك العديد من المحاولات من قبل الكثير من الباحثين العرب لقراءة التراث قراءة معاصرة، من بين هؤلاء:" محمد محمد يونس علي" والذي حاول أن يؤسس نظرية عربية في علم التخاطب(أي في التداولية) وذلك بالاستعانة بعلم" أصول الفقه"، وكان بحثه ذاك بعنوان:"علم التخاطب الإسلامي"؛ محاولاً بعث التراث الإسلامي العربي واستثمار ما فيه.

ومن بين الباحثين العرب أيضا؛ و الذين حاولوا نقل هذه النظرية الغربية المعاصرة: أحمد المتوكل و طه عبد الرحمن، وأيضا بحوث محمد العمري؛ والذي بدوره حاول قراءة التراث البلاغي قراءة حديثة، فمن بين أهم بحوثه في استثمار وإعادة قراءة هذا التراث البلاغي الضخم؛ ما جاء ضمن كتابه"البلاغة العربية أصولها وامتداداتها"، وقد كان كتابه هذا من بين المراجع التي اعتمدنا عليها، أيضا جهود مسعود صحراوي في كتابه" التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة« الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي" والذي كان أيضا من أهم الكتب التي انطلقنا منها في دراستنا.

و لا بدّ بعد كلّ هذا من كلمة حقّ وشكر أخصّ بها المشرف الدّكتور : أحمد بلخضر.

و أخيرًا ، أرجو من الله أني قد و فقت في استيفاء هذا العمل و الإحاطة و لو بجزء من الصورة الكاملة له، و أملي أني قد أفدت و استفدت، و أسأل الله أن يلهمني السّداد في القول و الفكر و العمل، و هو حسبي و نعم الوكيل .

التمهيد

التمهيد:

فتحت التداولية la pragmatique [1] حقلاً ضخمًا، ضم تخصصات ونظريات وأفكارًا مختلفة؛ ذات مشارب ومستويات متعددة، من بين هذه التخصصات: الفلسفة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، و اللسانيات،و البلاغة، و السيمياء.

وقد تداخلت هذه النظريات وامتزجت بطريقة فوضوية؛ مما نتج عنها إشكالات عديدة يصعب حصرها وتنظيمها، و ذلك جعل من التداولية كيانًا غامضًا؛ يسود الإبهام والغموض معظم مصطلحاته ومفاهيمه.

حتى أن بعض الباحثين يفضل مصطلح " تداوليات des pragmatiques " بصيغة الجمع بدل "التداولية" بصيغة المفرد؛ ربما؛ لأنهم أدركوا صعوبة توحيد التداولية و مناهجها؛ ولا حتى أهدافها.

ومن الباحثين المعاصرين نجد طه عبد الرحمن ، وهو من أوائل الباحثين العرب في هذا المجال، والذي استخدم مصطلح (التداوليات) مقابلا لـ: (Pragmatique)؛ والذي يقول:« وقد وقع اختيارنا منذ 1970على مصطلح "التداوليات" مقابلا للمصطلح الغربي (براغماتيقا)، لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيين "الاستعمال" و"التفاعل" معا، ولقي منذ ذلك الحين قَبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم»[2]، ونشير هنا إلى أن هناك الكثير من الترجمات العربية لهذا المصطلح "Pragmatique" منها: التبادلية، والاتصالية، والنفعية ، والمقصدية، والمقامية.

وقد اخترنا في بحثنا مصطلح "التداولية" للعلة نفسها التي ذكرها "طه عبد الرحمن"، فبالعودة إلى المعنى اللغوي نجد«أن الفعل (تداول) في قولنا:"تداول الناس كذا بينهم"، يفيد معنى "تناقله الناس وأداروه بينهم"» [3]، وبذلك يكون قسيمًا للفعل (دار) الذي من دلالته نقل الشيء وجريانه، نحو قولنا: دار على الألسن؛ جرى عليها، لنخلص إلى أن المعنى الذي يحمله الفعل هو "التواصل"، ومقتضى التداول –إذن– أن يكون القول موصولاً بالفعل[4]، وبالتالي فهو الأنسب لأنه يوفي المطلوب من هذا المنهج؛ وهو دراسة "الاستعمال" و"التفاعل" الذي يتم بين أطراف التواصل.

---

[1]- ينبغي عدم الخلط بين التداولية التي هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي Pragmatic والفرنسي la Pragmatique وبين مصطلح Pragmatism الذي اقترن بـ"الفلسفة النفعية الذرائعية" وهي مذهب فلسفي أمريكي يتخذ من القيمة العملية التطبيقية قياسا للحقيقة، معتبرًا أن الحقيقة المطلقة غير موجودة وأنه لا شيء حقيقي إلا كل ما ينجح، وأول من استعمل هذا المصطلح هو " تشارلز ساندرس بيرس Charles Sanders Piers سنة (1879)، ثم طوره "وليم جايمس Wiliam James و"جون ديوي Jhon Dewey ".

[2]- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار و تجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، بيروت، ط2، 2000 م، ص:27.

[3]- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي في العربي، المغرب، 1993، ص:243.

[4]- ينظر المرجع السابق، ص: 243-244.

وبالنسبة للدرس الغربي؛ نجد أن الدراسات تشير إلى أن أول من استعمل مصطلح التداولية الفيلسوف والسيميائي الأمريكي تشارل موريس Charles Morris [5] سنة 1938، دالاً به على فرع من "علم العلامات"؛ وهو فرع يهتم بدراسة «**علاقة العلامات بمستعمليها**»[6].

إذن؛ كانت التداولية في بداية أمرها إحدى الفروع الثلاثة المكونة للسيميائية[7]، إلا أن تداولية "موريس" اقتصرت على دراسة ضمائر التكلم والخطاب؛ وظرفي المكان والزمان؛ و التعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئيا خارج اللغة نفسها؛ أي من المقام الذي يجري فيه التواصل .

إلا أن كلمة "التداولية" ظلت لا تغطي أي بحث فعلي؛ فلم تصبح مجالاً يعتد به الدرس اللغوي إلا في العقد السابع من القرن العشرين، بعد أن قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي لـ"جامعة أكسفورد" وهم جون أوستين Jhon Austin و جون سيرلJhon Searl و بول جرايس Paul Grice، وقد كان هؤلاء من رواد مدرسة " فلسفة اللغة الطبيعية Natural Language " أو "العادية Ordinary".و نشير إلى أن جميعهم اهتم « بطريقة توصيل معنى اللغة الإنسانية الطبيعية من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يفسرها، وكان هذا من صميم عملهم، وهو من التداولية أيضا، ومن الغريب أن أحدا منهم لم يستعمل مصطلح التداولية فيما كتب من أبحاث»[8].

وقد تأثر أصحاب هذه المدرسة "مدرسة فلسفة اللغة العادية" بـ لودفيغ فيتغشتاين L.wittgestin [9] ؛ وهو أحد أقطاب **الفلسفة التحليلية**؛ تلك الفلسفة التي ظهرت على يد مجموعة من الفلاسفة الذين يعتمدون "مبدأ التحليل" وإن كانوا يختلفون في آليات ومواضع تطبيقيه، ويقوم هذا المبدأ على أن التحليل الفلسفي للغة كفيل بإيصالنا إلى تفسير فلسفي للفكر، وتفسير الفكر كفيل بإيصالنا إلى الفهم الكلي للكون، وباعتمادها هذا المبدأ انطلقت هذه الفلسفة لتراجع جميع الإشكاليات الفلسفية، وتعيد صياغتها على أساس علمي هو اللغة، ولذلك فهي تعد ردة فعل قوية على الفكر الفلسفي القديم، وذلك أنها استدركت عليه إهماله للغات الطبيعية، فسعت هي إلى دراستها وتحليلها.

---

[5]- شارلز وليام موريس Charles wiliam Morris : عالم في الدلائلية (السيمولوجيا) أمريكي، ولد سنة 1901، من أهم كتبه:
وفيه وضع أسس الدلائلية والنظرية العامة للعلامات سنة (1946), signs language and Behavisur-

[6]- فرانسواز أرمنيكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط ،1986، ص:08 .

[7]-George Yule, Pragmatics, Oxford Introduction to Language Study, Oxford University press 1996,p:04.

[8]– محمود أحمد نحلة، الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، في اللغة والأدب، إعداد وتقديم محمد مصطفى أبو شوارب وآخرون، ط1 ، 2004 ، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، ص: 168.

[9] -"لودفيغ فتيغنشتاين Ladwig wittgenstin":منطقي نمساوي تحصل على الجنسية البريطانية (1989-1951)، وهو أستاذ الفلسفة في كمبريدج بحث في أسس الرياضيات وبداية سنة (1930) اتجه إلى دراسة اللغات الطبيعية وضع نظرية "لعبة اللغة Jeu du langage" من مصنفاته:" philosophical investigation "سنة 1953.

حيث برز اسم الفيلسوف " لودفيغ فيتغنشتاين" بما طرحه من ضرورة الاهتمام باللغة العادية – وهي اللغة الجارية التي يتكلمها الرجل العادي أو رجل الشارع في حياته اليومية–، والذي كان يرى أن طبيعة اللغة هي أنها " لعبة" وقانونها "**الاستعمال**"، لذا فهو يركز على معاني الكلمات، وللبحث عن هذه المعاني يجب أن ننظر إلى استعمالاتها في سياقاتها المتعددة في الحياة اليومية العادية[10].

وبذلك طُرح مفهوم "**الاستعمال**" بقوة لتفسير ظاهرة المعنى، وقد وظف "أوستين" هذا المفهوم عند محاولاته لتقعيد نظرية" الأفعال الكلامية"؛ والتي تعتبر أهم النظريات التداولية.

إذن؛ كان للفلسفة التحليلية أثر جلي في نشوء اللسانيات التداولية؛ فبتحليلها للغة الطبيعية أثارت مشكلة منهجية هامة كانت غائبة عن الدراسات اللسانية آنذاك (مثل:البنيوية والتوليدية)، وهي **دراسة قواعد استعمال اللغة في سياقات مختلفة؛ وكذا مقاصد المتكلمين وأغراضهم وأحوال المخاطبين**.

ولقد استطاعت التداولية؛ باعتمادها هذه المنهجية؛ أن تتجاوز الوصف الصوري و التقعيدي للغة في أذهان مستعمليها؛ إلى الوصف الحقيقي للواقع اللغوي في إنجازاته واستعمالاته العامة والخاصة الخاضعة لظروف الكلام ومقاصد المتكلمين.

و قد حاولت التداولية الإجابة عن أسئلة كثيرة؛ لم تستطع المناهج الأخرى الإجابة عنها، ومن بين هذه الأسئلة« ماذا نصنع حين نتكلم ؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ من يتكلم ومع من؟ من يتكلم ولأجل من؟...كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟...»[11].

ولقد ساهم غنى التداولية، وتعدد التخصصات والنظريات التي احتوتها في حل العديد من هذه الإشكالات، كما أن هذا التعدد في التخصصات أدى أيضا إلى اختلاف وتعدد تعاريف التداولية؛ إلا أنه يمكن تعرف عموما بأنها:«الدراسة أو التخصص الذي يندرج ضمن اللسانيات، ويهتم أكثر باستعمال اللغة في التواصل» [12].

كما يعرفها فرانسيس جاك "Francis Jacques " بموضوع بحثها « إذ تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا» [13].

---

[10]- للتفصيل أكثر، ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دط، دط ، دار الوفاء لدنيا الطباعة النشر، ص: 54 وما بعدها .

[11]-ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 07.

[12] - فيليب بلاشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر حباشة، ط1،2007، دار الحوار، ص: 19.

[13] - فرانسواز أرمنيكو، المقاربة التداولية، ص: 08.

نلاحظ أن كلا التعريفين يشير إلى أن التداولية تهتم بالبعد التواصلي للغة، لهذا تعتبر التداولية "**علم جديد للتواصل**" يدرس الظواهر اللغوية في الاستعمال؛ حيث تسعى التداولية إلى « إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير التداولية من ثم جديرة بأن تسمى "علم الاستعمال اللغوي"» [14]

ومن الواضح أن تعاريفات التداولية ترتبط بفكرة "**الاستعمال**"، و التي ربما ترددت في التعاريف بشكل أو بآخر، فهي تدرس **استعمال اللغة في السياق**، وتوقف شتى مظاهر التأويل اللغوية على السياق؛ فالجملة الواحدة يمكن أن تعبر عن معاني مختلفة أو مقترحات مختلفة من سياق إلى سياق.

و يمكننا أن نعتبر أن أوجز تعريف للتداولية وأقربه إلى القبول« **هو دراسة اللغة في الاستعمال** In use [15] أو **في التواصل** In interaction، لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصل في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول negotiation اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي واجتماعي ولغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما »[16] .

وقد عنت الدراسات التداولية بأكثر من جانب من جوانب الخطاب، وذلك ضمن عدد من الدراسات، منها:

- دراسة الأفعال الكلامية؛
- نظرية جرايس للمحادثة.

فقد كان لكل من أوستين و سيرل إسهامات في بناء صرح التداولية" من خلال نظرية "الأفعال الكلامية"، كما كان أيضا جرايس إسهامات في تطوير "التداولية" ضمن نظريته في" المحادثة"، وسنحاول فيما يأتي أن نعطي نبذة عن جهود هؤلاء الباحثين في هذا الميدان.

I. أوستين والأفعال الكلامية:

---

[14] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية الظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، ص ص: 16-17.

[15]- في معظم الكتب الأجنبية تقرن تعريف التداولية بالجانب الاستعمالي للغة، ينظر:

-Anne Reboul et Jacques Moeschler, Pragmatique du discours (De L'interprétation de L'énoncé à L'interprétation du discours, Armand colin, Paris,1998, p:32

-George Yule, Pragmatics, Oxford Introduction to Language Study, Oxford University press 1996,p:04

[16]– محمود نحلة، الاتجاه التداولي في الدرس اللغوي المعاصر، ص: 171.التشديد من عندنا.

من أحد أهم مجالات التداولية ما أطلق عليه الباحثون اسم" **تداولية أفعال الكلام**" أو "**نظرية الأفعال الكلامية** " Theory of speech acts"، ولقد كانت التداولية في نشأتها الأولى مرادفة للأفعال الكلامية، لذلك يعد الفيلسوف جون أوستين Jhon Austin [17] أبًا للتداولية.

إذ يعتبر أوستين Austin المؤسس الأول لنظرية الأفعال الكلامية، وذلك سنة (1955) عندما ألقى محاضرات " وليام جايمس Wiliam james lectures ".

ولم يكن يهدف أوستين عند دراسته لتلك المحاضرات تأسيس اختصاص فرعي في اللسانيات؛ إنما كان هدفه تأسيس اختصاص جديد هو "فلسفة اللغة"، وبذلك يمكننا اعتبار" محاضرات وليام جايمس" بوتقة التداولية اللسانية[18].

فقد كان هدف أوستين في محاضراته؛ التصدي والرد على " فلاسفة اللغة الوضعية" و "المنطقية " Logical positivisme"؛ الذين يرون في اللغة وسيلة لوصف الواقع أو الوقائع الموجودة في العالم الخارجي بعبارات إخبارية؛ يتم الحكم عليها بالصدق أو الكذب.

بالصدق إن طابقت الواقع وبالكذب إن لم تطابقه، فإن لم تطابق العبارة الواقع لا يمكننا الحكم عليها بالصدق والكذب؛ وبالتالي فالعبارة لا معنى لها، وهذا ما يطلق عليه "أوستين" "المغالطة الوضعية descriptive fallacy "[19].

كما أنكر-أوستين- فكرة أن تقتصر وظيفة اللغة على وصف وقائع العالم وصفًا يكون إما صادقًا وإما كاذبًا، لأنهم بهذه النظرة يخرجون من اللغة معظم أنواع الخطاب الأدبي والديني والأخلاقي؛ لأنها بمعيارهم لا معنى لها.

و"أوستين "؛ في نظرته هاته؛ متأثر بالفيلسوف "فيتغنشتاين"؛ الذي كان من أهم آرائه أن اللغة لا تقتصر على تقرير الوقائع أو وصفها، فللغة وظائف عديدة: كالأمر و الاستفهام والتمني والشكر والتهنئة والقسم والتحذير ....إلخ، وليست اللغة عنده حسابًا منطقيًا دقيقًا؛ لكل كلمة فيها معنى محدد، ولكل جملة معنى ثابت؛ بحيث لا تنتقل من جملة إلا إلى ما يلزم عنها من جمل مراعيا قواعد الاستدلال المنطقي؛ بل الكلمة الواحدة تتعدد

---

[17]- جون أوستين Jhon Austin منطقي ولساني بريطاني (1911-1960) درس الفلسفة في أكسفورد (1952 –1962) لم تصدر له كتب؛ إلا أن مقالاته جمعت في:

- philosophical paper,1961
- Sens and Sensibilia,1962
- How to do thin go with words,1962

[18]– ينظر: آن روبول و جاك موشلار، التداولية اليوم (علم جديد للتواصل)، ترجمة سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2003، ص: 28.

[19]-محمود نحلة، ينظر الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر،ص:195.

معانيها بتعدد استخدامنا لها في الحياة اليومية، وتتعدد معاني الجمل بحسب السياقات التي ترد فيها؛ فالمعنى عنده هو "الاستعمال Meaning use " [20] .

وبذلك يحدد أوستين وظيفة اللغة بأنها « ليست إيصال المعلومات والتعبير عن الأفكار، إنما هي مؤسسة تتكفل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية»[21].

كما أعاد أوستين تصنيف الجمل إلى جمل "خبرية إثباتية" أو "تقريرية"، يمكن أن تكون كاذبة أو صادقة أطلق عليها اسم "**جمل وصفية**"؛ وجمل ذات نمط خاص لا يمكن أن يجري عليها هذا المعيار؛ وتسمى "**الجمل الإنشائية**" أو "**الأدائية**"؛ وهذا النوع الأخير من الجمل والعبارات " تنجز أفعال بمجرد النطق بها "؛ مثلاً جملة:

– « أهنئك ».

تكون هذه العبارة في موضع تعليق عن فعل هو بصدد الحدوث في الواقع، و كذا التعبير عن إحساسي بالفرح إزاء فعل متحقق وناجح، وأيضا جمل من قبيل:

– « أشكركم على حسن انتباهكم »

– « أتمنى لكم سفرًا ممتعًا »

– « أرجو منكم المعذرة »

فهذه الجمل لا تصف شيئًا من الواقع الخارجي، ولا توصف بصدق أو كذب؛ أي أنك إذا نطقت بواحدة منها لا تنشئ قولاً؛ بل تؤدي" **فعلاً** "(Performe action)؛ فهي"أفعال الكلام" أو "أفعال كلامية".

وتنطلق هذه النظرية لأفعال الكلام من الاعتقاد « بأن الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني ليست هي الجملة، ولا أي تعبير آخر؛ بل هي إنجاز بعض أنماط الأفعال»[22].

وهذا النمط الثاني من الجمل وهو" **الجمل الإنشائية**" لا يوصف بالصدق ولا بالكذب؛ بل تكون "موفقة Happy" – كما أطلق عليها أوستين– أو "غير موفقة unhappy"، ولتكون هذه الأفعال "**موفقة**" وضع أوستين نوعين من الشروط:

1. شروط الملاءمة Felicity conditions: وهي كالآتي:

– وجود إجراء عرفي مقبول وله أثر عرفي معين؛ مثلا: كالزواج أو الطلاق.

– أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة، ينطق بها أناس معنيون في ظروف معينة.

---

[20]- ينظر: المرجع السابق، ص:194.

[21]- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2003، ص: 155.

[22]-فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص:60.

– أن يكون الناس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء.

– أن يكون التنفيذ صحيحًا.

– أن يكون التنفيذ كاملاً.

حيث تبطل مخالفة أحد هذه الشروط إنجاز الفعل الكلامي.

2. **الشروط القياسية:** وهي:

– أن يكون المشارك في الإجراء صادقًا أفكاره.

– أن يكون المشارك في الإجراء صادقًا في مشاعره.

– أن يكون المشارك في الإجراء صادقًا في نواياه.

– أن يلتزم بما يلزم نفسه به. [23]

أما مخالفة هذه الشروط لا تمنع حصول الفعل؛ إنما تسبب سوء استعمال أو أداء للفعل.

كما ميز أوستين بين نوعين من الأقوال الإنشائية :

– **أقوال إنشائية صريحة (مباشرة)**:ذات بنية لغوية تشتمل على العناصر الدالة على الإنشاء؛ مثل:آمرك ، أحذرك.

-أقوال إنشائية غير صريحة (غير مباشرة): وتحقيق هذه الأفعال يتوقف على عوامل من السياق يسميها أوستين "الأفعال الإنشائية الأولية"؛

فالفعل الأولي للفعل الإنشائي الصريح التالي:

آمرك بغلق الباب ⟵ هو أغلق الباب

والصيغة اللغوية الدالة على هذا الفعل هي صيغة الأمر[24].

وفي مرحلة ثانية من أبحاث أوستين تغيرت رؤيته، فقد لاحظ أن تمييزه بين " الأفعال الإخبارية الوصفية" وبين "الأفعال الإنشائية الأدائية" لم يكن حاسمًا؛ وذلك لأن كثيرًا مما تنطبق عليه شروط الأفعال الأدائية ليس منها، وأن كثيرًا من " الأفعال الإخبارية" تقوم بوظيفة "الأدائية" مثل: جملة من قبيل:

- «رفعت الجلسة»

ولقد قادته هذه الملاحظة إلى تمييز جديد؛ يرى فيه أن الفعل الكلامي مركب من ثلاثة أفعال، تعد جوانب مختلفة لفعل كلامي واحد، ولا يُفصل أحدها عن الآخر إلا لغرض الدرس؛ وهي كالآتي:

---

[23] - محمود نحلة، الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، ص: 197/196.

[24]- ينظر: عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص: 158/157.

1. **الفعل اللفظي (القولي) acte locutoire**: « وهو مجرد إصدار إشارات صوتية حسب سن اللغة الداخلي» [25]؛ أي أنه يتألف من أصوات لغوية تنتظم في تركيب نحوي سليم ينتج عنه معنى محدد ، وهو المعنى الأصلي .

وهذا الفعل يقع دائما مع كل قول؛ لكنه وإن أعطى معنى ذلك القول؛ فإنه لا يزال غير كاف لإدراكنا أبعاد هذا القول؛ فمثلاً قولنا:

- «إنها ستمطر »

يمكننا أن نفهم معناه؛ لكننا لا ندري أهو "خبر بأنها ستمطر"، أم هو " تحذير من عواقب الخروج في رحلة"، أم "أمر بحمل مظلة" أو غير ذلك.

2. **الفعل المتضمن في القول (الفعل الانجازي) Acte illocutoire**: «وهو ما يؤديه الفعل اللفظي من معنى إضافي يكمن خلق المعنى الأصلي» [26]، وهذا الفرع من الأفعال الكلامية هو المقصود عن النظرية برمتها، حيث سمي "أوستين" الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال"**القوة الانجازية** "؛ إذ يشتمل هذا الفعل عن الفعل الأول بأمر زائد هو "**القوة Force**" التي للقول؛ فمثلا : الجملة في المثال السابق:

- «إنها ستمطر »؛

يكون لها في موضع ما "قوة الخبر"، وفي موضع آخر له "قوة التحذير"، وفي غيره لها "قوة الأمر".

3. **الفعل الناتج عن القول (الفعل التأثيري) acte perlocutoire**: أثناء القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة)، قد يكون الفاعل (الشخص المتكلم) قائما بفعل ثالث هو« التسبب في نشوء آثار في المشاعر، والفكر، ومن أمثلته : الإقناع، التضليل، الإرشاد، التثبيط». [27]

وقد لاحظ أوستين أن "الفعل اللفظي" (أو القولي) لا ينعقد الكلام إلاّ به، و"الفعل التأثيري" لا يلازم الأفعال جميعًا، فمن الأفعال ما لا تأثير له في السامع، فوجه اهتمامه إلى "الفعل الانجازي"؛ حتى غدا لب هذه النظرية فأصبحت تعرف به فتسمى" **النظرية الانجازية**" أو"**نظرية القوى المتضمنة في القول illocutionary force** " .

و قد قام أوستين بتصنيف الأفعال الكلامية على أساس قوتها الانجازية إلى خمسة أصناف؛ إلا أنه لم يتردد بالقول بأنه غير راضٍ عن هذا التقسيم؛ وهو كالآتي :

---

[25]- فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 59.

[26]- محمود نحلة، الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، ص: 197.

[27]- طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، الكويت، دط، 1994، ص:09.

1. **الحكميات (Verdictives) :** تتمثل في الحكم، نحو التبرئة، الإدانة، الفهم، إصدار الأمر الإحصاء ، التوقع ، التقويم، التصنيف ، التشخيص، الوصف، التحليل...

2. **التنفيذيات (أفعال القرارات Exercitives):** وتقضي بمتابعة أعمال مثل: الطرد، العزل الاتهام ، التسمية، التوصية، الاستقالة، التوسل، الفتح، أو الغلق...

ويبدوا هذا القسم فسيحا جدا ويتأسس التمييز بين الأعمال المندرجة فيه؛ وبين الأعمال المندرجة في الصنف الأول، على كون "التنفيذيات"هي أعمال تنفيذ الأحكام، ولكنها ليست في حد ذاتها "حكميات".

3. **الوعديات (أفعال التعهد Commissives):** إن الوعديات تُلزم المتكلم بالقيام بتصرف بطريقة ما؛ مثل: الوعد، الموافقة، التعاقد، العزم، النية، القسم، الإذن..." وإن وجدت فروق في الدرجة بين "التعاقد" و "النية" فذلك راجع إلى أعمال من طبيعة واحدة، التي تُحمل على القول الإنشائي الأولي: "سأفعل".

4. **السلوكيات (أفعال السلوك Behabitives):** وهي أعمال تتفاعل مع أفعال الغير؛ نحو: الاعتذار ، الشكر، التهنئة، الرأفة، النقد، التصفيق، الترحيب، الكره، التحريض ..."

5. **العرضيات (أو التبيينات Expositives):** وهي أعمال تختص بالعرض مثل: التأكيد، النفي ، الوصف، الإصلاح، الفكر، المحاجة، التأويل، الشهادة، الثقل، التوضيح، التفسير، والإحالة...[28].

تتميز مقترحات أوستين هذه؛ وتصنيفه للأعمال اللاقولية (الكلامية) بأنها مفتوحة ومرنة، بالإضافة إلى أنه يصنف أفعالاً لا أعمالاً دون توفر معيار خارج العلامات ذاتها، ومثل هذه التصنيفية لا تقبل التعميم، لأنها تستوجب التعديل كلما انتقلنا من لغة إلى لغة أخرى[29].

II.1.تصنيف سيرل للأفعال الكلامية:

ما قدمه أوستين لم يكن كافيًا لوضع نظرية متكاملة للأفعال الكلامية؛ إلا أنه يعد نقطة انطلاق لها، وذلك بتحديده لعدد من المفاهيم الأساسية فيها؛ وبخاصة مفهوم "**الفعل الانجازي**" والذي أصبح مفهوما محوريا في هذه النظرية .

وقد جاء تلميذه "جون سيرل J. Seark " [30]؛ ليضع الأسس المنهجية التي تقوم عليها هذه النظرية، ويعتبر ما قدمه- أوستين-عن"الفعل الانجازيActe illocutoire" و"القوة الانجازية illocutionary force" مرحلة أساسية تالية لمرحلة الانطلاق التي يمثلها سيرل.

---

[28] - ينظر: فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 62.

[29] - ينظر: المرجع السابق، ص:63.

[30] - "جون روجيرز سيرل Rogers Searle ":فيلسوف أمريكي ، ولد سنة 1932 من أهم مؤلفاته :

-Speech Acte en essay in the philosophy of language, 1969

يعتمد سيرل في نظريته على "مبدأ فلاسفة اللغة العادية"، والذي تلخصه عبارة :«**القول هو العمل**» ؛ فالقول في نظره « شكل من السلوك الاجتماعي الذي تضبطه قواعد » [31].

ويتم انجاز أربعة أفعال في الوقت ذاته هي:

أ- فعل القول Acte d'énonciation

ب- فعل الإسناد Acte propositionnel

ج- فعل الإنشاء Acte performatif

د- فعل التأثير Acte perlocutif

الفعل (أ) يتمثل في التلفظ بكلمات وجمل، والفعل (ب) يسمح بربط الصلة بين المتكلم والسامع؛ مثلاً؛ العبارة:

- « أنصحكم بمغادرة القاعة »

التي تحيل على الأنا و الأنتم (إحالة) مع الإسناد والمتمثل في مغادرة القاعة، والإحالة والإسناد ههنا يشكلان "القضية "[32] ؛ التي ليست هي بعد بـ"فعل الكلام".

ومع الفعل (ج) يحقق الفعل الإنشائي؛ أي القصد المعبر عنه في القول، وقد يكون هذا القول نصيحة أو شعار أو تحذير أو تهديد أو وعد أو أمر .[33] .

لا يهتم سيرل إلا بالأعمال المتضمنة في القول ، لأنه شك في وجود أعمال "تأثير بالقول"، كما أنه لم يحفل بالأعمال "القولية"، وكان إسهامه الرئيسي هو التمييز بين "الفعل المتضمن في القول" عن "فعل القضية Propositionnel acte "؛ أي فعل التعبير عن القضية، لأنه يمكن أن يقع نفس الفعل القضوي في أنواع مختلفة من "الأفعال المتضمنة في القول"؛ مثلاً:

- سوف آتي (خبر)
- سوف آتي (وعد)

- Expression and Meaning , 1979

[31]- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص:25.

[32]- "القضية Proposition "يطلق الفلاسفة التحليليون لفظة "قضية" على كل حالة ذهنية ذات محتوى يمكن أن يحكم عليها بالصدق أو الكذب ، وهي موضوع علم المنطق؛ لأنها الوحدة الأولى في الكلام المفهوم التي تثبت شيئا أو تنفي شيئا والتي تحتمل الصدق أو الكذب عند التحقق منها في العالم الخارجي.

[33] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص ص: 26/25.

لهما فعل قضوي واحد، لكنهما فعلان مختلفان من الأفعال المتضمنة في القول، وبذلك جرد سيرل "الفعل القضوي" عن "الفعل المتضمن في القول" خلافًا لـ أوستين الذي جرد "فعل القول" عن "الفعل المتضمن في القول" .

وبذلك يميز سيرل داخل الجملة نفسها بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في حد ذاته ويسميه "**واسم القوة المتضمنة في القول**"؛ وبين ما يتصل بمضمون العمل وهو ما يسميه "**واسم المحتوى القضوي**" [34]؛ مثلاً؛ في جملة:

- « أعدك بأني سأحضر غدًا »

« أعدك » ⟵ هو "اسم القوة المتضمنة في القول" (أي المميز للقوة المتضمنة في القول وهي الوعد).

« أحضر غدًا » ⟵ هو "واسم المحتوى القضوي".

كما حدد سيرل الشروط التي بمقتضاها يكلل عمل متضمن في القول بالنجاح، بعد أن طور شروط الملائمة عند أوستين فجعلها أربعة؛ وهي:

1. **شروط المحتوى القضوي Propositional contente conditions:** وهو يتحقق بأن يكون الكلام معنى قضوي، والمحتوى القضوي هو المعنى الأصلي للقضية ويتحقق شرط المحتوى القضوي في فعل الوعد مثلا: إذا كان دال على حدث في المستقبل يلزم به المتكلم نفسه.

2. **الشرط التمهيدي Preparatory condition:** ويتحقق إذا كان المتكلم قادرا على إنجاز الفعل لكن لا يكون من الواضح عند كل من المتكلم والمخاطب أن الفعل المطلوب سينجز في النحو المعتاد للأحداث أو لا ينجز.

3. **شرط الإخلاصSincerity condition:** ويتحقق حين يكون المتكلم مخلصا في أداء الفعل فلا يقول غير ما يعتقده ولا يزعم أنه قادر على فعل ما لا يستطيع.

4. **الشرط الأساسيessential condition**: ويتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل[35].

لنحاول تطبيق هذه الشروط؛ مثلاً؛ على "فعل الالتماس":

أ- المحتوى القضوي : فعل مستقبلي موجه إلى سامع

ب- الشرط التمهيدي:

1- المستمع قادر على أن يؤدي الفعل.

---

[34]- ينظر: آن روبول و جاك موشلار، التداولية اليوم (علم جديد للتواصل)، ص:33.

[35] - محمود نحلة، الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، ص: 200/119.

2- ليس من الواضح لكل من المتكلم والسامع أن الفعل سوف ينجز في ظروف طبيعية أولاً.

ج- شرط الإخلاص : المتكلم يريد حقا أن يؤدي السامع الفعل.

د- الشرط الأساسي: يعد محاولة لحث السامع على أداء الفعل.

وقد وضع سيرل معايير واضحة لتصنيف الأعمال اللغوية؛ وهي كالآتي:

1- الغاية من الفعل؛ مثل " الحصول على قيام س بشيء ما".

2- اتجاه المطابقة بين العلامات اللغوية؛ مثل: الإخبار؛ ينحو نحو جعل القول مطابقا للكون الخارجي، بينما تنحو بعض الأعمال اللغوية الأخرى مثل : الوعد؛ لجعل الكون مطابقا للقول.

3- الحالة النفسية المعبر عنها مثل: اليقين، الرغبة، الحسرة.

4- كثافة الاستثمار في تقديم اللاقول؛ ف "أقترح" أقل قوة من "آمر".

5- وضعية المتخاطبين تؤثر في القوة القولية، كما هو الحال بالنسبة إلى منزلتهما في التراتبية الاجتماعية، فقد يكون الملفوظ نفسه "أمرًا"؛ إذا كان من الأعلى إلى الأسفل؛ و"التماساً" إذا كان من الأسفل إلى الأعلى.

6- الطريقة التي يرتبط بها القول بالمصالح الشخصية للمتخاطبين؛ مثل: التبجح (و يتعلق بالمتكلم) والتعزية (وتتعلق بالمخاطب).

7- العلاقة ببقية الخطاب؛ مثل: أراد، استنتج، اعترض، ومع ذلك، إذن.

8- المحتوى القضوي المحدد بوسم صريح للقوة اللاقولية (الانجازية)؛ والاختلاف بين "عرض" و"توقع" يقوم على أساس واسمات تحدد الماضي والمستقبل على سبيل المثال.

9- إمكانية أو عدم إمكانية إنجاز العمل، بطريقة أخرى سوى اللغة (مثلا: يمكننا أن" نُحَيِّيَ "بكلمة أو بحركة ولكن لا يمكننا أن "نَعِد" دون أن نتكلم).

10- الحاجة أو عدم الحاجة إلى مؤسسة خارجة عن اللغة لإنجاز عمل لغوي (يمكننا أن "نَعِد "بشيء ما، أو " نُخبِر بأن السماء تمطر"، دون اشتراط توفر مؤسسة ما في حين أن التعميد (عند النصارى) أو الحكم بغرامة مالية، لا يمكن أن ينجز إلا عن طريق مؤسسة مخوّلة .

11- وجود أو عدم وجود استعمال إنشائي للفعل اللاقولي (فعل "وعد" إنشائي بالضرورة)، أما الفعل "هدد" فلا يمكن أن يكون إنشائيًا؛ بما أنني لا أنجز عمل التهديد بقولي "أهدد".

12- أسلوب إنجاز العمل اللغوي ؛ إذ "أذاع" و"أباح"لا يختلفان لا في الهدف ولا في المحتوى بل في طريقة إنجاز العمل، وهذا المعيار الأخير قريب من معيار كثافة القول، ويقترب من هذا أن الأسلوب لا يتعلق بالقوة اللاقولية بل بالأحرى بنمط بث القول.[36]

وانطلاقًا من هذه المعايير الإثني عشرة أنشأ سيرل تصنيفية للأعمال المتضمنة في القول (اللاقولية)؛ مقسما إياها إلى خمسة أقسام وهي:

1. التقريريات (Assertives) : والغرض منها هو الغرض التقريري، واتجاه المطابقة في الغرض التقريري هو من القول إلى العالم، ولا يوجد شرط عام للمحتوى القضوي في التقريريات؛ إذ أن أية قضية يمكن أن تشكل محتوى في التقريريات، والحالة النفسية التي تعبر عنها التقريريات هي الاعتقاد.

2. الوعديات (Commissives) : الغرض منها هو الغرض الوعدي، واتجاه المطابقة في الغرض الوعدي هو من العالم إلى القول، و المسؤول عن أحداث المطابقة هو المتكلم، أما الشرط العام للمحتوى القضوي في الوعديات؛ فهو أن تمثل القضية فعلاً مستقبلاً للمتكلم، والحالة النفسية التي يُعبر عنها في الوعد هي القصد intention.

3. الأمريات (الطلبيات Directives) : الغرض منها هو الغرض الأمري (الطلبي)، واتجاه المطابقة في هذا الغرض يكون من العالم إلى القول، و المسؤول عن إحداث المطابقة هو المخاطب، والشرط العام للمحتوى القضوي هو أن يعبر عن فعل مستقبل للمخاطب، والحالة النفسية التي يعبر عنها في الأمريات هي الإرادة أو الرغبة، و الأمريات تخلق أسبابًا للمخاطب كي يؤدي المطلوب منه.

4. الإيقاعيات (Déclaratives): الغرض منها إحداث تغيير في العالم؛ بحيث يطابق العالم المحتوى القضوي بمجرد "الإنشاء الناجح Successful Performance " للفعل الكلامي ويتم ذلك بالاستناد إلى "مؤسسة غير لغوية Extra-linguistique institution "؛ بحيث تعتبر هذه المؤسسة الإنشاء الناجح لذلك الفعل الكلامي، واتجاه المطابقة هو الاتجاه المزدوج، وجميع الإيقاعيات الصحيحة لها محتوى قضوي صادق، من هذه الجهة تتميز الإيقاعيات عن غيرها من الأفعال الكلامية بأن إنشاءها بنجاح يكفي لتحقيق المطابقة بين القول والعالم، أما الحالة النفسية التي تعبر عنها الإيقاعيات في الاعتقاد (التصديق) بوقوع الفعل ناجحًا والرغبة في وقوعه ناجحًا"Believe and desire"، ويتوافق الاعتقاد والرغبة مع القصد intention في تحقيق الغرض المتضمن في القول.

---

[36] - ينظر: فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص ص: 65/63 .

5. البوحيات(Expressives): الغرض من البوحيات ذات الصيغة "ق (ض)" [37]، هو التعبير عن موقف attitude حيال الواقعة التي تعبر عنها القضية "ض" ، واتجاه المطابقة في غرضها هو الاتجاه الفارغ، ويبدوا أنه ليس ثمة شرط عام محدد للمحتوى القضوي في البوحيات، لكن القضايا التي تتضمنها أكثر البوحيات ترتبط بنحو ما بالمتكلم أو المخاطب، والمتكلم يعبر عن حالته النفسية تجاه الواقعة المفروض تحققها[38].

II. 2.سيرل والأفعال اللغوية غير المباشرة :

يرتكز تحليل الأفعال الكلاسيكية (اللغوية) على الانشغال يؤول فيه القول بمعناه الحرفي، و لكن توجد حالات يشتغل فيها الفعل اللغوي بكيفية مركبة.

فهناك أعمال و أقوال يرمي المتكلمون من خلالها إلى التعبير عن شيء آخر غير المعنى الحرفي، ويعرف هذا النمط من الأفعال بـ" الأفعال اللغوية غير المباشرة"، والتي تتميز باختلاف قوتها الانجازية عن مراد المتكلم ، مثلما هو الشأن في الاستعارات.

فقد لاحظ سيرل أن التأويل الكافي لبعض جمل اللغات الطبيعية يصبح متعذرًا؛ إذا ما اكتفينا بما تحتويه الصيغة من معلومات؛ يقول « هناك حالات يتمكن فيها المتكلم من قول جملة و (لا) يريد بها معناها الظاهر، ويدل ذلك على مقولة ذات محتوى إسنادي مغاير، مثلا: يمكن للمتكلم أن يتلفظ بجملة: هل بإمكانك أن تناوليني الملح ؟ ولا يدل على استفهام؛ بل طلب تقديم الملح». [39]

ففي عبارة « هل تناولني الملح ؟»؛ فعل إنجازي غير مباشر؛ إذ قوته الانجازية الأصلية تدل على الاستفهام ، بدليل أداة الاستفهام "هل"، لكن الاستفهام غير مراد المتكلم؛ بل هو طلب مهذب يؤدي معنى فعل إنجازي مباشر: " ناولني الملح".

ويرى سيرل أن اللغة غير المباشرة تطرح عدة إشكالات منها«كيف يمكن لمتكلم أن يقول شيئًا، ويريد أن يقول هذا الشيء، ويريد كذلك قول شيء آخر ؟ وكيف يمكن لمستمع فهم فعل اللغة، غير المباشرة، بينما ما يقصده يدل على شيء آخر؟» [40].

---

[37]- (ق) يرمز الرمز إلى القوة" force " ورمزها عند سيرل بـ" F" و بـ (ض) الرمز إلى القضية" Proposition "ورمز لها سيرل بـ (P)، فكان رمز الفعل المتضمن في القول: ق (ض)، و عند سيرل F(P) .

[38]- ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص: 32/30 .

[39]- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص:164.

[40]- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 71.

ومما يزيد هذه الإشكالات تعقيدًا؛ أنه هناك جمل مستعملة بشكل عرفي وعادي للتعبير عن مطالب غير مباشرة.

ولقد حاول سيرل إيجاد تفسير لكيفية الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى غير المباشر، واقترح تفسيرًا لذلك من خلال مثاله المشهور: « هل بإمكانك أن تناولني الملح؟ »

ففي رأي سيرل؛ إذ قال "زيد" لـ"صالح" مثلاً: « هل بإمكانك أن تناولني الملح؟ »

وكان مقصده المتضمن في القول إنجاز عمل أولي (الالتماس) بواسطة عمل ثانوي (السؤال)، فإن "صالح" يفهم مقصد "زيد" بفضل عملية معقدة؛ تحدد في عدة مراحل:

فـ"صالح" بعد أن طبق القواعد الدلالية للأعمال اللغوية، وفطن إلى أن قول "زيد" يمثل سؤالاً؛ لجأ إلى المعارف المحصلة سلفًا؛ فأدرك أن السؤال لا يناسب كثيرًا مقام التواصل، واستدل بواسطة "مبدأ التعاون" أن الاستفهام على الأرجح العمل المتضمن في القول المقصود، ثم عاد إلى المعارف في الالتماس الذي قصد "زيد" إنجازه، ووفق شروط نجاح الالتماس فإنه على الشخص الذي نتوجه إليه بالكلام أن يكون قادرًا على إنجاز العمل المطلوب، وبفضل هذا الشرط تعرَّف "صالح" على مقصد "زيد " [41].

إذن؛ ولحل هذه المشكلة؛ أي ولتفريغ الإنشائية الأولية من الإنشائية الحقيقية، لا بد من اللجوء إلى سلسلة من العوامل التي تمكن المستمع من القيام بهذا الاستنتاج الذي تتمثل عناصره الإنشائية في "نظرية الأفعال الكلامية"، إضافة إلى توفر خلفية من المعطيات السياقية التي يتقاسمها كل من المتكلم والسامع (نحو : الملح على المائدة بالنسبة للمثال السابق)، والمواصفات الاجتماعية (صيغة الاستفهام التي تلطف من حدة صيغة الأمر الطلبي)، كما أن لـ"مبدأ التعاون" أيضا دورا في التعرف على العمل غير المباشر.

و للأفعال اللغوية غير المباشرة وظيفة اجتماعية؛ فقد لاحظ سيرل بعد مناقشته لعدد من الأفعال اللغوية غير المباشرة أن أهم البواعث إلى استخدام الأفعال غير مباشرة هو **التأدب** في الحديث.

III. جرايس ونظرية المحادثة(قواعد الفعل الكلامي):

أولت النظرية التداولية اهتمامًا بالدور الذي يقوم به المتخاطبون في العالم الاجتماعي، فهؤلاء المتخاطبون لا يتفاعلون فيما بينهم بواسطة اللغة فحسب؛ بل أنهم يقبلون ذلك التفاعل ويتعاونون عليه لضمان نجاح عملية التواصل.

---

[41] - ينظر آن روبول و جاك موشلار، التداولية اليوم (علم جديد للتواصل)، ص: 59/58.

وقد اقترح بول جرايس Paul Grice [42]؛ في مقاله الشهير "المنطق والحوار Logic and conversation "مفهوم "حكم المحادثة".

و الذي كان يشغل جرايس هو « كيف يكون ممكنا أن يقول المتكلم شيئا ويعني به شيئا آخر؟ ثم كيف ممكنا أيضا أن يسمع المخاطب شيئا ويفهم شيئا آخر»[43].

وحلاً لهذا الإشكال اقترح مبدءًا؛ يعد المبدأ التداولي الأول للتخاطب، وهو ما أسماه "مبدأ التعاون Cooperative principle" والقواعد المشتقة منه موزعة على أربعة أصناف؛ وهي:

1- **مبدأ الكم Quantity** (**تتعلق بكم الخبر**) وهي:

- لتكن إفادتك على قدر حاجته
- لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب

2- **مبدأ الكيف Quality** (**يرتبط بكيف الخبر**) وهي :

- لا تقل ما تعلم كذبه
- لا تقل ما ليست لك عليه بنية

3-) **مبدأ المناسبة Relevance** (**يرتبط بعلاقة الغير بمقتضى الخبر**)

- لناسبك مقالك مقامك

4- **مبدأ الطريقة manner** (**يتعلق بجهة الخبر**) وهي:

- لتحترز من الخفاء في التعبير
- لتحترز من الاشتباه في اللفظ
- لنتكلم بإيجاز
- لترتب كلامك [44].

وإتباع هذه المبادئ وما جاءت به من توصيات؛ كفيل من وجهة نظره؛ بنقل المعنى وتيسير المحادثة نحو الإفهام وتحقيق الهدف المشترك؛ تعويلاً على التعاون بين طرفي الخطاب.

---

[42] -"بول جرايس Paul grice ":فيلسوف أمريكي(1913-1988)من أهم فلاسفة اللغة؛ ممن كان لهم أثر كبير في الدرس الفلسفي للمعنى ، وكيفية تشكله من اللغة انطلاقا من فهم آليات المحادثة، صاغ نظريته في الدلالة القصدية من خلال محاضراته الشهيرة« محاضرات وليام جايمس William james lectures » التي ألقاها بـ"هارفرد" سنة (1968)، ونشرت لاحقا سنة (1975)، أصدر مقالا ترجم إلى عدة لغات :Logic and convention.

[43] - محمود نحلة، الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، ص: 189.

[44]- ينظر :طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص: 104/103.

ويتم الانتقال من المعنى الصريح "explicit meaning" وما يحمله من معنى متضمن" inexplicit meaning" باللجوء إلى عملية استدلالية تعرف بـ"الاستلزام implicative".

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي: حوار بين زوج (أ) وزوجة (ب):

(أ) – أين مفاتيح السيارة؟

(ب) – على المائدة.

تم تحقيق "مبدأ التعاون" في هذا الحوار القصير، فلقد أجابت الزوجة (ب) إجابة واضحة (الطريقة)، وكانت صادقة (الكيف)، واستخدمت القدر المطلوب من الكلمات دون زيادة (الكم)، وأجابت إجابة ذات صلة وثيقة بسؤال زوجها(المناسبة)، لذلك لم يتولد عن قولها أي "استلزام" لأنها قالت "ما تقصد".

وبذلك؛ تصبح هذه المبادئ والقواعد التخاطبية بمنزلة الضوابط التي تضمن لكل مخاطبة أن تبلغ الغاية في الموضوع والفائدة؛ أي أن تكون المعاني التي يتناقلها المتكلم و المخاطب معاني صريحة و حقيقية؛ إلا أن المتخاطبين قد يخالفان هذه القواعد.

وبهذه المخالفة فإن الفائدة تنتقل من المعنى الصريح إلى المعنى الضمني والمجازي، فإذا قال قائل:

- « لقد اشتد بنا الحّر في هذا المكان »

فهو يقصد أن يبادر أحد المستمعين إلى فتح النافذة، وهذا القول يخل بـ"قاعدة الكم"؛ إذ يخبر بما هو معلوم لدى المخاطبين؛ إلا أن في باطنه "طلب" وليس "إخبار".

وقد حاول جرايس صياغة إطار لتفسير؛ بل؛ وتبرير عدم مطابقة معنى المتكلم لدلالة الخطاب المنطقية أو الحرفية؛ «فالمتخاطبون في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همّه إيضاح الاختلاف بين ما يقال" What is said "وما يقصد What is meant "، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات و العبارات بقيمها اللفظية" face value " وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتمادا على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال»[45].

ويمكن للمرسل التعبير بالمفهوم المستلزم بأكثر من طريقة «إذ تنتج على الأقل طريقتين متباينتين، وذلك طبقا للموقف الذي نتخذه من القواعد، فقد يراعي المتكلم القواعد والحِكم بشكل صريح إلى حد ما، تاركًا للمخاطب مهمة توسيع وتظهير ما قيل باللجوء إلى استدلالات مباشرة انطلاقًا من مراعاة المتكلم للقواعد... دعنا نسمي هذا الاستدلال الناتج عن مراعاة القواعد بالاستلزام النموذجي standard implicative

[45]- محمود نحلة، الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، ص :187.

وهناك طريقة أخرى للاستدلال، وهي عندما يُخل المتكلم عن قصد وعلانية بقواعد التخاطب، أو كما يعبر عن ذلك (جرايس) عندما يستخف (Flout) المتكلم بهذه القواعد» [46].

وبهذا يتضح أن "الاستلزام" لا ينتج عن خرق القواعد فحسب،كما هو الظاهر؛ بل ينتج أيضا عن الالتزام بها، وذلك بالاتكاء على "مبدأ التعاون" في الحوار، ولهذا فإن جرايس يقسم" الاستلزام" إلى قسمين رئيسيين:

يعرف النوع الأول من الاستلزام بـ"**الاستلزام المعمم**"؛ أو هو ما يسمى بـ"**الاستلزام النموذجي**"؛ مثلاً في الحوار التالي:

—هل يستطيع أن تكتب للصحيفة مقالاً عن العولمة؟

—نعم.

فهذا جواب حرفي على السؤال، وهو يعبر عن القصد الخفي باستلزام للجواب:

— نعم أستطيع، ونعم أوافق على أن أكتب

وذلك اعتمادًا على السياق، وعلى العلاقة بين الطرفين (المحرر، الكاتب)، ولأنه يدرك مغزى السؤال، وأنه يطلب منه الكتابة بدلاً من أن يسأله عن قدرته عليها، فهو يعرفها، ولذلك أجاب المرسل إليه بـ"نعم" بالتصريح من جهة وبالمفهوم من جهة أخرى.

أما النوع الثاني فهو "**الاستلزام الحواري المخصص**"؛ وهو الاستلزام الذي ينتج عن خرق القـواعد و يكون ذلك في سياق خاص؛ يحتاج كل من طرفي الخطاب فيه إلى معلومات إضافية، وبهذا فإنه يكون أكثر تعقيدًا في الاستدلال لمعرفة قصد المرسل.

فلو تلفظت الأم مع ولدها الذي أرسلته للتبضع في السوق بالخطاب التالي:

— "لماذا عدت؟"؛

فإنه يصعب معرفة القصد عند عدم معرفة السياق الذي تنتج فيه الخطاب؛ إذ يتأرجح الخطاب بين "الاستلزام النموذجي" باعتبار الأم راعت التلفظ حسب "قاعدة الكم" فهي: تسأل عن سبب تَجهله؛ فتعد صادقة في سؤالها؛ وبين "الاستلزام المخصص (الحواري)" باعتبار الأم تستنكر على ابنها العودة؛ لتتحول دلالة خطابها من السؤال إلى الإنكار عليه فلا يرجح الدلالتين إلا بمعرفة السياق.

ويتميز الاستلزام عند جرايس بأربعة ميزات هي:

1- الاستلزام متغير، والمقصود بالتغير أن التعبير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات مختلفة، فإذا سألت طفل يحتفل بيوم ميلاده؛ مثلا: " كم عمرك؟".

---

[46]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص: 430.

فهو طلب للعلم، فإذا سألت السؤال نفسه لصبي عمره خمسة عشرة عاما، فقد يستلزم السؤال مؤاخذة له على نوع من السلوك لا ترضاه له، وإذا سألت السؤال نفسه لفتى يُمنع من اتخاذ قرار لا يخرج عن تعاليم الدين ومواصفات الأخلاق والأعراف؛ فقد يعني ذلك أنه من النضج ما يكفي بحيث يستطيع أن يتخذ قراره ويتحمل عواقبه.

2- الاستلزام يمكن تقديره Calculability؛ والمراد به أن المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة للوصول إلى ما يستلزمه الكلام؛ فإذا قيل:

– " الملكة فيكتوريا صنعت من حديد "؛

فإن الفرضية تبعد السامع عن قبول المعنى اللفظي، فيبحث عما وراء الكلام من معنى فيقول لنفسه: المتكلم يريد أن يلقي إليّ خبرًا؛ بدليل أنه ذكر لي جملة خبرية والمفروض في هذا المتكلم أنه ملتزم بـ"مبدأ التعاون" أي أنه لا يريد بي خداعًا ولا تضليلاً؛ فماذا يريد أن يقول ؟ لا بد أنه يريد أن يخلع على الملكة بعض صفات الحديد كالصلابة، والمتانة، وقوة التحمل، وهو يعرف أنني استطيع أن أفهم المعنى "غير الحرفي non literal" فلجأ إلى هذا التعبير الاستعاري.

3- الاستلزام ممكن إلغاؤه، ويكون بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، فإذا قالت قارئة لكاتب: لم أقرأ كل كتبك، فقد يستلزم ذلك عنده أنها قرأت بعضها، فإذا أعقبت كلامها بقولها، الحق أني لم أقرأ أي كتاب منها، فقد ألغت الاستلزام.

4- الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي؛ أي إن الاستلزام الحواري متصل بالمعنى الدلالي لما يقال، لا بالصيغة اللغوية التي قيل فيها بها، فلا ينقطع مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها، فإذا قالت أخت لأختها: " لا أريدك أن تصعدي لغرفتي على هذا النحو".

فتقول الأخرى: " أنا أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء ".

فعلى الرغم من تغير الصياغة في قول الثانية، فإن ما يستلزم القول من عدم الرضا عن هذا السلوك لا يزال قائماً. (47)

كانت هذه أهم الدراسات التداولية؛ و المتمثلة في نظرية الأفعال الكلامية والتي سبق وأن أسلفنا أن أوستين هو أول من وضع أصولها، كما أقام بناءها سيرل، ثم يأتي دور جرايس في تطوير وتوسيع هذه النظرية وذلك من خلال دراسته للمحادثات، ووضعه قوانين للخطاب، وذِكرنا لهؤلاء الثلاثة لا يعني أنهم الوحيدين الذين ساهموا في بناء هذه النظرية الضخمة المترامية الأطراف؛ فقد ساهم فيها الكثير من الباحثين، ومن تخصصات

---

[47]-محمود نحلة، الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، ص:192/191 .

مختلفة، ومازال الباحثون إلى حد الآن يدلون بدلوهم في هذه النظرية، فالدراسات تؤكد أن هذه النظرية لم تكتمل بعد.

و ما نود أن نشير إليه أن أهم ما تنادي به هذه النظرية هي"**دراسة اللغة في الاستعمال**" من لدن طرفي الخطاب(مرسل و مرسل إليه) وذلك ضمن **سياق** ومقام محدد.

وتعتبر الدراسات البلاغية في التراث العربي من بين الدراسات التي اهتمت بدراسة" اللغة في الاستعمال" وضمن سياقات ومقامات متعددة، وسنحاول فيما يأتي من البحث أن نكشف عن بعض الأبعاد التداولية لهذه الدراسات البلاغية، وذلك بالوقوف عند اهتمام البلاغيين بكل من المتكلم والمتلقي (أي المرسل والمرسل إليه) والمقام، كما سنحاول المقاربة بين نظرية الأفعال الكلامية وما جاء في التراث البلاغي ضمن ما عرف في "علم المعاني" بـ"الخبر والإنشاء".

الفصل الأول

تمهيد:

اشتهرت العرب بالفصاحة والبلاغة، وقد توج نزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين فصاحة العرب، وبرهن على بلاغتهم التي لا تبارى.

فجاء القرآن متحديا هذه الفصاحة الكاملة وتلك البلاغة التامة، وقد صور الذكر الحكيم ذلك في أكثر من موضع؛ مثل قوله تعالى:﴿ **الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ القُرْءَان *خَلَقَ الإِنْسَانَ* عَلَّمَهُ البَيَان**﴾ [48]، كما صور شدة عارضتهم وقوتهم في الحجاج والجدل؛ بمثل قوله تعالى:﴿ **فإِذَا ذَهَبَ الخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ**﴾[49]، أيضا قوله تعالى:﴿ **وَإِنْ يَقُولُواْ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ**﴾[50]، ويروى أن الرسول الكريم استمع إلى بعض خطبائهم فقال:« **إنّ من البيان لسحرًا**» [51]

وإذا حاولنا التأصيل للبحث أو الدراسات البلاغية، فإننا نجد جذورها تعود إلى العصر الجاهلي؛ فقد اشتهرت العرب في هذا العصر بالبلاغة والفصاحة؛ كما اشتهرت أيضا بالبعد عن فضول الكلام والحشو والإسهاب، وكل ما يزري من شأنهم، وعمدوا إلى تقديم المعنى بأقصر طريق، وأقل عبارة، وكانوا يتباهون بتلك الفصاحة، ويتفاخرون بها وقد علل الجاحظ (255هـ)، تلك الظاهرة بقوله: «لأن العرب أشد فخرا ببيانها، وطول ألسنتها، وتصريف كلامها، وشدة اقتدارها، وعلى حسب ذلك كانت رزايتها على كل من قصر عن ذلك التمام، ونقص من ذلك الكمال» [52].

و لم تكن العرب تفتخر بتلك الفصاحة فحسب؛ وإنما كان يترتب على تلك الفصاحة أشياء ترفع من شأن العربي الذي يتسم بها، فيسود قومه، ويعلو كعبه، فالبيان شرط من شروط السيادة عند العرب؛ لذا حق على العرب أن يتنافسوا في تدريب ألسنتهم؛ واقتحام مواقف الخطابة، وقرض الشعر، وكل ما يسير بهم نحو الكمال في الفصاحة والبلاغة.

كما عكس سوق عكاظ هذا الاهتمام بالفصاحة والبلاغة، بالإضافة إلى كونه مجتمعًا للعرب وموسمًا لحجّها وتجارتها، فقد كان معرضًا لأدبها وأخبارها، فسعى البلغاء من الشعراء والخطباء إلى تحبير كلامهم وتجويده، يتبارون فيها كلٌ يريد أن يحوز قصب السبق لدى سامعيه دون أقرانه، وكان في تلك المجالس (السوق) من الشعراء من يقوم مقام القاضي الذي لا تدفع حكومته؛ ومنها ما جاء من أخبار النابغة الذبياني أن الشعراء الناشئين كانوا يحتكمون فيها إليه، فمن نوه به طارت شهرته في الآفاق؛ وفي أثناء ذلك كان يُبدي –النابغة الذبياني– بعض

---

[48]-سورة الرحمن، الآيات: 1- 3.

[49]-سورة الأحزاب، الآية:19.

[50]-سورة المنافقون، الآية:04.

[51]–مالك بن أنس، الموطأ، حديث رقم:1564.

[52]- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الجانجي، مصر، ط4، سنة 1975، ج 04 ، ص: 28/27.

الملاحظات على معاني الشعراء وأساليبهم، وقد كان الشعراء أيضا يعرضون شعرهم على بعضهم البعض ويراجعونه، وكانوا يبدون في ثنايا مراجعاتهم تلك بعض الآراء في المعاني والألفاظ.

والباحثون يرون أن هذه الملاحظات هي أصل الملاحظات البيانية في بلاغتنا العربية« ومن يتصفح أشعارهم يجدها تزخر بالتشبيهات، والاستعارات، وتتناثر فيها من حين إلى حين ألوان من المقابلات و الجناسات، مما يدل دلالة واضحة على أنهم كانوا يُعنون عناية واسعة بإحسان الكلام والتفنن في معارضه البليغة»[53].

وبدأت تلك الملاحظات تتسع مع مرور الزمن، وساعد على ذلك تحضر العرب و استقرارهم في المدن وذلك ابتداء من العصر الإسلامي، كما ازدهرت الخطابة أيضا وتنوعت في العصر الأموي بين سياسية و ووعظية، من الخطباء الساسة في هذا العصر الحجّاج الذي لم يكتف أن يخضع العامة بقوة سيفه، أيضا امتلك قوة البلاغة قال مالك ابن دينار:«ربما سمعت الحجاج يخطب ويذكر ما صنع به أهل العراق، وما صنع به، فيقع في نفسي أنهم يظلمونه، وأنه صادق لبيانه، وحسن تخلصه بالحجج» [54]، وأما خطباء الوعظ فقد عرفوا بروعة البيان، من بينهم غيلان الدمشقي و الحسن البصري و واصل بن عطاء، لدرجة أن الأدباء—كما ورد عن الجاحظ- في العصر العباسي كانوا يتحفظون كلام الحسن وغيلان، حتى يبلغوا ما يريدون من المهارة البيانية.[55]

و بذلك كثرت الملاحظات المتصلة بحسن الكلام؛ ليس في مجال الخطابة فحسب؛ بل في مجال الشعر والذي كان أكثر نشاطًا لتعلق الشعراء بالمديح وتنافسهم فيه؛ فقد فتح الخلفاء والأمراء والولاة والقواد أبوابهم، وجعلوا لكل منهم جوائز بقدر شعره وبراعته فيه، فاشتد التنافس بينهم فراح الشعراء يجودون شعرهم، ويختارون له الألفاظ والمعاني، لكي ينال الرضا و تصغى لها القلوب والأسماع.

وابتداء من العصر العباسي بدأت تظهر بوادر التأليف والكتابة، بعد عصور الرواية، وبهذا تتسع الملاحظات البلاغية أكثر، وقد هيأ لذلك عدة أسباب مختلفة؛ منها ما يعود إلى تطور النثر والشعر؛ ومنها ما يعود إلى نشوء طائفتين من المعلمين؛ عنيت الطائفة الأولى باللغة والشعر، وعنيت الأخرى بالخطابة والمناظرة وإحكام الأدلة ودقة التعبير وروعته.

و بالنسبة لتطور النثر والكتابة؛ فمرده إلى أن كثير من الفرس والموالي أتقنوا العربية وبرعوا فيها، واتخذوها لسانهم في التعبير عن عقولهم ومشاعرهم، وأظهروا في ذلك براعة منقطعة النظير، وراحوا هم

---

[53]- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ ، ط12، دار المعارف ،1965، ص:13.

[54]- الجاحظ، البيان والتبيين،ج1، ص:394.

[55]-ينظر، المصدر نفسه، ج01، ص:295.

ومـن يرجعـون إلى أصـول عربيـة خالصـة يشـعرون بجامعـة العروبـة العامـة، ويتنفسـون الحضـارة العباسـية ويصطبغون بأصباغها الثقافية ينهضون بالنثر والشعر جميعًا نهضة واسعة.

وقد كان الجاحظ (255هـ) معجبًا ببلاغة الكتاب، وطريقتهم التي طوروا بها طرائق التعبير في العربية، إعجابًا كبيرًا، ويظهر ذلك من قوله «أما أنا فلم أر قط أمثل طريقة في البلاغة من الكتاب، فإنهم قد التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعرًا وحشيًا ولا ساقطًا سوقيًا»[56]، ويضيف عنهم في موضع آخر « ورأيت عامتهم لا يقفون إلا على الألفاظ المتميزة والمعاني المنتخبة، وعلى الألفاظ العذبة و المخارج السهلة، و الديباجة الكريمة ، وعلى الطبع المتمكن وعلى السبك الجيد، وعلى كل كلام له ماء ورونق، وعلى المعاني التي إذا صارت في الصدور عمرتها وأصلحتها من الفساد القديم، وفتحت للسان باب البلاغة، ودلت الأقلام على مدافن الألفاظ، وأشارت إلى حسان المعاني، ورأيت البصر بهذا الجوهر من الكلام في رواة الكتاب أعم و على ألسنة حذاق الشعراء أظهر»[57].

وتحول نشاط هؤلاء الكتاب في العصر إلى«مدرسة نثرية كبيرة؛ إذ يتعهدون من تحت أيديهم من صغار الكتاب و كانوا لا يزالون يراجعونه بما يكتبون رسائل، فإذا وقفوا منهم على ناشئ تنم كتابته عن تفنن في القول شجعوه، وربما قدموه إلى الخليفة أو إلى بعض الوزراء، فلمع اسمه و تألق نجمه، وكانوا يثقفون أنفسهم ثقافة واسعة بكل ما ينقل من التراث الأجنبي، وخاصة الفلسفة اليونانية، كما كانوا يأخذون أنفسهم بثقافة عربية أصيلة»[58]، وقد ألفوا كتبا في أدب الكتابة، منهم ابن قتيبة(276هـ) الذي ألف كتاب "أدب الكاتب"، وهذا النوع من الكتب وإن كان في مجمله ذا أهداف لغوية تهذيبية؛ فيه من البلاغة الشيء الكثير.

كما تطور النثر تطورا كبيرًا؛ إذ نشأ فيه النثر العلمي الخالص، وقد يرجع نشوء هذا النوع من النثر إلى أن لغة الموالي "لغة متعلمة"؛ لذا جنحت هذه اللغة إلى البساطة والسهولة والنزعة العلمية، إضافة إلى أن هذا النثر استوعب آثارًا أجنبية كثيرة نقلت إليه؛ منها الأدبي، ومنها السياسي، ومنها الفلسفي، و اتسعت الترجمة وأسس لها دار الحكمة؛ فبدأ المترجمون من السريان وغيرهم ينقلون التراث الفارسي واليوناني والهندي، وكان هذا تحولاً كبيرًا للفكر العربي إذ اصطبغ بثقافات أجنبية كثيرة.

والطائفة الأخرى التي كان لها الفضل في البحث البلاغي؛ وهي طائفة "اللغويين" و"النحويين" الذين كانوا يحترفون تعليم اللغة ومقاييسها في الاشتقاق والإعراب، فقد كانت غايتهم في المقام الأول رواية النصوص الشعرية والنثرية، واستنباط القواعد اللغوية والنحوية؛ إلا أنهم كانوا يعرضون لبعض الجوانب الأسلوبية والتعبيرية فيما ينقلونه

---

[56]-المصدر السابق،ج01،ص:137.

[57]- المصدر نفسه، ج04، ص:24.

[58]-شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص:21.

من نصوص، كما أن عملهم اللغوي هذا يرتبط من جانب آخر بغايات دينية كالاحتجاج للغة القرآن الكريم، وبيان أنها النموذج الأعلى لهذه اللغة.

والطائفة الثانية فهي "طائفة المتكلمين"؛ والتي كان لها أيضا بالغ الأثر في تاريخ البلاغة العربية، فهي أبعد أثرًا، وأرفع صوتًا في تكوين مصطلحات البلاغة وإقامة دعائمها، وقد عنت هذه الطائفة بمسائل البيان والبلاغة لاتصالها بما كانوا ينهضون به من الخطابة والمناظرة، فقد تكلموا في مسائل العقيدة الإسلامية فيما سمي "علم الكلام"، و أخذت هذه الطائفة بالانقسام منذ أواخر القرن الأول للهجرة إلى فرق تتجادل في نظرياتها العقدية ، وقد كانت تزخر بهم مساجد الكوفة والبصرة، وبغداد بعد إنشائها، كل يحاول أن يقهر خصمه ويظهر عليه « وكلما تقدمنا مع الزمن احتدمت المناظرات بين هؤلاء المعلمين، واحتدمت معها الأسئلة في نجاح المناظر والخطيب؛ إذ كان جمهور هؤلاء المعلمين يُعنى بوعظ الناس، وكان منهم من يحسن الخطابة والمناظرة والجدل، ومنهم لا يوفيها جميع حقوقها، فكثر الحديث في قوة الحجج وفي وضوح العبارة ودقتها وفي جهارة الصوت وفي ملامح المتكلم وفي ملاءمته بين كلامه والمستمعين، وكان يعنى صاحب نحلة فيهم أن يجمع من حوله الشباب وأن لا ينصرفوا إلى خصومه، فأخذوا يقفون على النقص في الحجج والأدلة، والنقص في الأداء والبيان، كما أخذوا يقفون على أسرار المهارة في الإقناع والظفر بالخصوم وأسرار البراعة في القول ومضوا يمرنونهم على المناظرة تدريبا لهم» [(59)].

وكان عمدة هؤلاء القوم في جدلهم القرآن و السنة، ويستدلون بنصوصهما ويوجهونها نحو المعنى الذي يقصدون، كما عنوا بالنظر في هذه النصوص يدافعون عنها حينًا و يثبتون المجاز فيها تارة وينفونه عنها تارة أخرى، و من هنا كانت صلة هؤلاء القوم بالبحوث اللغوية والبلاغية وثيقة، فقد عنى المتكلمون بفهم القرآن وما فيه من ألوان التشبيه والمجاز والبديع، وجادلوا في تعبيراته، و أدى بهم هذا الجدل إلى التفنن في الأداء اللفظي والبحث في المسائل البلاغية.

وبهذا اتصل أصحاب الكلام والفلسفة بالبلاغة في طور نشأتها فكان منهم واصل بن عطاء(ت131هـ) و بشر بن المعتمر (ت 210 هـ) عملوا على بناء البلاغة، فقد اتصلوا بها في طور اكتمالها فكان منهم: عبد القاهر الجرجاني (474 هـ)، و أبو يعقوب السكاكي(626هـ).

كذلك كان للفقهاء جولات في ميدان البلاغة، ذلك لأنهم اعتمدوا على نصوص القرآن والسنة في استنباط الأحكام الدينية فأدى بهم هذا إلى النظر في أسلوب القرآن وبيانه والتأمل في الألفاظ ودلالتها، وفي طرائق التعبير ومراميها.

---

[59]- المرجع السابق، شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص:33.

كما شارك المفسرون في البحث البلاغي ببيان ما في الآيات القرآنية من بيان فني وقوة أداء، فقد اعتاد المفسرون أن يشرحوا ما في الآية من بلاغة ونحو وصرف، كما اعتاد البلاغيون أن يستمدوا أولى أمثلتهم من القرآن، من بينهم يونس بن حبيب (ت 183هـ) في كتابه "معاني القرآن".

إذن؛ هذه الطوائف كلها عملت على نشأة البلاغة العربية، والواقع أنه لم يكن هناك فاصل واضح بين كل واحدة و سواها، فكثيرا ما يكون العالم لغويًا راويًا فقيهًا.

و قد كان هذا هو الجو العام الذي نشأت فيه البلاغة العربية؛ فقد تعددت الطوائف والبيئات التي ألقت بظلالها على البحث البلاغي، من خطباء وشعراء و متكلمين ولغوين ونحاة وفقهاء ومفسرين .

ويعد كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ النص المؤسس للبلاغة العربية؛ إذ يعد صاحبه – الجاحظ– مؤسس البلاغة العربية، والذي أفرد لها لأول مرة كتابه "البيان والتبيين"، ونثر فيه كثيرًا من ملاحظاته وملاحظات معاصريه، و نقل آراء العرب السابقين له، وحتى الأجانب، مع أنه لم يكن يعنى بوضع ملاحظاته في شكل قوانين محددة بالتعريفات الدقيقة ؛ إلا أنه صورها في أمثلة متعددة تمثلها من خلفوه تمثلا واضحا.(60)

وظلت المسائل التي تحدث عنها الجاحظ، والأمثلة التي أوردها موضع البحث والشرح، وكانت مادة لكثير من المؤلفين في البلاغة بعده؛ مثلاً؛ باب "العلم والبيان" عند ابن قتيبة ليس إلا تلخيصًا منظمًا لما فرقه الجاحظ في كتبه، وأبو هلال العسكري (395هـ) ليس إلا شارحًا للجاحظ في كتابه "الصناعتين".(61)

ومن بين العلماء الذين شاركوا في بناء صرح البلاغة العربية عبد القاهر الجرجاني؛ الذي عمد إلى تحديد البلاغة وأجزائها « إذ استطاع أن يضع نظريتي علمي والمعاني والبيان وضعا دقيقا، أما النظرية الأولى فخص بعرضها وتفصيلها كتابه "دلائل الإعجاز"، وأما النظرية الثانية فخص بها وبمباحثها كتابه" أسرار البلاغة "» (62)، و بذلك يمثل عبد القاهر الجرجاني بدراساته البلاغية مرحلة ازدهار البلاغة العربية.

ويعتبر أبو يعقوب السكاكي (626هـ) أول من قسم علوم البلاغة إلى معاني والبيان البديع، وذلك في كتابه "مفتاح العلوم" والذي حظي بشروح وحواش أكثر من أي مصنف آخر، ويمثل هو وتلميذه الخطيب القزويني

---

[60]-المرجع السابق، ص:58.

[61]- ينظر: مصطفى الجويني، الفكر البلاغي الحديث ، دار المعرفة الجامعية، د ط، 1999، ص:93.

[62]- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص:190.

(739هـ) بكتابيه "تلخيص المفتاح" "والإيضاح" مرحلة التقعيد للبلاغة العربية، وهي الصورة التي انتهت إليها البلاغة العربية.

ثم توالت المصنفات البلاغية؛ إلا أنها دارت حول ما انتهى إليه هؤلاء العلماء الأجلاء، وكل يعيد ما قاله سالفه.

وسنحاول فيما يأتي محاولة فرز الصفات التي تظهر بها الجوانب التداولية، و مدى اهتمام البلاغة العربية بأطراف التداول: المتكلم، والسامع، والمقام التخاطبي.

المبحث الأول:

عناصر التداول في البلاغة العربية:

- أولا:المتكلم

- ثانيا:السامع

- ثالثا: المقام:

1. التقديم و التأخير
2. الحذف
3. التعريف والتنكير

من الصعب الإلمام بمصطلح "البلاغة"؛ وذلك لكثرة المفاهيم التي احتوت عليها كلمة البلاغة، فلقد مرت بعدة مراحل وأزمان إلى أن استقرت في الأذهان على ما هي عند أبو يعقوب السكاكي (626هـ) وتلميذه الخطيب القزويني(739هـ) في القرنين السابع والثامن الهجري.

فالكثير من التغير والتطور قد داخل البلاغة ومصطلحاتها عبر هذا التاريخ الطويل، إضافة إلى تداولها في بيئات مختلفة–كما سبق وأن أسلفنا– من لدن اللغويين إلى طبقة الكتاب والأدباء، أيضا الفلاسفة وعلماء الكلام، والفقهاء، ورجال الأصول، كل هؤلاء أسهموا في رسم وتحديد معالم هذا المصطلح.

لذلك سنحاول في دراستنا هذه الانطلاق من المعنى اللغوي والمعجمي للبلاغة، وفي هذا يفيد ابن فارس (395هـ):« أن الباء واللام والعين أصل واحد صحيح وهو الوصول إلى الشيء تقول بلغت المكان إذا وصلت إليه».

وفي الجمهرة: «بلغت الرسالة تبليغًا »؛

الصحاح: «بلغت المكان بلوغًا وصلت إليه»؛

اللسان: «بلغ الشيء بلوغًا، وبلاغًا وصل انتهى»؛

القاموس :« بلغ المكان بلوغًا ، وصل إليه أو شارف».

أساس البلاغة: «بلغ الرجل بلاغة فهو بليغ، وتبالغ في كلامه، تعاطى البلاغة وليس من أهلها »[63].

نلاحظ أن كل هذه المعاجم مجمعة على ربط عناصر المادة الثلاثية للبلاغة بالوصول إلى ذات الشيء؛ أي **بـ"الإيصال"** و**"الإبلاغ"**.

ويشير أبو هلال العسكري (395هـ) إلى المعنى اللغوي للبلاغة، بقوله:« البلاغة من قولهم: بلغت الغاية إذا انتهيت إليها، وبلغتها غيري، ومبلغ الشيء منتهاه، والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته؛ فسميت البلاغة بلاغة لأنها تنتهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه»[64].

وفي هذا التعريف يربط العسكري بين المعنى اللغوي للبلاغة؛ وهو الإيصال والإبلاغ؛ ويبين أن وظيفة وغاية البلاغة هي **"إيصال المعنى"** أو **"نجاح المتكلم في إيصال المعنى إلى قلب السامع"**.

و يتضح هذا أكثر عند تعريفه الاصطلاحي للبلاغة بأنها «كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنّه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[65].

---

[63]- ينظر: الجمهرة، التهذيب، الصحاح، اللسان، والأساس، مادة (بلغ).

[64]-أبو هلال العسكري، الصناعتين، تح: مفيد قمحة، ط2، 1989، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ص:15.

[65]-المصدر السابق، ص:19.

و لو تأملنا التعريف؛ لوجدناه يشير إلى طرفي التواصل: السامع / والمتكلم؛ إلا أنه يركز على "المتكلم"، ويؤكد ضرورة امتلاكه القدرة على **التأثير على السامع**، وتتجلى تلك القدرة في استخدامه لوسائل تعبيرية وبلاغية محددة، تساهم في نقل الرسالة اللغوية الانفعالية في نفس "المتكلم" إلى نفس "السامع" للتأثير فيه.

أي أن "البلاغة" عبارة عن **عملية تواصلية بين "متكلم" يسعى إلى إيصال رسالة لغوية عبر قناة اتصال معينة إلى "سامع" معين في مقام معين.**

وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه "تمام حسان" الذي لاحظ «أن المعنى اللغوي للفظ البلاغة فرع على معنى الإبلاغ أو التواصل الذي هو موضوع من موضوعات علم الاتصال»[66].

وبذلك اقترح تعريفًا لمصطلح (البلاغة) بإسقاطها على نموذج "جاكبسون"[67] لأركان التواصل، كما يتضح في الرسم التالي:

يقول-"تمام حسان"-:«دعنا نفهم السياق جدلاً بأنه المقام، والرسالة بالنص أو العبارة، وقناة الاتصال مثلا بالمشافهة، والشفرة بالمعنى المقصود»[68]؛ أي أن:

السياق = المقام.

الرسالة = النص أو العبارة.

قناة الاتصال = المشافهة.

الشفرة = المعنى المقصود.

---

[66]- عبد المجيد جميل، البلاغة و الاتصال ، دار غريب للطّباعة و النشر و التّوزيع ، مصر ، د ط ،2000م ، ص:26.

[67]- جاكبسون Roman Jakobson ، ولد سنة(1896)، بموسكو، من أبرز مصنفاته:"محاولات قي اللسانيات العامة".ينظر: عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب،ص ص:192/191.

[68]- عبد المجيد جميل، البلاغة والاتصال، ص ص:27/26.

ليخلص إلى أن "البلاغة" هي:« عمل المتكلم على إيصال الشفرة إلى السامع بواسطة رسالة منطوقة خلال قناة اتصال مسموعة في مقامه معين»[69]، وهذا يثبت أن البلاغة تهتم بالجانب **الاتصالي** و **الاستعمالي للغة**، حيث تسعى لإنجاح **العملية التواصلية** بين "السامع" و"المتكلم" .

ونود هنا أن نشير إلى أن اللغة التي اهتمت بها "البلاغة العربية"؛ هي اللغة ذات المستوى العالي، فلم تكن تعنى بالمستوى الخطاب العادي؛ إلا نادرًا.

ولذلك ميز البلاغيون بين "لغة الخطاب" التي سميت "**لغة النحو**" أو "**المعنى الأول**" أو "**الأصلي**" للكلام؛ و علم النحو حافظ من الخطأ فيها، وبين "لغة الشعر" و"الأدب"؛ و علم البلاغة حافظك من الخطأ فيها، وهذه تبدأ حيث تنتهي تلك« لأن التعرض لخواص تركيب الكلام موقوف على التعرض للغة النحوية»[70]، ضرورة كما يقول السكاكي.

ومن هنا كانت "البلاغة" عند علماءنا؛ البحث لا في الكلام وإنما في "**فضول الكلام**"؛ أي ما زاد على التراكيب النحوية أو ما زاد على "**أصل المعنى**" وهذا ما قاله أبو هلال العسكري «وتمام قوله البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه، لتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[71]، ثم يقول:« وإنما جعلنا حسن المعرض وقبول الصورة شرطًا في البلاغة، لأن الكلام إذا كانت عبارته رثة ومعرضه خلقًا لم يسم بليغًا، وإن كان مفهوم المعنى، مكشوف المغزى»[72].

ثم يضيف « ومن قال أن البلاغة هي إفهام المعنى فقط، فقد جعل الفصاحة واللكنة والخطأ، والصواب، والإغلاق، والإبانة سواء...فلما رأينا أحدهما مستحسنًا، والآخر مستهجنًا، علمنا أن الذي يستحسن البليغ، والذي يستهجن ليس ببليغ»[73]؛ أي أن من «أفهمك حاجته بالألفاظ الحسنة، والعبارة النيرة فهو بليغ، ولو حملنا هذا الكلام على ظاهره للزم أن يكون الألكن بليغًا، لأنه يفهمنا حاجته، بل يلزم أن يكون كل الناس بلغاء حتى الأطفال »[74].

وإذا تغاضينا عن غلو العسكري في هذا القول قصد المفارقة بين البلاغة وما دونها، علمنا أنهم حاولوا في درس البلاغة التفريق بين هاتين اللغتين: اللغة العادية؛ واللغة التي اهتمت بها البلاغة.

---

[69]- المرجع السابق، ص: 27.

[70]- ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص:251.

[71]- أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص:19.

[72]– ن م، ن ص.

[73]- المصدر نفسه، ص: 20/19.

[74]– المصدر السابق، ص: 20.

ومن أجل ذلك قالوا بـ"أصل المعنى" أو "المعنى الأصلي" للكلام تفريعًا له عن المعنى البلاغي أو البياني(لغة الأدب والشعر)، يقول السكاكي في أول الحديث عن علم المعاني:« اعلم أن مساق الحديث يستدعي تمهيدًا، وهو أن مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت...فتارة تقتضي مالا يفتقر إلى تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية، وألفاظ كيف كانت، ونظم لها لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق، وهو الذي سميناه في علم النحو أصل المعنى، ونزلناه منزلة أصوات الحيوانات.

وأخرى تقتضي مالا تفتقر في تأديته إلى أزيد، والظاهر أن الخطأ الذي نحن بصدده لا بجامع في الأول أدنى تميز، فضلاً أن يقع فيه من العاقل المتفطن، وإنما منار الخط هو الثاني»[75].

يريد أن يقول أن "**أصل المعنى**" أو "المعنى الأول" ظاهر لكل أحدٍ، لا يحتاج إلى فطنة، في حين "المعنى الثاني" محتاج إلى الفطنة والذكاء.

وخلاصة قوله أن "لغة الخطاب" لا تحتاج إلى أكثر من "الدلالات الوضعية" للألفاظ، وتعاقبها على مقتضى النحو ليس غير، لتخرج من "حكم النعيق" وتنزل منزلة أصوات الحيوانات.

أما إخراجها من "حكم النعيق" فظاهر أن يجعل لها معنى بتأليفها جملاً يكوّن بها الخطاب، و السكاكي لا يعني بمنزلة أصوات الحيوانات هزلاً؛ وإنما هو قول أو تصور دار على ألسنة البلغاء على ذلك العهد؛ فقد كانوا يرون أن الكلام أقسام ثلاثة: "النعيق"، و"لغة الخطاب" أو الجملة النحوية، ثم "البلاغة".[76]

فإذا ما خرج عن "النعيق" صار جملاً يتخاطب بها الناس، ولكنها لا ترقى إلى لغة البلاغة، وتظل- حسب رأيهم- في حكم أصوات الحيوانات، تقضي الغرض منها، ولا يقع فيها الخطأ-كما ذكرنا آنفًا- عند أدنى تمييز؛ لأن " لغة الخطاب" التي يكون بها النفع وقضاء المصالح، و الحافظ من الخطأ فيها "علم النحو".

ثم "البلاغة" في المرتبة الثالثة من الكلام، وإذا ما وصلنا هذه المرتبة وجدناها هي الأخرى أقسامًا ثلاثة:قسمًا أعلى، وقسمًا يقرب منه، وقسمًا أسفل؛ إذا نزلت إليه وقعت في "أصوات الحيوانات" أو "لغة الخطاب"« فأما البلاغة فهي على ثلاث طبقات منها ما هو في أعلى طبقة، ومنها ما هو أدنى طبقة، ومنها ما هو في الوسائط بين أعلى طبقة وأدنى طبقة، فما كان في أعلاها طبقة؛ فهو معجز، وهو بلاغة القرآن الكريم، وما كان منها دون ذلك فهو ممكن، كبلاغة البلغاء من الناس، وليست

---

[75]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 250.

[76]- ينظر:حلمي مرزوق، في فلسفة البلاغة (علم المعاني)، ط1، 2004، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص:55.

البلاغة إفهام المعنى لأنه قد يحقق اللفظ على المعنى، وهو غث مستكره وظاهره متكلف، وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ»[77].

وبهذا نستطيع أن نقول أن "البلاغة" اهتمت بنوع خاص من الاتصال وهو:" **الاتصال الأدبي**"؛ وذلك لأنها اهتمت بلغة ذات مستوى راقي، و يمكن أن نرد اهتمامها باللغة العربية الفصحى وبالمستوى العالي للغة لعدة أسباب منها[78]:

1. النظرة التقديسية اللغة العربية ؛ إذ يرى العلماء العرب المسلمون أن اللغة العربية هي أرقى وأكمل وأتم اللغات جميعًا، بدليل أنها أصبحت لغة آخر كتاب سماوي معجز، ومن ثم فاللغة بهذا المستوى، وهذا الجمال لا تبتذل – كباقي اللغات– في القضايا اليومية، بل عليها أن تحافظ على مستواها وطبقتها اللغوية من شعراء و أدباء و خطباء و علماء ممن أتقنوها، بينما دراستها في المستوى العادي ينتزع عنها هاته القدسية، ولعل قول ابن خلدون في مقدمته، بعد ما عرف اللغة عمومًا؛ وبيَّن أنها فعل لساني قال:« وهو في كل أمة اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات، وأوضحها إبانة عن المقاصد»[79]

2. طبيعة اللغة العربية ذاتها؛ إذ كانت حتى قبل مجيء الإسلام لغة شاعرية راقية.

3. ازدهار اللغة العربية نتيجة لقوة الدولة الإسلامية، و تمكنها من السبق العلمي، مما جعلها تعتني بلغتها اعتناءًا كبيرًا، كما اعتنت بالجوانب الأخرى كالسياسة و القضاء و الدفاع .

4. نظرة العلماء البلاغيين إلى لغة العامة، على أنها لا تستأهل الدراسة من حيث أنها لا تتوفر على آليات الإبداع و التفنن، بل هي على العكس من ذلك، لغة ثابتة و جاهزة تفتقر إلى الحيوية و التجديد، إضافة إلى خضوعها إلى ظاهرة التكرار المميت (الابتذال)، بينما اللغة النفعية، لغة متجددة يفجر من خلالها المتكلم طاقته الإبداعية.

5. كما كان انتشار اللحن وغياب مظاهر الفصاحة عند العامة، خاصة في العواصم العربية الكبرى، في الوقت الذي ظهرت الدراسة العلمية للغة سببًا في عزوف العلماء على دراسة لغة التخاطب العامة، وربما لو ظهرت هذه الدراسة العلمية للغة قبل دخول الأعاجم إلى البلاد العربية وتأثيرهم على اللغة العامة لاختلفت نظرتهم إلى لغة العامة ورأوها تستحق الدراسة.

و هذه الأسباب هي التي جعلت البلاغيين يركزون على المستوى العالي للغة العربية دون المستوى العادي(لغة التخاطب)؛ وهذا جوهر الخلاف بين "البلاغة" و"التداولية"؛ فالتداولية اهتمت في بداية بحثها بدراسة لغة التخاطب اليومي.

---

[77]- الرماني أبو الحسن، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط02، 1968، ص :75.

[78]– ينظر: بلقاسم حمام، آليات التواصل في الخطاب القرآني، أطروحة شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية، ص:31/30.

[79]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، الدار التونسية للنشر والتوزيع، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1984، ، ص: 712.

وللكشف أكثر عن" الأبعاد التداولية" في "البلاغة العربية" سنتناول بالدراسة كل من: المتكلم، والسامع، والمقام، وهي تمثل –كما سبق وأن أسلفنا– الجوانب التداولية؛ و التي اهتمت بدراستها هذه النظرية الحديثة.

وسبب اختيارنا لمصطلح "السامع"، هو أننا لاحظنا أن البلاغة العربية نشأت خطابية "**شفاهية**"، فالنصوص التي دارت حولها البلاغة ذات طبيعة خطابية شفاهية وهما: الشعر والخطابة، كما أن بعض الباحثون الذين أرخوا لنشأة "البلاغة" لاحظوا أن مفهوم البلاغة، عند المتقدمين الذين وضعوا علم البيان العربي؛ وأولهم "الجاحظ" مرتبط ارتباطًا شديدًا بمفهوم الخطابة؛ فكثيرًا ما وردت الكلمتان مترادفتين، تحمل كل منهما معنى أخرى، وتوصف بأوصافها، قال الجاحظ:« وما تكلمت فيه الخطباء ونطقت به البلغاء أكثر من يبلغ آخرها ويدرك أولها»[80]، وهو يجعل النطق مرادفًا للتكلم، ويجعل البلغاء مرادفين للخطباء، وتساوي صحيفة الهند التي أوردها الجاحظ بين البلاغة والخطابة بشكل واضح؛ إذ جاء في أولها« أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخير اللفظ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السُّوقة...»[81]، والبلاغة في هذين التفسيرين؛ إنما هي بلاغة الاتصال الشفاهي، على وجه التحديد(الخطابة)، ويظهر ذلك في وصفه آلة البلاغة: رباطة الجأش، وسكون الجوارح...

وهذا يثبت أن البلاغة اهتمت في بداية أمرها بالخطاب الشفهي؛ ولم تهتم بالخطاب المكتوب إلا في مراحلها الأخيرة، وسيساعدنا هذا الجانب على محاولة الكشف عن مدى اهتمامها بالجانب التواصلي والتداولي في دراساتها للغة العربية.

1- *أولاً: المتكلم:*

لو عدنا وتأملنا التعريف السابق لأبي الهلال العسكري للبلاغة والذي يقول فيه:« سميت البلاغة بلاغة، لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه» [82]؛ لوجدنا أن غاية البلاغة هي **نجاح "المتكلم" في إيصال ما يريده إلى "السامع"**.

كما نجده يصف "البلاغة" بأنها« قول مُفقه في لطف، فالمفقه: المفهم، واللطيف من الكلام: ما تعطف به القلوب النافرة، ويؤنس القلوب المستوحشة، وتلين به العريكة الأبيّة المستعصية، ويُبلغ به الحاجة، وتُقام به الحجة»[83]؛ وفي عبارته هذه تتجلى وظيفة البلاغة "**الإفهامية**" و "**الإقناعية**"؛ إذن البلاغة هي: الإبلاغ المفهم

---

[80]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص:202.

[81]- المصدر نفسه، ج1، ص:92.

[82]- أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص: 15.

[83]- المصدر نفسه، ص:57.

المؤثر، إفهامًا و تأثيرًا من شأنهما تحقيق **"الإقناع"** و **"الاستمالة"**؛ أي أن "المتكلم" يسعى إلى **التأثير** في "السامع" وإقناعه بكلامه؛ وفي هذا يتجلى **البعد التداول؛ فالإقناع وظيفة تداولية** .

و الوظيفة الأساسية للبلاغة هي **الإقناع**، والإقناع «هو حوار بين طرفين بهدف تسليم أحدهما برأي الآخر »[84]؛ أي بين متكلم (مرسل)، وسامع (مرسل إليه).

إلا أن "البلاغة" ركزت على المتكلم «فهو طرف أساسي في عملية الكلام، وعنصر فعال في تحديد خصائص النص، إذ يقع على عائقه كلفة إخراجه على سمت يستجيب لمقتضيات الوظيفة و الإبانة و الوضوح»[85]؛ فهو المسؤول الأول في العملية الاتصالية، فهو يقوم بإرسال رسالة لغوية (نص أو عبارة) يهدف من خلالها الإقناع و التأثير في المتلقي أو السامع .

وبما أن وظيفة "البلاغة" الأساسية هي الإقناع، ولا يكون المعنى مؤثرًا مقنعًا، إلا بعد أن **يُفهم** ويَبِين للسامع، و سعيًا منها – أي البلاغة– إلى تحقيق هذه الغاية، و ضعت مواصفات خاصة ترتبط بالكلام، وذلك ضمن ما يسمى **بشروط** أو **مواصفات الفصاحة**، فعلى المتكلم أن يتجنب هذه العيوب في كلامه حتى يضمن نجاح اتصاله مع الطرف الآخر.

مثلاً؛ فعلى المتكلم أن يتجنب– بالنسبة لفصاحة المفرد– مايلي:

- تنافر الخروف
- الغرابة
- السمع[86].

مثلاً؛ لو تفحصنا الشرط الأول: التنافر، وضرورة تجنب "المتكلم" لهذا العيب، نجد أن الذوق العربي يحاول الابتعاد عن هذه الظاهرة، والمثال المشهور لهذه الظاهرة هو كلمة (مستشرزات)، وذلك في قول امرؤ القيس[87]:

وفرعٍ يَزِينُ المتْنَ أَسود فاحم أثيثٍ كقنوِ النخلةِ المتعثكلِ

غَدائِرُهُ مُسْتَشْرِزاتٌ إلى العُلا تضل العقاص في مثنى ومرسل

حيث سجل البلاغيون خروج هذه الكلمة في بنائها الصوتي عن حدود منطقة الفصاحة، وذلك لثقلها على لسان "المتكلم" وعسر نطقه بها، مما يسبب خللاً في العملية التواصلية.

---

[84]– أحمد درويش، النص البلاغي في التراث العربي و الأوربي، د ط، 1998، دار غريب لنشر والتوزيع، ص:09.

[85]- رشيد بلحبيب، أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى، ص:10.

[86]- ينظر:أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)، دط، دتط، دار القلم، لبنان، ص:17.

[87]- ينظر:الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، تح: عبد الحميد هنداوي، ص:06. " الغدائر ": الذوائب جمع غديرة، و"مستشرزات": مرتفعات أو مرفوعات.

أما الشرط الثاني سلبي أيضا؛ أي أن على "المتكلم" ألا يستعمل لفظًا غريبًا، يقول الباقلاني (403هـ) في ذلك:« على المنشئ أن يوقع اختياره على ألفاظ قريبة في دلالتها على المراد، و واضحة في إبانتها عن المعنى المطلوب، مع ملاحظة ألا يكون اللفظ مستكره المطلع على الأذن، ولا مستنكر المورد على النفس، حتى يتأبى بغرابته عن الإفهام، أو يمتنع بتعويض معناه عن الإبانة »[88] .

فالغرابة تحدث نوعًا من الانفصال بين المتكلم (المنشئ) والسامع، لبعد المعنى ودلالة الكلمة عنه، مما يؤثر في العملية الاتصالية أيضًا.

كما أن اللفظة (المفرد) يسلك جانبي الفصاحة سلبًا أو إيجابًا مع المفردة، فكذلك الأمر مع التراكيب، وقد اشترط شروط ثلاثة سالبة في التركيب، ينبغي على "المتكلم" أن يتجنبها إذا أراد أن يدخل دائرة القبول، هي خلوصه من: – تنافر الكلمات

- ضعف التأليف
- التعقيد اللفظي
- التعقيد المعنوي.[89]

أما الشرط الأول فيتصل بالجوانب الإيقاعية لحدود التركيب، فكما ينفر الذوق السليم من تقارب مخارج العناصر الصوتية المؤلفة للوحدة الصوتية(الشرط الأول من الشروط التي أشير إليها في شروط فصاحة المفرد، أو الكلمة)، حيث يسبب تعثر اللسان في انتقالاته التحقيقية لمادتها الصوتية، فكذلك الأمر حينما تنتظم الكلمة داخل مستوى التركيب؛ وهذا يحدث نوعًا من الثقل الناتج عن إنتاج الصوت.

ومن شواهد هذا الشرط:

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر[90]

فالوصول إلى المعنى أو الناتج الدلالي، وقصد المتكلم من كلامه، يحتاج إلى مجاهدة ذهنية من قبل "السامع".

أما الشرط الثاني فهو "خلوص المنتج" أو التركيب من ظاهرة **ضعف التأليف**، وهو شرط يتصل بنواتج العملية الدلالية أو ما يفهمه"السامع" من كلام "المتكلم"، و يقصد به "النظم" و الذي أشار

---

[88]– الباقلاني أبو بكر بن محمد، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دط، 1963، القاهرة، ص:118/117.

[89]-ينظر: المراغي، علوم البلاغة، ص: 26.

[90]- وهو بيت مجهول القائل. القفر: الخالي من الماء والكلأ. ينظر: الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص:07.

إليه عبد القاهر الجرجاني(ت 274هـ)، حيث تتجاوز فيه الدلالة حدود اللفظة المفردة، وتتعداها إلى التركيب؛ أي لا مزية للكلمة و دلالتها إلا بمقدار دورها **الوظيفي** داخل حدود النص.

والنظم في رؤيا الجرجاني توخي معاني النحو، وأحكامه بين ضروب الكلم؛ أي لا بد من اكتساب اللفظة درجة بينة من المعيار النحوي، وهي تتعلق مع غيرها على هيئات فنية.

وتأتي مسألة الرتب المحفوظة في أوليات حسن التأليف؛ مثل: التعريف والتنكير، التقديم والتأخير، التكرار ، الحذف، و الإضمار، الإظهار، الفصل و الوصل...وسواها مما تعج به المقاييس النحوية.

أما عد هذا الشرط من "شروط الفصاحة"؛ هو أن الاضطراب في التأليف و الترتيب قد يؤدي أيضا إلى خلل في الناتج الدلالي، مما قد يسبب اضطرابًا في المعلومات التي قد تصل "السامع"، ويؤدي إلى فشل "المتكلم" في عمليته الاتصالية مع "السامع".

أما الشرط الأخير في شروط فصاحة التركيب، فيتعلق **بخلوصه من التعقيد** الذي يقود إلى الغموض، و هذا الشرط كذلك يشل حركة إيصال الدلالة، و يُغرق "السامع" في احتمالات افتراضية، تؤدي إلى عطب الجزيئات المكونة للقطب الأخير في عملية الاتصال على الرغم من مجاهداته الذهنية.

وقد سجلت ظاهرة "**الوضوح و الغموض**" في الفكر البلاغي و النقدي حضورًا متميزًا في الدراسات التي استهدفت قراءة شعر"أبي تمام"، و"المتنبي"، و"البحتري"، مثلاً؛قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكًا أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقاربه

وسجلوا خروجه في هذا الشاهد في عدة مواضع:

1) **التقديم والتأخير** ⟸ يريد المملك هشام بن عبد الملك، الممدوح هو إبراهيم خال هشام.
2) **سلوك الطريق الأبعد** ⟸ أبو أمه أبوه، وكان حقه أن يقول خاله.
3) **الوقوع في المشترك** ⟸ حي يقاربه؛ لأنها لفظة تشترك فيها القبيلة و الحي[91].

بذلك حاول البلاغيون بتحديد شروط ومواصفات الفصاحة ليستطيع "المتكلم" أن يبقى في حدودٍ تضمن له وصول المعنى إلى "السامع" بوضوح وإبانة.

و ويتضح ذلك أكثر في قول العلوي (749هـ) بـ« أن الكلام لا يوصف بكونه بليغًا إلا حاز مع جزالة المعنى فصاحة الألفاظ، ولا يكون بليغًا إذا حاز مع جزالة المعنى فصاحة الألفاظ، ولا يكون بليغًا إلا بمجموع الأمرين

[91]-ينظر: عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ط1، 2002، دار الصفاء، ص: 69.

كليهما»[92]، وكلام التنوخي (697هـ) أكثر وضوحًا حين يقول:« أن البلاغة تتعلق بالمعنى فقط، وأن **بلوغه نفس السامع** لا يتم إلا بواسطة **الفصاحة**»[93].

وإن كان مصطلحي"الفصاحة" و "البلاغة " والفرق بينهما محل خلاف بين علماء البلاغة؛ إلا أن ما يهمنا أن كليهما يسعيان إلى نفس الغاية وهي: تزويد "**المتكلم**" بالنصائح والقواعد التي يستطيع **بها إفهام المعنى وتوضيحه لـ"المتلقي" أو "السامع"** و **التأثير فيه**، وقد استخلص أودونيس أن « البلاغة تهدف على أمرين: **الوضوح**(الارتجال)، و**التأثير**(النفع)»[94].

وقد اهتم الجاحظ بهذه الوظيفة التداولية؛ أي بالوظيفة الإقناعية و الإفهامية في إطار تنظيره للخطابة؛ إذ كانت البلاغة في تصور ذلك العصر تنظر إلى الخطابة، فهو يتحدث عن «الخطابة كمرادف للبلاغة »[95]، ويقول- الجاحظ-:« مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هي الفهم و الإفهام؛ فبأي شيء بلغت الأفهام و أوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[96]، أي أن البيان –في رأيه- هو **الفهم**؛ أي يتعلق **بإيضاح المعنى القائم في النفس** حتى يدركه الآخر، نشير هنا إلى أن محمد العمري قد لاحظ في دراسته لبلاغة الجاحظ عدم استقرار مصطلح البلاغة «فقد تدرج الجاحظ من كلمة بيان إلى كلمة بلاغة، ومن كلمة خطابة، ينتقل من الواحدة إلى الأخرى ، وكأنما يتحدث عن الشيء نفسه».[97]

وقد قسم الجاحظ في كتاب "البيان التبيين " **البيان** إلى ثلاث وظائف هي:

1. الوظيفة الإخبارية المعرفية التعليمية (حالة حياد)، إظهار الأمر على وجه الإخبار قصد الإفهام.
2. الوظيفة التأثيرية (خالة الاختلاف)، تقديم الأمر على وجه الاستمالة و جلب القلوب.
3. الوظيفة الحجاجية (حالة خصام)، إظهار الأمر على وجه الاحتجاج و الاضطرار.[98]

وكل هذه الوظائف« تشكل **جوهر النظرية التداولية** في الدراسات المعاصرة باعتبارها مقاربة تهتم **بالتواصل** بالدرجة الأول، و**الإقناع**، و**التأثير**، و **إيصال المعنى**، و**تقديم الفائدة** ومنه فإن غايتها **منفعية** بحته»[99]؛

---

[92]– نقلاً عن: عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية،ط1 ،2002، دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان، ص: 31/30.

[93]– نقلاً عن: نفس المرجع السابق، ص:30. التشديد من عندنا.

[94]- حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي، عالم الفكر، العدد 01، المجلد 30، 2001،ص:109. التشديد من عندنا.

[95]– محمد العمري، البلاغة العربية ، أصولها وامتداداتها ، إفريقيا الشّرق ، الدّار البيضاء المغرب ، د ط ، 1999 م، ص:200.

[96]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص:76.

[97]- محمد العمري، البلاغة العامة و البلاغات المعممة، ص: 02.

[98]- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها و امتداداتها، ص: 213/212.

[99]- راضية خفيف بوبكري، التداولية و تحليل الخطاب(مقاربة نظرية) ،مجلة الموقف الأدبي،، العدد399، تموز2004، ص: 03.

فالوظيفة **التأثيرية**؛ أي التأثير في المتلقي والإقناع تمثل جانبًا مهمًا في **التداوليات**؛ لذا يعتبر محمد العمري التداولية **بعد جاحظي** في أساسه[100].

و يمكننا أن نرجع سبب تركيز "البلاغة" على **إقناع** "السامع" (أو المتلقي)، وطغيان هذه السمة على "البلاغة" إلى طبيعة النصوص التي دارت حولها "البلاغة" وهي:

1- النص الأول وهو الخطابة؛ والتي كانت لها« وظيفة نفعية وغاية علمية، من تغيير في المعتقد، وانتصار لمذهب، وحقن للدماء، وقطع للرقاب، والتعليم والإفهام، والتهذيب والإصلاح والحث والإنهاض، بالجملة التأثير والإقناع»[101].

2- النص الشعري، وهو قسيم الخطابة في الأدب العربي القديم، فقد شاركت القصيدة الخطبة في كثير من موضوعاتها، و قد نظمت للمفاخرة و المنافرة والمدح والهجاء، والحث والإنهاض من الدعاية والترويح ، فالشعر كما يقول ابن سينا:« قد يقال للتعجب وحده وقد يقال لأغراض المدنية وهي المشورية والمشاجرية والمنافرية، وشأنه في ذلك شأن الخطابة»[102]

3- النص الثالث:وهو "القرآن الكريم"؛ والذي استقطب اهتمام البلاغيين العرب، وقد كان ذا طبيعة خطابية، وخطابية جدلية على نحو خاص، ومن ذلك قوله تعالى :**(و ضرب لنا مثلاً ونَسِيَ خَلْقَه قال مَنْ يُحْيِ العِظام وهي رَميم قُلْ يُحْيِيها الّذي أنشأها أوَّل مرَّةٍ وهُوَ بِكل خَلق عليم)**[103]، وفي تفسير هذه الآية يقول العسكري:«فهذه دلالة واضحة على أن الله تعالى قادر على إعادة الخلق، مستغنية بنفسها عن الزيادة فيها لأنّ الإعادة ليست بأصعب في العقول من الابتداء ثم قال الله تعالى:**(الّذي جَعَل لكم من الشّجر الأخْضرِ نارًا فإذا أنْتُم منه توقدُونَ)** [104]، فزادها شرحًا وقوة لأنّ من يخرج النار من أجزاء الماء وهما ضدان ليس بمنكر عليه أن يعيد ما أفناه ثم قال تعالى:**(أولَيْسَ الّذي خَلَقَ السّمواتِ والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم)** [105].فقواها أيضا وزاد في شرحها وبلغ بها غاية الإيضاح والتوكيد لأنّ إعادة الخلق ليست بأصعب في العقول من خلق السموات والأرض ابتداءً»[106].

---

[100]- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها و امتداداتها، ص:293.

[101]- جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، ص: 127.

[102]- نقلاً عن: المرجع السابق، جميل عبد المجيد، البلاغة الاتصال، ص:128.

[103]- سورة يس، الآيتين:78،79.

[104]- سورة يس، الآية:80.

[105]- سورة يس، الآية:81.

[106]- أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص:27.

ومن خلال ما سبق؛ نستطيع أن نقول أن "البلاغة" اهتمت بالدرجة الأولى **بطريقة إنتاج النص**، وتقدم النصائح والشروط للمتكلم لإنتاجه؛ كي تنال الرسالة كلمة **استحسان** أو **رضا** من قبل السامع أو المتلقي، فهي تعتني بالصياغة اللغوية لهذه الرسالة؛ كي تؤدي وظيفتها وفاعليتها عند المتلقي؛ فالبلاغة هي الطريقة والوسائل المتبعة في الكلام(طبعا من قبل المتكلم)، و التي تهدف إلى إيصال المعنى إلى عقل وقلب "السامع" والتأثير فيه، وتحاول كسب **رضا "السامع" وتأييده**.

إذن؛ البلاغة العربية « تُعنى بدراسة المعنى من حيث الإنتاج، و الانسجام و**التمكين**، وقد بحث في عناصر المعنى هذه بحثًا مترابطًا، فعملت على توجيه الإنتاج توجيهًا يضمن انسجام الخطاب، أو حصول **التمكين** و**الاستجابة**» [107]؛ أي تمكين المعنى عند "السامع" وإقناعه.

بذلك تعين البلاغة "المتكلم"، وتقدم له الوسائل والطرق التي يحترز بها عن الوقوع في براثن الخطأ والتعقيد والغموض والإلباس، وعلوم البلاغة الثلاثة تعمل جميعها لتحقيق هذه الغاية.

ف"**علم المعاني**" « هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان، و غيره ليحترز بالوقوف من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره»[108]؛ أي العلم الذي يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، و الذي تؤدي به الكلام حتى يكون مطابقا لمقتضى الحال من تقديم و تأخير وحذف وذكر فصل ووصل... بحيث يكون لكل مقام مقال.

و بذلك يعين "**علم المعاني**" المنشئ (المتكلم أو المرسل) على التركيب الكلام على وفق ما يقتضيه المقام؛ لذا يظهر في هذا العلم **البعد التداولي** بشكل جلي.

أما "**علم البيان**"[109] فهو«علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[110]؛ إذ "البيان" أن تقدم الدلالة إلى "المتلقي" بطرائق مختلفة و متعددة، فمهمة "علم البيان" هي الكشف الواعي عن الشروط إنتاج الدلالة، و الكيفية التي تنتج بواسطتها، و يدخل ضمن دائرة "علم البيان" (التشبيه، و المجاز، والكناية).

وتنشأ الدلالة معتمدة العلاقة بين الأول(الدال)، والثاني(المدلول)، وعلى أساس هذه الحركة المتبادلة بين (الدال و المدلول)، قسم أهل المنطق الدلالة إلى:

- الدلالة اللغوية.

---

[107]- ناعم عودة خضر، الأصول المعرفية لنظرية التلقي، ط1، 1997، دار الشروق، عمان، الأردن، ص: 65.

[108]–السكاكي، مفتاح العلوم، ص:247.

[109]–كان يطلق مصطلح "البيان" على البلاغة ككل، ثم أصبح فيما بعد أحد العلوم البلاغة.

[110]–السكاكي، مفتاح العلوم، ص، ص:249.

- الدلالة العقلية.

ثم سجلوا ضمن هذين القسمين الأنواع الثلاثة الآتية

1. **دلالة المطابقة (الدلالة العرفية)**: وهي دلالة اللفظ عل تمام ما وضع له؛ أي أن هناك تطابقًا تامًا بين (الدال) و (المدلول)، وتسمى هذه **الدلالة الوضعية**، و سماها عبد القاهر الجرجاني (المعنى)؛ كدلالة الأسد على الحيوان المعروف، ودلالة البيت و هو مجموع الجدران و السقوف.

2. **الدلالة التضمين**: وهي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له، كدلالة البيت على السقوف أو الجدران، وهي عند عبد القاهر (**معنى المعنى**).

3. **دلالة الالتزام**:وهي دلالة اللفظ على المعنى خارج عن مسماه، لازم له، كدلالة السقف على الجدران، لأنه لازم له، و هي عند عبد القاهر– أيضا – (**معنى المعنى**).

وكل من دلالة (التضمين، ودلالة الالتزام) دلالة عقلية، و المقصود من الدلالة في تعريف القدامى للبيان هي الدلالة (العقلية)؛ أي الدلالة التضمين، و الالتزام.

والدلالة العقلية – على رأي أهل البيان– هي الأساس الجوهري في الخفاء و الوضوح، لأنها تقوم على الاستنتاج الذهني، و الإدراك التصوري، ويمكننا اعتبار **"الدلالة العقلية" تداولية**، فهي تصدر عن ملقٍ(متكلم) ما لغرض معين؛ لابد؛ لتحققه من "متلقي" يستشفه ويفهمه، من خلال ما يثار في ذهنه من دلالة تضمنية أو دلالات إلتزامية في سياق أو مقام مصاحب للكلام في ذهن "المتلقي"؛ وبذلك **اعتبرت تداولية**[111].

فالمتلقي لا غيره هو من سيفهم ويستفيد من المعنى، وبذلك تكون لكل من الكناية والمجاز والاستعارة أبعادًا ودلالات تداولية؛ مثلا: في الكناية:

والتي تعرف« لغة: مصدر لفعل (كنيت) أو (كَنَوْنَ) أكني و أكنو، تكلمت بما يستدل به عليه، أو تكلمت بشيء، وأردت غيره»[112] .

واصطلاحًا هي« ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك»[113]؛

مثلاً؛ في قولك: "فلان كثير الرماد" ⟸ يَعنُون "كثير القِرى" ⟸"الكرم"

وتقع على "المتلقي" أو"السامع" مسؤولية فهم المعنى الملازم للمعنى الحرفي، كما يساعد "المتلقي" السياق أو المقام في بلوغ الهدف الصياغي أو **قصد الملقي** (أو المتكلم) حيث سينتقل من الظاهر ليصل مثلا؛ في :

كثير الرماد ⟸⟹ كثير إيقاد النار

---

[111]- محمد سويرتي، اللّغة ودلالاتها (تقريب تداولي للمصطلح البلاغي)، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع3، يناير – مارس، 2000 م،ص: 39/38.

[112]–القاموس المحيط، ولسان العرب، مادة (كنى).

[113]- السكاكي، مفتاح العلوم ، ص: 512.

كثير إيقاد النار ⟸ كثير الطبخ

كثير الطعام ⟸ كثير القرى والضيوف

إلى الدلالات الباطنية المختفية وراء الدلالات الظاهرة.

وبذلك «فالملقي الذي يتفادى التصريح ويقبل على التلميح يبتدع الكناية ويراهن في الآن ذاته على ذكاء وفطنه ويقظة المتلقي و حدة وسرعة فهمه لدلالات الكناية الباطنية المختفية وراء دلالتها الظاهرة»[114]

وبذلك تكتسب "الكناية" **تداوليتها** من **التأثير الذي تحدثه في المتلقي**، وفي هذا يقول الجرجاني«فإذا سمعتهم يقولون: أن شأن هذه الأجناس (أي الكناية، والمجاز و ما شبهما) أن تكسب المعاني نبلاً وفضلاً، وتوجب لها شرفًا، وأن تضخمها في نفوس السامعين، وترفع أقدارها عند المخاطبين»[115].

والتعبير عن المعنى بـ"**الدلالات الوضعية**"؛ مثل:" فلان كريم"؛ طريق من طرق التعبير، والعدول عنه إلى الاستعارة أو الكناية أو التمثيل طريق آخر من طرق التعبير، والمعنى فيها- أي الطريقتين- واحد وإنما الزيادة في وضوح الدلالة ناجمة عن **إثبات المعنى**، وهذا معنى قول الجرجاني بأن « ليس المعنى إذا قلنا: أن الكناية أبلغ من التصريح به، أنك لما كنيت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنك زدت في إثباته فجعلته أبلغ و آكد وأشد، فليست المزية في قولهم جَمُّ الرماد، أنه دل على قريٍّ أكثر، بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ وأوجبته إيجابًا هو أشد، وادعيته دعوى أنت بها أنطق وبصحبتها أوثق»[116].

وبذلك توفر هذه الأجناس البلاغية (من كناية واستعارة وما شابهها) **التأثير** و**الإقناع** إضافة إلى **الإمتاع** الناتج عن سعي "**المتلقي**" إلى فك رموز الكناية أو الاستعارة للوصول إلى المعنى أو **قصد المتكلم** و**غايته**.

أما الفرع الثالث من فروع البلاغة وعلومها هو "**علم البديع**" [117] الذي عرف بأنه«علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة، وهي ضربان معنوي ولفظي»[118].

محسنات معنوية: وهي التي يكون التحسين بها راجعًا إلى المعنى قصدًا، وإلى اللفظ عرضًا؛ لأنه كلما أفيد باللفظ معنى حسن، تبعه حسن اللفظ الدال عليه: كالطباق والمطابقة.

محسنات لفظية: وهي التي يكون التحسين فيها راجعًا إلى اللفظ قصدًا، وإلى المعنى عرضًا؛ لأنه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن، استحسن معناه تبعًا، وذلك كالجناس [119]؛ إذن؛ وظيفة علم البديع هي " تحسين الكلام".

---

[114]- محمد سويرتي، اللّغة ودلالاتها (تقريب تداولي للمصطلح البلاغي)، ص:40.

[115]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم رشيد رضا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 1992، ص:57.

[116]- المصدر السابق، ص ص: 57/56.

[117]- أيضا كان يطلق ويراد به علوم البلاغة الثلاثة ككل.

[118]- القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص: 86.

[119]- ينظر: عبده عبد العزيز قليقلة، البلاغة الاصطلاحية، ط04، 2001، دار الفكر العربي، القاهرة، ص:286.

وقد لاحظ حازم القرطاجنّي (ت 684 ه)، مدى عناية العرب بعملية التحسين التي لم تتوفر لغيرهم من الأمم« ومن ذلك تماثل المقاطع في الأسجاع والقوافي؛ لما في ذلك من مناسبة زائدة على عملية البيان الأصلية ومن ذلك نِياطتُهم حرف التَّرنُّم بنهايات الصنّف الكثير المواقع في الكلام منها؛ لأن ذلك تحسينًا للكلم بجريان الصوت في نهايتها، ثم يعلل لذلك بأن للنَّفْس في النقلة من بعض الكلمة المتنوِّعة المجاري إلى بعض على قانون محدَّد راحة شديدة، و استجدادًا لنشاط السمع بالنقلة من حال إلى حال، فكأن تأثير المجاري المتنوِّعة ، وما يتبعها من الحروف المصوّتة من أعظم الأعوان على **تحسين مواقع المسموعات من النفوس**»[120] ؛ وبذلك تبرز الناحية الجمالية في الكلام، مما يزيد من **تمكين المعنى** و**التأثير في المتلقي**.

ونخلص من ذلك كله أن "البلاغة" هي:«الطريقة أو الوسائل المتبعة في الكلام حتى تنفذ معانيه إلى **عقل** و**قلب السامع**، وما يقتضيه ذلك من **وضوح** و**محسنات** و **إبانة** و**إظهار** و**إقناع**»[121].

و بذلك سعت "البلاغة" إلى تقديم النصائح والشروط لـ"**المتكلم**" (المنشئ)، ليصل إلى هدفه وإلى قصده وهو التأثير في الطرف الآخر(المتلقي أو السامع).

2/ ثانيًا:السامع:

أما إذا انتقلنا إلى "السامع"؛ فتظهر أهميته مما سبق؛ فهو الشريك في العملية التواصلية، وهو لا يقل أهمية عن الطرف الأول(المتكلم).

يتجلى اهتمام البلاغيين بهذا – "السامع أو المخاطَب"- من خلال بحوثهم حول "المقام " و"مقتضى الحال" وعلى اعتبار أن "**البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال**"، والحال عندهم هي **حال المخاطَب** وبذلك ربطوا بين الصياغة اللغوية (المقال/ الرسالة) أو تشكيلات الكلامية وبين المخاطَب، وظروفه الاجتماعية والثقافية.

ويعتبر المخاطَب الشريك في التصور العام من الناحية الإبداعية للرسالة؛ فالمخاطَب يحتل مركز الصدارة حينما يفكر المنتج (المنشئ أو المتكلم) بصياغة كلامه؛ حيث يقول الجاحظ «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلامًا، ولكل حالة من ذلك، ولكل حالة من ذلك مقامًا، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار

---

[120]–نقلاً عن: محمد عبدا لمطلب، البلاغة والأسلوبية ، ط 1،1994 م، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ص: 267. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، ص: التشديد من عندنا.

[121]– حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي، ص: 108. التشديد من عندنا.

المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[122]؛ فالمتكلم لا بد أن يراعي أقدار وطبقات المستمعين من الناحيتين: السياسية والاجتماعية.

فـ«لا يكلم سيد الأمّة بكلام الأمّة، ولا الملوك بكلام السوقة، لأن ذلك جهل بالمقامات، وما يصلح في كل واحد منهما من الكلام»[123]، والغاية من هذه المراعاة هي: **إحراز المنفعة من المخاطب وتجنب غضبه**.

ومن الزاوية الاجتماعية؛ فإنها تراعى من حيث الألفاظ، بحيث لا يستخدم "المتكلم" ألفاظًا غريبةً أو غير مفهومةً «فإن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، لما يفهم السُّوقي رِطانة السوقي»[124]؛ لذا« يُنكر أن يتكلم الحاضرة والمولودون من الغريب بما لا يعرفون، وبما هم التي تفسيره محتاجون، وأن تكلم العامة السخفاء بما تكلم به الخاصة الأدباء »[125]؛ فالغاية من هذه المراعاة كما هو واضح هي **الفهم** و**الإفهام**.

يقول أبو هلال «وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام؛ فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوقة، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عما يعرفه إلى ما لا يعرفه ، فتذهب فائدة الكلام وتعدم منفعة الخطاب»[126].

كما تنبه ابن وهب أيضا لضرورة مراعاة الحالة النفسية للمخاطَب، حيث قال :« و إذا رأى (أي الخطيب) من القوم إقبالاً عليه و إنصاتًا لقوله فأحبوا أن يزيدهم، زادهم على مقدار احتمالهم و نشاطهم، و إذا تبين منهم إعراضًا عنه وتثاقلاً عن استماع قوله خفف عنهم، فقد قيل من لم ينشط لكلامك فارفع عنه مؤونة الاستماع منك»[127].

وكان من معالم هذا الإطار أن دعوا إلى اختبار هذا الاستماع والتأكد منه، إن كان ثمّ دليل يدل على انصراف السامع، فقرروا « إذا أنكر القائل عيّ المستمع فليستفهمه عن منتهى حديثه وعن السبب الذي أجرى ذلك القول له، فإن وجده قد أخلص له الاستماع أتّم له الحديث، وإن كان لاهيًا عنه حرمه حسن الحديث ونفع المؤانسة، وعرّفه بفسولة الاستماع، والتقصير في حق المحدّث »[128]، وما ذاك إلا لأن "السامع" يؤثر في المتكلم في نشاطه وقدرته على الاستمرار.

---

[122]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص ص: 139/138.

[123]- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، تحقيق حفني محمد شريف، مكتبة الشباب، مصر، دط، دت،:37.

[124]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص:144.

[125]-ابن وهب، البرهان في وجوه البيانص:105.

[126]- العسكري، الصناعتين، ص: 39.

[127]- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص:95.

[128]-الجاحظ، البيان والتبيين،ج2،ص:41.

كما يحذر ابن وهب من خطورة استخدام ألفاظ غير مفهومة؛ إذ أنها تؤدي إلى قطع **التواصل** والتفاهم قطعًا تامًا فـ «مثل من كلم إنسانًا بما لا يفهمه، وبما لا يحتاج إلى تفسيره له كمثل من كلم عربيًا بالفارسية، لأن الكلام إنما وضع ليعرف به السامع مراد القائل، فإذا كلمه بما لا يعرفه فسواء عليه أكان ذلك بالعربية أو بغيرها »[129]؛ كان هذا بالنسبة لـ"بلاغة الخطابة" .

أما في بلاغة الكتابة فيشير أبو هلال العسكري إلى ضرورة مراعاة طبقة من تُخاطِبهم، وقد قدم كشاهد كتاب سيدنا محمد (صلى الله عليه و سلم) إلى كسرى، والكتاب الثاني الذي بعثه إلى قوم من العرب (وائل بن حجر الحضرمي، ليُبيِّن كيف كان خاطب الرسول كل فريق منهما بحسب حاله و مقامه.

يقول:« و الشاهد عليه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لما أراد أن يكتب إلى أهل فارس كتب إليهم، بما يمكن ترجمته فكتب...من محمد رسول الله إلى كسرى أبرويز عظيم فارس، سلام على من اتبع الهدى، وآمن بالله ورسوله، فأدعوك بداعية الله فإني رسول الله إلى الخلق كافة لينذر من كان حيًا و يحق القول على الكافرين فاسلم تسليم فإن أبيت فاسم المجوس عليك...فسهل (صلى الله عليه وسلم) الألفاظ كما ترى غاية التسهيل ، حتى لا يخفى منها شيء على من له أدنى علم بالعربية »[130].

في حين كتب الرسول (صلى الله عليه وسلم) بوائل ابن الحجر الحضرمي« من محمد رسول الله على الأَقيال العَبَاهلة من أهل حَضْرَمَوْتَ بإقام الصلاة وإيتاء الزَكاة على التّبعَة الشاة التيمَةُ لصاحبها وفي السُّيوب الخُمُسُ لا خلاَطَ ولا وِراطَ ولا شِناقَ ولا شِغارَ ومن أَجْبَى فقدْ أَرْبَى وكل مسكرٍ حرام»[131]، فالفرق واضح بين مستوى اللغة وأسلوبها في كل من الرسالتين، فقد خاطب عليه الصلاة والسلام كل فريق بما يناسبه.

لذا يرى أبو هلال «أن أول ما ينبغي أن تستعمله في كتابتك مكاتبة كل فريق منهم على مقدار طبقتهم وقوتهم في المنطق»[132]، كما يجب« أن تعرف مقدار المكتوب إليه من الرؤساء و النظراء و العلماء و الوكلاء، فتفرق بين من تكتب إليه بصفة الحال و ذكر السلامة وبين من تكتب إليه بتركها إجلالاً و إعظامًا ، و بين من تكتب إليه:أن أفعل كذا، وبين من تكتب إليه: نحن نفعل كذا ، فـ"أنا" من كلام الإخوان و الأشباه و "نحن" من كلام الملوك »[133]؛وبذلك أدرك" أبو هلال العسكري" الجوانب التداولية في الخطاب؛ إذ يرى ضرورة مراعاة

---

[129]-المصدر نفسه، ص:105.

[130]- العسكري، الصناعتين، ص:172.

[131]-المصدر السابق، ص:172.الأقيال: الملوك، العباهلة: االأقيال المقرون على ملكهم فلم يزالوا عنه. التبعة: الأربعون من الغنم أو أدنى ما تجب فيه الصدقة من الحيوان، والتيمة: الشاة الزائدة على الأربعين حتى تبلغ الفريضة الأخرى، السيوب: الركاز، خلاط:اختلاط الإبل، الشناق: مابين الفريضتين في الزكاة، والوراط في الصدقة: الجمع بين مفترق، والشغار: أن يزوج الرجل امرأة على أن يزوجه أخرى بغير مهر ولصداق، أجبى: الإجباء أن يغيب لالرجل لإبله عن المصدق من أجبأته إذا واريته.

[132]- العسكري، الصناعتين، ص:172.

[133]-المصدر نفسه، ص:175.

"المتلقي" وحالته و مكانته الاجتماعية و السياسية ضرورية، وذلك لإحراز المنفعة و الفائدة من جهة، ونيل الرضا و القبول من الطرف الآخر من جهة ثانية.

كما يمكن ملاحظة الربط بين الأسلوب و صياغته اللغوية للرسالة و "متلقي" هذه الرسالة في كثير من المباحث خاصة في بناء القصيدة، فنجدهم في دراسة مطلعها يوجهون أنظار الشاعر (أو المنشئ) إلى أن يبذل غاية جهده للإجادة فيها إدراكًا منهم لقوة التأثير الذي يتركه هذا المطلع في النفس، وما يحدثه من جدب للسامع، فيصرف همه إلى الإصغاء و الاستيعاب، بل ربما طالب بعض النقاد والشعراء، بأن يلاءموا بين مطلعها وطبيعة من يواجهونهم بالحديث، حتى ولو تناقض ذلك مع الظروف الخاصة بالشاعر، أو الدوافع النفسية للكلام، فـ« الفطن الحاذف يختار للأوقات ما يشاكلها، و ينظر في أحوال المخاطبين، فيقصد محابّهم، و يميل إلى شهواتهم و إن خالفت شهوته، و يتفقد ما يكرهون سماعه فيتجنب ذكره »[134]

و من هذا المنطلق رفض القدماء كثيرًا من المطالع الشعرية، لأنها لم تتوافق مع طبيعة "المتلقي" ومن ذلك قول "ذي الرمة" منشدًا عبد المالك:

ما بالُ عَيْنِكَ مِنها الماءُ ينسَكبُ كأنَّه مِنْ كُلًى مَفريَّةٍ سَرِبُ

لأن مقابلة الممدوح بهذا الخطاب لا خفاء بقبحه و كراهيته.[135]

كما أن عبد القاهر الجرجاني في تحليله للعلاقات النحوية يميل إلى ربطها بـ"السامع" كما يجعل مهمة الناظم أو "المتكلم" هي **توصيل المعنى إلى "السامع"**؛ باعتبار تواجده بين عملية النظم تواجدًا بيّنًا فيقول:« ليت شعري هل يتصور وقوع **قصد** منك إلى معنى كلمة من دون أن يترك تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم **السامع** بها شيئا لا يعلمه، ومعلوم انك أيها **المتكلم** لست تقصد أن تعلم "**السامع**" معاني الكلم المفرد التي تكلمه بها، فلا تقول: خرج زيد ، لتعلمه معنى (خرج) في اللغة، ومعنى (زيد) كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف»[136].

إذن؛ اهتمت "البلاغة" بكل من "**المتكلم**" فوضعت له الشروط و الطرق و الوسائل التي إن استعملها و اتبعها تضمن له الاتصال الناجح مع السامع (أو المتلقي)، فيصل المعنى إلى **قلبه** و **عقله** و **يؤثر فيه** و يحقق هدفه ؛ فهي تسعى في وضع قوانينها إلى مراعاة حال المتلقي و طبيعته و ثقافته.

وبذلك يمكننا أن نقول أن « **البلاغة** في عمق تكوينها، و أهدافها هي **التداولية**، لأن كليهما يعتمدان طرفي معادلة الاتصال:

---

[134]- ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج1، ص:149.

[135]-ينظر: ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ص: 98.

[136]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 242.

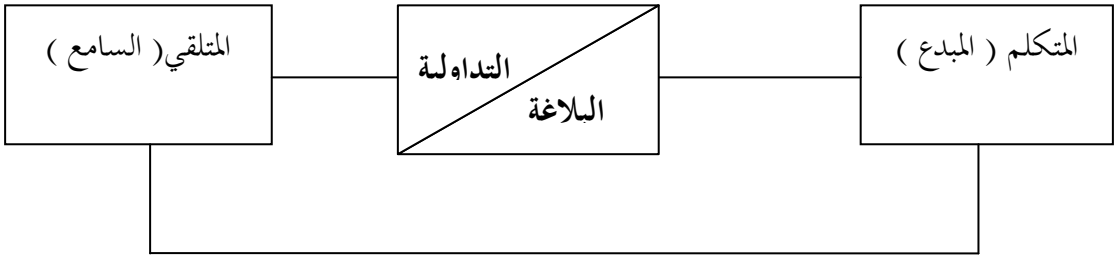

قطب التعبير قطب التوصيل

البلاغة: فن التعبير

: فن يهدف إلى الوصول إلى مواقف ايجابي في دائرة المتلقي.

فالنص باعتباره مجموعة من العمليات السيمولوجية، و الممارسات اللغوية في داخل هذه الدائرة لا بد أن يخضع أثناء عملية الجريان التوظيفي لشروط التداولية حتى يحقق الهدف البلاغي »[137]، وبذلك يمكننا أن نقول أن البلاغة تسعى إلى توظيف **الشروط التداولية** لتضمن تحقيق أهدافها في إقناع المتكلم الطرف الآخر وتغيير أفكاره و التأثير فيه؛ أي أن للبلاغة أبعادًا تداولية، ربما نستطيع في الصفحات الموالية من هذا البحث أن نقف عند بعض منها.

3/ ثالثًا: المقام :

لاحظ البلاغيون منذ القديم ظاهرة "المقام" من خلال مقولتهم الشهيرة «لكل مقام مقال»، وانطلقوا في مباحثهم حول **فكرة "المقام"** و ربطه بالصياغة أو التشكيلات الكلامية(المقال)؛ فقد اشترطوا "**مطابقة الكلام لمقتضي الحال**"

ف« الحال (المقام) هو الأمر الذي يدعو المتكلم إلى إيراد خصوصية من التركيب المقتضى(الاعتبار المناسب) هو الصورة المخصوصة التي نورد عليها العبارة، أما مقتضى الحال هو إيراد الكلام على تلك الصورة»[138]

---

[137]-عبد القادر عبد الجليل، البلاغة والأسلوبية، ص:43.

[138]- المراغي، علوم البلاغة، ص ص: 37/36.

و "التهانوي" في رأيه أن الحال – يعدل- مقتضى الحال يقول:« والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص؛ أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أهل المعنى خصوصية ما هي المسماة مقتضى الحال»[139].

وتمت دراسة هذه الظاهرة؛ أي "المقام" و "مقتضى الحال" ضمن مباحث "علم المعاني" الذي يعرفه القزويني (739هـ) بأنه«علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطلق مقتضى الحال»[140].

فـ"**الحال**"- في نص التعريف – هي **المقام**؛ أو الموقف الذي يجب أن يضع "المتكلم" كلامه على صورته، أما "**مقتضى الحال**"؛ فهو الأسلوب الذي ينسج على منواله "المتكلم" كلامه، ويصوغ ألفاظه، و يضع لها التراكيب لتناسب "**الحال**"، أما "**الأحوال اللفظ**"، فهي تشكيلات الصياغة؛ أي التشكيلات الكلامية التي يقع فيها اللفظ من أجل خلق صورة فنية أدبية تتناسب و"المقام".

و القزويني في تعريفه للبلاغة يقول:« البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، وهو مختلف، فإن مقامات الكلام متفاوتة: فمقام كل من التنكير و الإطلاق و التقديم و الذكر يباين مقام خلافه ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه، وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي ، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، و ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقة الاعتبار المناسب ، و انحطاطه بعدمها، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب»[141].

و بذلك لا حظ البلاغيون أن المخاطَب لا يُقيم على حالة واحدة، و إنما تعتوِره حالات نفسية لا حصر لها ، و البليغ لا يكون بليغًا إلا إذا وقف إزاء كل حالة بما يطابقها من القول، و السبيل إلى ذلك أن يشتمل كلامه على الخصائص البلاغية التي تنتهي به إلى هذه المطابقة.

وقد فصلت هذه الخصائص- كما سبق و أن ذكرت- ضمن مباحث "علم المعاني"؛ من بينها: التقديم و التأخير، و الإيجاز والإطناب، والقصر و الفصل.

كما كان مقياس الكلام في باب **الحسن** و **القبول** بحسب مناسبته الكلام لمقتضى الحال« فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى الحال في ذكر المسند إليه فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إذا كان المقتضى ترك المسند إليه فحسن الكلام وروده عاريًا عن ذكره، وإن كان مقتضى إثباته مخصصًا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدَّم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى

---

[139]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط02، 1977، ص:125.

[140]-القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص:10.

[141]-المصدر السابق،ص:08.

فصلها أو وصلها و الإيجاز معها أو الإطناب، أعني طي جملة عند البين و لا طيّها فحسن الكلام تأليفه مطابقًا لذلك »[142].

مثلاً؛ فقد ارتبط "الإيجاز والإطناب" كمقتضى بحال المخاطَب، وطبقته الاجتماعية والسياسية ؛ فـ«الإيجاز ينبغي أن يُستعمل في مخاطبة الخاصة وذوي الأفهام الثاقبة الذين يجتزئون بيسير القول عن كثيره وبجُمله عن تفسيره...وأما الإطالة ففي مخاطبة العوام ومن ليس من ذوي الأفهام ومن لا يكتفي بيسيره، ولا يتفتق ذهنه إلا بتكريره وإيضاح تفسيره»[143]؛ حيث تؤثر الطبقة الاجتماعية في المستوى الإدراكي و التفكير لدى المخاطَب.

بذلك ربطت "البلاغة" بين النص أو "التشكيلات الكلامية"وبين"المقام" و"حال المتلقي"، ومن هذا المنطلق حاول صلاح فضل المقاربة بين"البلاغة" و "التداولية"؛ فـ"التداولية" – من وجهة نظره– هي«العلم الذي يُعنى بالعلاقة بين بنية النص و عناصر الموقف التواصلي المرتبطة به بشكل منظم مما يطلق عليه سياق النص»[144].

ثم يضيف « و يأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة "مقتضى الحال"و هي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية: "لكل مقام مقال" »[145].

كما يقدم محمد مفتاح تعريفًا للتداولية بأنها« التأثير المتبادل بين مرسل و متلقٍ في حالة حضور أو غياب، باستعمال الأدلة اللغوية، مطابق لمقتضى المقام و المقال»[146].

إذن؛ اهتمام "البلاغة " **بمطابقة المقال لمقتضى الحال**، يثبت **البعد التداولي** للبلاغة العربية، فقد ربطت بين التشكيلات الكلامية والمقام وحال "السامع"و "المتكلم"؛ ولتوضيح هذا الجانب أكثر، سنورد بعض آراء علماءنا و تحليلاتهم، مركزين على عبد القاهر الجرجاني، فقد اهتم بالجانب التداولي؛ أي بالفروق بين البنى التركيبية والسياقات الإبلاغية المنسوبة إليه، وقد أنجز بحثًا معمقًا ضمن نظريته في "النظم".

سنقوم بمعالجة بعض النماذج للبنى التركيبية التي أوردها الجرجاني في دلائله، بحيث يبرز دور المكونات و الآليات اللسانية (كالفصل و الوصل و التقديم و التأخير، و التعريف و التنكير...) في بعدها التداولي.

I. التقديم و التأخير :

يسجل عبد القادر الجرجاني أن التقديم ، في الكلام المركب ، على وجهين :

- تقديم على نية التأخير.

---

[142]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص ص:257/256.

[143]- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص:97.

[144]-صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1996، ص:25.

[145]–المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[146]–محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (إستراتجية الخطاب)، ط4، 2005، مركز الثقافي العربي، المغرب،ص:138.

- تقديم لا على نية التأخير.

فأما الأول؛ فإنه لا يخرج المتقدم إلى ما كان عليه قبل التقديم، كخبر المبتدأ إذا قدم عليه، و المفعول إذا قدم على الفاعل، وهذا يشمل الحكم و الجنس؛ مثلاً:

- "منطلق خالد" .
- "ضرب زيادًا أحمد".

و أما الثاني؛ فإنه يقوم على نقل الشيء من الحكم إلى حكم، بحيث يجعل في بابٍ غير بابه، و في إعرابٍ غير إعرابه؛ كأن تعتمد إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، و يكون الآخر خبرًا له، فيقدم هذا تارة على ذلك ، وأخرى ذلك على هذا:

- "زيد المنطلق" ، و"المنطلق زيد".

فالمتقدم هو المسند إليه (المبتدأ)، و المتأخر هو المسند(الخبر)، أما:

- " أنقذت خالدًا" . مفعول به
- " خالدًا أنقذته" . مبتدأ (مسند إليه).[147]

كان يذكر "الجرجاني" بأن اهتمام النحاة بهذه الآلية – "**التقديم و التأخير**" – ؛ أي الغرض الأساسي من التقديم هو "**العناية**"، يقول:« واعلم أنَا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية و الاهتمام، قال صاحب الكتاب (يقصد سيبويه) وهو يذكر الفاعل و المفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى »[148]؛ مما يفقده –أي التقديم– قيمته "**التداولية**"، ذلك لأن التقديم لا يأتي لإبراز فائدة الكلام أو عدم الفائدة فقط؛ و إنما لتمييز المعاني المختلفة التي تدور في ذهن "**المتكلم**"، والتي يريد إيصالها إلى المستمع؛ ومن أمثلة ذلك:

- الاستفهام بالهمزة في التقديم و التأخير في الفعل الماضي و الفعل المضارع:

فالقولان " أفعلت" و " أأنت فعلت"؛ يختلفان من حيث المعنى و من حيث الوظيفة التداولية؛ ففي: "أفعلت" كان الاستفهام على الفعل، و هو يؤدي معنى الشك في الفعل نفسه، و ليس في الفاعل.

يقول الجرجاني:« إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده »[149]؛ ومثاله؛ أنك إذا قلت :

---

[147]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:83.

[148]- المصدر نفسه ، ص:84.

[149]- المصدر السابق ، ص:87.

- أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟
- أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟
- أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟

«تبدأ في هذا و نحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه و الشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل و انتفائه مجوّز أن يكون قد كان و أن يكون لم يكن ».[150]

أما في " أأنت فعلت" فالشك في الفاعل من هو؟، دون أن يعرف هل تحقق الفعل أم لا، بمعنى أنه ليس قولاً انجازيًا؛ فتقول :

- " أأنت بنيت هذه الدار؟"، " أأنت قلت هذا الشعر ؟ "
- " أأنت كتبت هذا الكتاب ؟"

« فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان؟ وكيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولا والكتاب مكتوبا؟ وإنما شككت في الفاعل من هو»[151].

وقد يقول في موضع آخر:" أأنت فعلت ؟ "؛ فهنا تقرير بالفعل من غير توهم بأن الحدث غير موجود كما في القول الأول، بدلالة أن الفعل واقع وهو بذلك **قول إنجازي** يؤدي **معاني جديدة غير الاستفهام**، حيث يقول "الجرجاني" في ذلك:« واعلم أن هذا الذي ذكرت لك في الهمزة "وهي للاستفهام " قائم فيها إذا هي كانت للتقرير، فإذا قلت:أأنت فعلت ذاك، كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل، يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمرود:(**أأنت فعلت هذا بآلهتنا بإبراهيم**)[152]لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم :" أأنت فعلت هذا " وقال هو عليه السلام في الجواب: (بل فعلهم كبيرهم هذا) ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل...واعلم أن الهمزة فيما ذكرنا **تقرير بفعل قد كان** و**إنكار له لِم كان** ، و **توبيخ لفاعله عليه**»[153]؛ وبذلك يخرج "الاستفهام" ليؤدي **وظائف تداولية** أي معاني ذات **بعد تداولي**، كتقرير وتأكيد لفعل قد كان، أو الإنكار له لِم كان ، ولتوبيخ فاعله؛ فمثلاً:

---

[150]- المصدر نفسه ، ص:87.

[151]- ن م، ن ص.

[152]-سورة الأنبياء، الآية:62.

[153]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:88/89. التشديد من عندنا.

- **للإنكار** «لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله، ومثاله قوله تعالى:**(أفصفاكم ربُّكم بَالبَنِينَ واتَّخَذَ مِنَ المَلائِكَةِ إناثًا إِنَّكُم لَتَقُولُونَ قولاً عَظِيمًا)** [154]، وقوله عزَّ وجل :**(اصْطَفَى البَنَاتِ على البَنِينَ مَالَكم كَيْفَ تَحْكُمُون)**[155]، فهذا ردٌ على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يُؤَدِّي إلى هذا الجهل العظيم؛ إذا قدم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل»[156]، ويقدم مثالاً آخر، وهو قولك للرجل الذي انتحل شعرًا:" أأنت قلت هذا الشعر ؟"، حيث تنكر على المخاطَب قول الشعر.

- **للنفي** «ومثال ذلك " قولك للرجل يدعي أن قولاً كان ممكن تعلم أنه لا يقوله:"أهو قال ذلك بالحقيقة أم أنت تغلط؟" تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أن ذلك القول قد كان من القائل لينصرف الإنكار إلى الفاعل فيكون أشد لنفي ذلك وإبطاله »[157]؛ أي نفي القول عن الفعل.

- **التسليم بالخبر ومطالبة السامع بالدليل على خبره**؛ كما في «قوله تعالى:**(قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمْ الأُنْثَيَيْن أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ)**[158] أُخرج اللفظُ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء، ثم أريد معرفة عين المحرم مع إن المواد إنكار التحريم من أصله ونفي أن يكون قد حرم شيء مما ذكروا أنه محرم، وذلك أن كان الكلام وضع على أن يجعل التحريم كأنه قد كان ثم يقال لهم:"أخبرونا عن هذا التحريم الذي زعمتم فيم هو؟ أفي هذا أم ذلك أم في الثالث ؟ ليتبين بطلان قولهم ويظهروا مكان الفِرْية منهم على الله تعالى »[159]، ويقدم مثالاً آخر« كقولك للرجل يدعى أمرًا وأنت تنكره: "متى كان هذا في ليل أم نهار؟" تضع كلامك وضع من سلم أن قد كان ثم تطالبه ببيان وقته لكي يتبين **كذبه**، إذا لم يقدر أن يذكر وقتًا ويفتضح».[160]

وإذا كان هذا هو الشأن في "**الفعل الماضي**" فإن لهم شأنًا آخر في "**الفعل المضارع**" يلخصه "الجرجاني" من خلال تحليله للقولين: " **أتفعل؟**" و " **أأنت تفعل؟**".

بقوله:« واعلم أنا وأن كنا نفسر الاستفهام في مثل هذا بالإنكار فإن الذي هو محض المعنى أنه لينتبه **السامعُ** حتى يرجع إلى نفسه فيخجلَ و يرتدع و يعيَ الجواب، إما لأنه قد ادعى القدرة على فعل لا يقدر عليه، فإذا تبث على دعواه قيل له :"فافعل " فيفضحه ذلك، وإما لأنه هَم بأن يفعل مال

---

[154]-سورة الإسراء، الآية:40.

[155]-سورة الصافات، الآية:153.

[156]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 89.

[157]- المصدر نفسه، ص:90.

[158]- سورة الأنعام، الآية:143.

[159]- المصدر نفسه، ص: 90.

[160]- المصدر نفسه، ص ص:91/90.

يستصوب فعله فإذا رُوجع فيه تنبه وعرف الخطأ، و إما لأنه جوز وجود أمر لا يوجد مثله، فإذا ثبت على تجويزه وُبخ على تَعَنُّتِهِ، و قيل له: فأرناه في موضع و في حال، و أقم شاهدًا على أنه كان في وقت»[161].

و تبدو وجاهة هذا التحليل في إبراز "**المعنى الجديد**" و"**المقصود**"، وذلك من خلال إشارته لـ"**الآثار التداولية**" المتحصلة؛ منها:

المعنى المقصود: بتنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه، و تقوية اعتقاده

الآثار التداولية :

- بإدعاء السامع على فعل لا يقدر عليه، كما في قولك:" أأنت تقول الشعر؟"
- رغبة السامع في فعل شيء لا يُستصوب فعله، كما في قولك:" أنت تفتري على الناس؟"
- تجويز السامع أمرًا لا يوجد مثله، كما في قولك:" أأنت تصعد إلى السماء؟"

وكل هذه "**الآثار التداولية**" تأتي لإنكار فعل الفاعل ورده عليه.[162]

II. الحذف :

يقول "الجرجاني": « هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، و **الصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة**، و تجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق و أتم ما تكون بيانًا إذا لم تبن ».[163]

ثم يقول بعد ذلك بصفحات: «فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه و حذف في الحال، ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، و ترى إضماره في **النفس أولى و آنس من النطق به**»[164].

فـ"**الحذف**" كما يشير إلى ذلك الجرجاني يأتي إلى دواعي قولية معينة، فالحذف في الموضع و الحال الذي ينبغي فيه كي يؤدي المعاني التي تقتضيها **الشروط التداولية**، حتى يحصل تأثير القول الذي فيه الحذف إلى **تحريك نفس السامع**، و سنقدم بعض النماذج القولية التي يتم فيها حذف إحدى مكونات الجملة.

- حذف المفعول: مثل قول:

---

[161]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 94/93. التشديد من عندنا.

[162]- ينظر: عبد السلام عشيري، عندما نتواصل نغير(مقارب تداولية معرفية للآليات التواصل والحجاج)،دط، دنط، المغرب،ص:

[163]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:112. التشديد من عندنا.

[164]- المصدر السابق، ص:117. التشديد من عندنا.

"ضُرب زيدٌ"؛ و الغرض من حذف المفعول، هو إثبات الضرب للفاعل، و ليس وجوب الضرب في الفعل على الإطلاق.

" ضرب زيدٌ عمرًا" الغرض من ذكر المفعول هو رفع الالتباس في الضرب الواقع من الأول للثاني، ووقوعه عليه واجتماعهما يدل على تخصيص المضروب (المفعول).

و يكون "حذف المفعول" في القول لتأدية بعض **المعاني التداولية** نذكر منها :

- **أولا**: إثبات معنى الفعل لا غير، كمثل قوله تعالى:**(وأنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ و أَبْكَى* و أنّهُ هُوَ أَمَاتَ و أَحْيَ﴾**[165] وقوله :**(وأنّهُ هُوَ أَغْنَى و أَقْنَى)**[166]**؛** فـ«المعنى منه هو الذي منه الإحياء و الإماتة و الإغناء و الإفناء، و هكذا في كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعل للشيء، و أن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون إلا منه أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الغرض و تغير المعنى »[167]

ولتوضيح أكثر يضيف المثال الآتي: « ألا ترى أنك إذا قلت:"هو يعطي الدنانير" ؛ كان المعنى على أنك قصدت أن **تعلم السامع** أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله إلا عطاء لا الإعطاء نفسه»[168] .

- **ثانيًا**: حذف المفعول قصدًا لدلالة الحال عليه، و ينقسم إلى:

- **"جلي"**؛ مثل قولهم :

" أصغيت إليه" ⟵ وهم يريدون" أذني".

"أغضيت عليه" ⟵ و المعنى "جفني"

حيث حذف "أذني "أو "جفني" لأنه مفهوم من" المقام".

– **"الخفي"**؛ الذي تدخله الصنعة فيتقن و يتنوع:

- كذكر الفعل و حذف المفعول الذي يكون مكانه معلوما بدليل الحال عليه، حيث يقول الجرجاني:«فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول ومخصوص قد علم مكانه إما اجري ذكر

---

[165]-سورة،

[166]-سورة،

[167]- المصدر السابق، ص:119.

[168]- ن م، ص ن.

أو دليل حال إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه و توهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول»[169]، ومثاله قول البحتري:

شجوُ حسَّادِهِ و غيظُ عداهُ أن يَرى مبصرٌ و يسمع واعٍ

حيث حذف المفعول لدليل الحال عليه والتقدير: مبصر محاسنه، و واعٍ أخباره.

- أن يكون المفعول معلومًا مقصودًا من حيث إنه لا يوجد للفعل مفعول سواه بدليل الحال، أو ما سيق من الكلام، إلا أن المتكلم يطرحه و يتناساه بهدف توفر العناية على إثبات الفعل للفاعل؛ والشاهد الذي يقدمه قول عمرو بن معدي كرب:

فلو أن قومي أنطقتني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرّت[170]

حيث يقول معلقًا عن هذا البيت: « "أجرت" فعل متعدي ومعلوم أنه لو عدّاه لما عدّاه إلا إلى ضمير المتكلم نحو"ولكن الرماح أجرتني" وأنه لا يتصور أن يكون ههنا شيء آخر يتعدى إليه لاستحالة أن يقول: فلو أن قومي أنطقتني رماحهم، ثم يقول: ولكن الرماح أجرت غيري؛ إلا أنك تجد المعنى يلزمك أن لا تنطق بهذا المفعول ولا تخرجه إلى لفظك، والسبب في ذلك أن تعديتك له توهم ما هو خلاف الغرض، وذلك أن الغرض أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للألسن عن النطق وأن يصحح وجود ذلك، ولو قال: "أجرتني" جاز أن يتوهم أنه لم يعن بأن يثبت للرماح إجرارا، بل الذي عناه أن يتبين أن أنها أجرته»[171]؛ فقد دل **الحال** أو المقام على المحذوف، بالإضافة إلى أن هذا الحذف **لغرض** و**قصد** معين؛ فإن ذكر هذا المحذوف بطل هذا الغرض وانصرف ذهن **السامع** عن **القصد** والمعنى المراد.

- نوع آخر من الحذف وهو ما سماه "الإضمار على شريطة التفسير" وهو سياق يحذف فيه المفعول وذلك لمجيء فعل المشيئة بعد "لو"، ومن أمثلة التي قدمها في هذا الباب قول البحتري:

ولو شئتَ لم تُفسد سماحة حاتم كرمًا، ولم تهدم مآثر خالدِ

يقول الجرجاني: «الأصل لا محالة " لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها "، ثم حذف ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني عليه، ثم هو على ما تراه وتعلمه من الحسن والغرابة وهو على ما ذكرت لك أن من أن الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر باللفظ، فليس يخفى لو أنك رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت: لو شئت أن تفسد سماحة حاتم لم تفسدها؛ صرت إلى **كلام غث** و إلى **شيء يمجه السمع** و**تعافه النفس**، وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام و بعد التحريك له أبدًا لطفًا ونبلاً لا يكون إذا لم تقدم ما

---

[169]- المصدر السابق، ص:120.

[170]- أجرت: أي قطعت لسانه عن القول لأنها لم تفعل شيئًا يذكر فيمدح.

[171]-المصدر نفسه، ص:121.

يحرك وأنت إذا قلت" لو شئت"؛ علم **السامع** أنك قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئًا تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون، فإذا قلت:" لم تفسد سماحة حاتم"؛ عرف ذلك الشيء»[172]، وبذلك تظهر **الجوانب التداولية** في تحليل عبد القاهر الجرجاني، مثلا إذا ذكر المحذوف في هذه الحالة و في هذا الشاهد لنتج عنه كلام غث يستنكره السامع وتعافه نفسه، كما أن هذا الحذف يحرك السامع يجعل يحاول الوصول إلى المعنى المقصود.

إلا أننا نجده يستثني من هذا السياق ما إذا كان مفعول المشيئة أمرًا عظيمًا، أو غريبًا فيكون إظهاره هو الأحسن، كقول الشاعر:

ولو شِئتُ أن أبكي دمًا لبكيتُه عَلَيْهِ، ولكنْ ساحَةُ الصَّبْرِ أوسع

ويعلق "عبد القاهر الجرجاني"عليه بأن الأصل وحسب قاعدة الحذف التي ذكرناها آنفًا أن يقول:" لو شئت بكيت دمًا"؛ و« لكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصًا وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دمًا فلما كان كذلك كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه»[173]؛ فقد راعى **البعد التداولي** في خروج هذا الشاهد عن القاعدة التي وضعها في بداية هذا الباب، وذلك في مراعاته **حال السامع**.

III. **التعريف و التنكير**: وذلك ضمن فصل عنونه بـ"التعرف والتنكير في الإثبات":فمن فروق الإثبات أن تقول:"زيد منطلق"، و"زيد المنطلق"، و "المنطلق زيد"، وفي كل واحد من هذه الأحوال **غرض** و**قصد** خاص ، و"**فائدة**" لا تكون في الباقي.

1) –ففي قولك:"زيد منطلق "، على رأي "الجرجاني":« كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقًا كان لا من زيد ولا من عمر وكانت تفيده ذلك ابتداء».[174]

2) – وفي قولك:"زيد المنطلق" «كان كلامك مع من عرفت أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمر فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره».[175]

ويضيف أنك « تثبت في الأول الذي هو قولك: "زيد منطلق"، فعلاً قد لم يعلم **السامع** من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو "زيد المنطلق" فعلا قد علم **السامع**

---

[172]- المصدر السابق، ص:126. التشديد من عندنا.

[173]- المصدر نفسه، ص:127/126.

[174]- المصدر السابق، ص: 136.

[175]- ن م، ص ن.

أنــه كــان ولكنــه لم يعلمــه لزيــد فأفدتــه ذلــك»[176]، وفي قولــه هــذا تظهــر الأبعــاد التداوليــة لتحليله.

و فــرق آخــر بــين القــولين (أ) و(ب) وهــو أنــه يمكــن عطــف اســم آخــر في القــول الأول فنقــول:" زيــد منطلــق وعمــرو"، ولا يمكــن إضــافة اســم آخــر في للقــول(ب)، لأنــه لا يصــح إثبات الانطلاق لـ"زيد"و"عمرو"معًا؛ فلا نقول:"زيد المنطلق وعمرو".[177]

والجمع بين الاسمين يكون في القول التالي:

3)—" زيد و عمر وهما المنطلقان"؛ ويأتي ضمير الوصل بين القول لتأكيد وجوب الانطلاق لـ"زيد" دون غيره، كما في :

4)—" يزيد هو المنطلق" أو لتأدية معنى الجنس، و له عدة وجوه:

الأول:قصر جنس المعنى على الخبر عنه **لقصد المبالغة** مثل:

5)—"زيد هو الجواد "؛ أي كامل الجود؛ إذ يُوهم القول بأن الجود لا يوجد إلا في "زيد".

الثاني: قصر جنس المعنى على الخبر عنه على " دعوى " أنه لا يوجد إلا منه، ويكون مفيدا بمعنى يخصصه كالحال أو الوقت مثل:

6)—" هو الوفي وقت الشدة"؛ أي هو الوفي حين لا تظن نفسٌ بنفسٍ خيرًا.

الثالث: إقرار المخبر منه في جنس غير جنسه دون أن ينكره أحد ولا يشك فيه شاكٌ؛ كمثل قولك:

7)—" رأيت بكاءك الحسن الجميلا ".[178]

ويعلـق الجرجـاني قـائلاً:« لم تـرد أن ماعـدا البكـاء عليـه فلـيس بحسـن و لا جميـل، ولم تقيـد الحَسَـن بشـيء فيتصـوّر أن يقصـر علـى البكـاء ...و لكنهـا أردت أن تُقِـره في جـنس مـا حُسْـنُهُ الحُسُـنُ الظـاهر الـذي لا ينكـره أحـد و لا يشـك فيـه شـاكٌ »[179]، فعـن طريـق **التعريـف** أصـبح البكـاء جميـلاً وحسـنًا وهـو لا يكـون من جنس الحسن و الجمال، و لكن القول لا يعترض عليه و لا يشك فيه، فقد أدى **معنى تداوليًا**.

الرابع : تحصيل معنى جديد للمخبر عنه لم يسبق للسامع علمه؛ مثل قول "ابن الرومي":

هو الرجل المَشْرُوك في جل ماله ولكنه بالمجد و الحمد مفرد

---

[176]- المصدر نفسه، ص:137/136.

[177]- ينظر: المصدر نفسه، ص:137.

[178]- وذلك في قول الخنساء: إذا قبح البكاء على قتيل رأيتُ بكاءَكَ الحسَنَ الجميلا. ينظر: دلائل الإعجاز، ص:140.

[179]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:140.

و« تقديره كأنه يقول **للسامع**: فكِّرْ في رجل لا يتميز عفاته و جيرانه ومعارفه عنه في ماله، و أخذ ما شاءوا منه،فإذا حصلت صورته في نفسك فاعلم أنه ذلك الرجل»[180]، ويظهر في تحليله لهذا الشاهد **البعد التداولي**، حيث أشار إلى السامع وتحريك إدراكه ومخيلته الذهنية من خلال التأمل والتفكير في القصد من وراء هذا الكلام، وفي يضيف-"الجرجاني"- قائلاً:« وهذا فن عجيب الشأن وله مكان من الفخامة و النبل وهو من السحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقه، والمعوّل فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل».[181]

وفي الأخير نخلص أن التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، و باقي المقولات التي ضمنها "علم المعاني" والتي درسها البلاغيون العرب، جعلتهم يقفون من خلالها على جوانب معينة، فقد فصلوا القول في ما يتعلق **بالمعنى الجديد** الذي تؤيد به الآليات و المقولات عندما تخرج عن مقتضى ظاهرها، وما يرتبط بالمعنى من **مقام خارجي** أو **داخلي**، في **علاقته بالسامع**، كما كانوا يستندون إلى **المقام** لتفسير بعض المقولات للوصول إلى معنى المتكلم والمقصود من هذه المقولات. وهذا ما يثبت تنبه البلاغيين لبعض التوجهات التداولية في دراستهم للغة، كما سنحاول في المبحث الموالي الكشف عن الجوانب التداولية في دراستهم لـ"الخبر والإنشاء".

---

[180]- المصدر نفسه، ص:141.

[181]- ن م، ص ن.

المبحث الثاني:

الأفعال الكلامية عند البلاغيين العرب

(الخبر والإنشاء):

1. معايير التمييز بين الخبر و الإنشاء
2. تقسيمات الخبر والإنشاء:

أ /التقسيم الإجمالي:

ب /التقسيم التفصيلي:

1. القسم الأول:الخبر
2. القسم الثاني: الإنشاء

الأفعال الكلامية عند البلاغيين العرب [182]:

تندرج ظاهرة "**الأفعال الكلامية**" ضمن مباحث "**علم المعاني**"، وتحديدًا ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـ" **الخبر و الإنشاء**"؛ وبذلك يمكننا اعتبار "**نظرية الخبر والإنشاء**" عند العرب – من الجانب المعرفي العام – مكافئة لـ:مفهوم "**الأفعال الكلامية** "عند المعاصرين[183].

إذن؛ كانت دراسة هذه الظاهرة الأسلوبية ضمن مباحث "علم المعاني" الذي يقول فيه ابن خلدون:«هذا العلم الحادث في الملة بعد علم العربية وللغة، وهو من العلوم اللسانية لأنه متعلق بالألفاظ و**ما تفيده**، ويقصد الدلالة عليه من المعاني...ويبقي من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة عليه لأنه من تمام **الإفادة**، وإذا حصلت للمتكلم،فقد بلغ غاية **الإفادة** في كلامه، وإذا لم تشتمل عليه منها فليس من جنس كلام العرب، فإن كلامه واسع، ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة»[184].

فهذا العلم –كما هو واضح من عبارة ابن خلدون(ت 808هـ)– يهتم بالتراكيب "**الدالة المفيدة**" دون غيرها، ويقول السكاكي مُؤكداً هذا المبدأ (أي مبدأ الإفادة):« أعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في **الإفادة** وما يتصل منها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي

---

[182]- خصص الدكتور مسعود صحراوي كتابه "التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة« الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، وقد تناول دراسة الأفعال الكلامية عند الأصوليين والنحاة، وقد سبقه أيضا لدراسة هذه ظاهرة في التراث العربي أيضا؛ طالب هاشم الطبطبائي في كتابه "نظرية الأفعال الكلامية بين الفلاسفة المعاصرين والبلاغيين العرب".

[183]– أو هي معادلة لمفهومين: « الأفعال الكلامية» و« الأفعال المستدعاة بالقول» خصوصاً؛ لا يهمنا هذا الاختلاف مادام اختلاف "عموم" و"خصوص" ولا يتعداهما إلى الخصائص الجوهرية؛ وإنما مع وعينا التام بوجود بعض الفروق الإبستمولوجية والمنهجية بين النظريتين. ينظر: مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة« الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص:49.

[184] –ابن خلدون، المقدمة، ص:1604. و التشديد من عندها.

الحال ذكره »[185] ثم أوضح مفهومه لخواص تركيب الكلام بقوله« وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جارياً مجرى اللازم له ».[186]

ومن كلامه؛ يتضح أن دراسة علماء المعاني مقتصرة على التراكيب **"الدالة المفيدة"**؛ أي التي لها دلالة مباشرة (حرفية) أو غير مباشرة (ضمنية) تفهم منها أو ملازمة لها؛ بتعبير السكاكي؛ «والملاحظة أن علماء العرب عامة كثيرا ما كانوا يركزون على دعامة "الإفادة" في دراستهم للجملة والنص؛ إذ هي مناط التواصل بين مستعملي اللغة، فقد كانت مراعاتها من قبل علمائنا عنواناً على أي دراسة لغوية وظيفية جادة».[187]

نجد أيضا محمد بن على الجرجاني (ت729هـ) يستند إلى **القرنية التداولية** الكبرى التي سموها **"الإفادة"** في تحديده موضوع علم المعاني إذا عرفه بأنه « علم يُعرف به كيفية تطبيق أحوال الكلام العربي على أحوال المعنى بحسب مقتضى الوقت».[188]

وقد قسم البلاغيون العرب الكلام إلى كلام **"خبري"** وكلام **"إنشائي"**، يقول "ابن خلدون" في الكلام الخبري« ألا ترى أن قولهم (زيد جاءني) مغاير لقولهم (جاءني زيد) من قبل أن المتقدم منها هو الأهم عند المتكلم، فمن قال: جاءني زيد، أفاد أن اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه، ومن قال (زيد جاءني) أفاد أن اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند، وكذا التعبير على أجزاء الجملة بما يناسب المقام، من موصول أو مبهم أو معرفة ، وكذا التأكيد الإسناد على الجملة، كقولهم: زيد قائم ، وإن زيداً قائم، وإنَّ زيداً لقائم، متغايرة كلها في الدلالة، وإن استوت عن طريق الإعراب».[189]

وما عرضه ابن خلدون يبرز اهتمام "علم المعاني" بدراسة **"الإسناد"**، أي النسق الذي جاء عليه المسند والمسند إليه، لذا نجد في مؤلفاتهم عنوناً كبيراً يضم شتات هذه المباحث الاسنادية؛ وهي شديدة الصلة بالنحو؛ وسموه : أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند، وأحوال المسند إليه[190] .

كما يشير ابن خلدون – في مقولته هذه– إلى علاقة الكلام بـ**"حال الخطاب"** و**"المقام"**، وذلك باستعمال تركيب أخر لا يعود إلى اعتبارات نحوية، و أنَّ الكلام في مجمله تتحكم فيه **"عناصر التداولية"** من

---

[185]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 247. و التشديد من عندها.

[186]- المصدر نفسه، ص:248.

[187] - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص:51.

[188] – محمد بن على الجرجاني، الإشارات و التنبيهات في علم البلاغة، نح عبد القادر حسين، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د ت، ص:100.

[189] - ابن خلدون، المقدمة،ص:1065.

[190] - وذلك في أهم الكتب البلاغية كالمفتاح لـ"السكاكي"، و التلخيص لـ"القزويني"، و الشرَّاح الذين جاءوا من بعدهما.

مراعاة للخلفيات المشتركة بين المتخاطبين، و دور عناصر السياق والمقام المشترك بينهم، فمثلا؛ الاختلاف بين الأقوال الثلاثة: زيد قائم، إن زيداً قائم، إن زيداً لقائم، راجع إلى المقام وحال المخاطَب .

ويؤكد ابن خلدون أكثر علاقة الخطاب بالسياق وذلك من خلال عناصر لغوية لا يمكن معرفة دلالتها ومرجعيتها إلا بالعودة إلى حال الخطاب الذي قيلت فيه وهي المبهم والموصول، وأكد أنه أيًا كانت المعلومات التي يحتويها الخطاب، فإنه يتضمن سلسلة كاملة من العناصر التي تشير إلى درجة حضور المتكلم والصورة التي يُكونها عن المخاطَب « بأن الأول عن التأكيد، إنما يفيد الخالي الذهن، والثاني المؤكد بـ" إن يفيد المتردد، والثالث يفيد المنكر».[191]

وانطلاقًا من هذه العبارة؛ يتوقف تحديد الدلالات على ما يوفره لنا "**المقام**"، وقد أشرنا في المبحث السابق إلى أن علم المعاني اهتم بربط العلاقة بين بنية التركيب والمقام الذي قيلت فيه.

و اشتراط البلاغيين العرب حصول "**الفائدة**" لدى المخاطب« يُوافق ما هو متداول عند المعاصرين، فالتداوليون المعاصرون لا يدرسون "الأفعال الكلامية" مجردة عن سياقها الكلامي والحالي، أو معزولة عن غرض المتكلّم، وإنما يدرسون انجازية تلك الأفعال وليعتبرونها "أفعالا كلامية" إلا بشرط أن تتحقق هويتها الانجازية في السياق عبر الاستعمال، ولا ينبغي لنا أن نغترّ بكون بعض المعاصرين يحاولون وضع لائحة للأفعال الكلامية من دون ذكرٍ، أحياناً، لسياقها الكلامي أو الحالي، فإنما المرجع النهائي لأولئك التداوليين في تحديد مجالها الدلالي والتداولي لن يكون إلاّ في السياق الكلامي وسياق الحال، و"قصدية" المتكلم؛ إذ هي من أكبر القرائن على فهم الغرض من الكلام ودلالته، ومن ثم فإننا نؤكّد – هنا – اندراج الظواهر الأسلوبية عند العلماء العرب في إطار تداولي صريح ».[192]

و لو تأملنا نظرية "الخبر والإنشاء" عند علماءنا؛ لوجدناها لم تأت مكتملة؛ وإنما مرت بمراحل وأطوار إلى أن استقرت على أسس علمية ونهائية عند "السكاكي"، و حتى مصطلح "الإنشاء" ذاته لم يكتب له الشيوع والاستقرار إلا في مرحلة متأخرة، فقد كان يستعمل مصطلح " الطلب" الذي جاء مصطلح" الإنشاء" كبديل له .

إضافة إلى أن المعايير المتخذة كأساس للتمييز بين "الخبر والإنشاء" تعددت واختلفت باختلاف العصور والمراحل، كما اختلفت أيضاً الأدوات التحليلية، وتنوعها بين "منطقية" و"تداولية"، فلم يتحقق الاستقرار في

---

[191] -ابن خلدون، المقدمة، ص:1065.

[192] - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 53.

معايير التصنيف وفي الجهاز والمفاهيم ككل، إلا في مراحل لاحقة، يعود إلى اعتماد أدوات التحليل التي اصطنعها المناطقة العرب ثم ألحقوا بها في مرحلة لاحقة، أدوات تداولية [193].

كان مصطلح "الإنشاء" غائباً غياباً شبه تام في مؤلفات "عبد القاهر الجرجاني" وخلفه "السكاكي"، فقد كان يعبر عن هذا المفهوم أو المصطلح بمصطلح أخر هو "الطلب" [194].

كما نلحظ أن علماءنا حتى بعد استعمال مصطلح" الإنشاء" و شيوعه في مؤلفاتهم؛ فإن لم يكن له مفهوم موحد عندهم، فاللاحقون للسكاكي(ت626هـ) من نحاة وبلاغيين، لم يتفقوا على مسمى واحد لـ "الإنشاء"، والشاهد على ذلك رضي الدين الإستراباذي الذي يصرح بأن الجملة "غير الخبرية"« إما **إنشائية** نحو: بِعتُ وطلقتُ، أو **طلبية** كالأمر والنهي، و الاستفهام والتمني»[195].

وبذلك جعل "الإنشاء" قسيماً لـ "الطلب" فكلاهما يخالف الخبر، كما جعل لمها "حيزاً كلامياً" يشمل ما يُعرف بـ" **ألفاظ العقود**"؛ مثل: بعتُ، طلقتُ، وبذلك يقارب ما يعرف بـ" **الإيقاعيات**" باصطلاح سيرل؛ أي أن "**الإنشائيات**" عنده هي ما ينتمي إلى مجموعة "**الإيقاعيات**" عند سيرل، و "**الطلبيات**" عنده ما ينتمي إجمالا إلى مجموعة "**الأمريات**" عند سيرل.

أما الكتب البلاغية منذ الخطيب القزويني (ت 739 هـ) ، فقد صنفت تحت "باب الإنشاء" كل ما لم يكن خبراً من الجمل المفيدة، وسنستعمل هذا المصطلح؛ وذلك وفقاً لما استقروا عليه.

1. معايير التميز بين "الخبر والإنشاء":

سبق و أن ذكرنا أن الجهاز المفاهيمي والمصطلحي لنظرية "الخبر والإنشاء"، لم يكن مستقراً أو مكتملاً واضح القسمات، فقد مر بمراحل انتقلت فيها تلك النظرية من آراء وملاحظات متفرقة إلى أصول ناضجة و مباحث مؤسسة تأسيساً علميا ودقيقا، وذلك نتيجة لاعتماد "البلاغيين" في المراحل المتأخرة أدوات التحليل "المنطقي" و"التداولي" .

وقد حدد مسعود صحراوي المعايير المعتمدة في التمييز بين "الخبر والإنشاء" في مختلف المراحل وقد صنفها إلى نوعين –وهي حسب تقديره – "**معايير منطقية** و**معايير تداولية**"، ويقول:« ولكنها كانت متداخلة في مصنفاتهم تداخلاً شديداً، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي» [196]، ومن بين هذه المعايير:

---

[193]-المرجع نفسه، ص:54.

[194]– ينظر على سبيل المثال: كتاب مفتاح العلوم، ص:251 .

[195]-رضي الدين الإستراباذي، شرح الكافية في النحو، تح:رحاب عكاوي، بيروت، دارالفكر العربي، 2000، ص:24. التشديد من عندنا.

[196]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ، ص: 58.

المعيار الأول:«التميز بحسب قبول الصدق أو الكذب»:

إن التمييز الأشهر عندهم بين "الخبر والإنشاء" هو التمييز بحسب المعنى، فالخبر ما كان يقبل الصدق والكذب، والإنشاء خلافه، والنصوص المأثورة عن علماء هذه المرحلة من البلاغة العربية تؤكد إجماعهم على ذلك.[197]

وقد كان يرى السكاكي(ت 626هـ) أنه من غير الممكن تعريف"الخبر الإنشاء" (أو الطلب بحسب اصطلاحه) تعريفاً حدياً[198]، فهو يقف مع من استغنوا عن تعريفهما، ويدلل على ذلك بأنه« في الخبر؛ فلأن كل أحد من العقلاء ممن يمارس الحدود أو الرسوم، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز، يعرفون الصادق من الكاذب، بدليل أنهم يصدقون أبدا في مقام التصديق، ويكذبون أبدا في مقام التكذيب، ولولا أنهم عارفون لصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك...وأما في الطلب، فلأن كل أحد يتمنى، ويستفهم، ويأمر، وينهى ، وينادي، يوجد كلا من ذلك في الموضع نفسه عن علم..»[199]، ثم يذكر أن "الخبر" و"الطلب" « يفترقان باللازم المشهور، وهو احتمال الصدق والكذب» [200]، و هو يرى في هذا التمييز كفاية، فلم يحصل أن تشابه على احد فأخبر بدل أن يطلب أو العكس، إلا أن هذه الدعوى مردودة لأن محمد بن علي الجرجاني(ت729هـ) أورد نصوصًا عن بعض السابقين في التشكيك في إنشائية صيغ "التعجب"و"المدح"و"الذم"، وكم الخبرية"، والشاهد على هذا ما أورده في رواية عن أحد الأعراب مضمونها أنه لما بشر بمولودة و«قيل له:نعمت المولودة، قال: والله ما هي بنعم المولودة»[201].

وعليه؛ فإن تصور أولئك العلماء في هذه المرحلة لـ"الخبر" هو" **الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلي الذي يقبل الصدق والكذب**"، و"الإنشاء" هو أيضا "**الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلي لكن الذي لا يقبل الصدق أو الكذب**".

المعيار الثاني: « التمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية»:

حاول البلاغيون في هذه المرحلة التخلي عن مذهب السكاكي في عدم إمكانية التعريف الحدي للخبر و الطلب، فقد سعوا إلى تحليل مفهوم الخبر و الإنشاء على نحو أكثر دقة ، فالقزويني (ت 793هـ) مثلاً؛ يميز بينهما من حيث أن الكلام « إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه

---

[197]– ينظر: مثلا؛ ما جاء عند السكاكي في مفتاحه، ص:254.

[198]- التعريف الحدي: أي تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما، تعريفاً جامعاً مانعاً. ينظر:السكاكي، مفتاح العلوم، ص:545 .

[199]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص ص:253/251.

[200]-المصدر نفسه، ص:253.

[201]-محمد بن علي الجرجاني، الإشارات و التنبيهات في علم البلاغة، ص:102.

أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج،فالأول الخبر،و الثاني الإنشاء»[202]؛ وعليه فإن الخبر هو«القول المتضمن نسبة معلوم بالنفي أو الإثبات»[203].

كما يذهب سعد الدين التفتازاني (ت792هـ) إلى ذلك أيضا؛ فيرى أن «الكلام إن كان لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة تُطابقه، أي أن تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين، أو لا تُطابقه، بأن تكون النسبة مفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو العكس، فهو خبر» [204]؛ هذا "الخبر" في نظر التفتازاني، أما "الإنشاء" بمقابلة المفهوم السابق؛ هو ألا يكون لنسبة خارج.

وبالتأمل لهذه النصوص نستنتج مفهومًا ثانٍ لكل من "الخبر" و"الإنشاء" هو أن "الخبر"؛ "**الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلي الذي لنسبته الكلامية نسبة الخارجية**"، وأن "الإنشاء"؛ "**ليس له تلك النسبة**".

ويبدو أن هذا التعريف مستنتج من التعريف السابق، وذلك من خلال تحليل معنى الصدق والكذب، وبتفكيك التعريف إلى مفردات؛ كالآتي:

- النسبة الكلامية تقبل الصدق والكذب إذا كان لهما قرين أو المرجع؛ وهو النسبة الخارجية (في الواقع الخارجي عن اللغة) تطابقه أولا تطابقه.
- و العلاقة بين هاتين النسبتين هي أن الأولى تصف الثانية وتصورها، سواء كان التصوير (الوصف) مطابقًا للواقع أو غير مطابق.
- النسبة الكلامية (الخطاب) لا تقبل الصدق والكذب إلا في حال وجود حقيقة مرجعية في الواقع يتم وصفها وصفاً إما صدقاً أو كذباً، وتسمى حينئذ خبراً.
- الكلام الإنشائي ليس له تلك الحقيقة المرجعية في الواقع الخارجي عن اللغة (النسبة الخارجية)، ومن ثم فنسبة الجملة الإنشائية نسبة لغوية محضة، وهي نسبة واحدة تتسبب في نشوء نسبة ثانية [205].

و بذلك يكون هذا التوجه العام الذي طبع هذه المرحلة في التمييز بين "الخبر و الإنشاء" ؛ إلا أنه ثار نقاش بين العلماء في هذا التصور، فقد أدى إلى إثارة بعض الإشكالات منها:

1) **الإشكال الأول**: هو أن هنالك جمل خبرية من قبيل:

---

[202]- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص:16.

[203]-القزويني، تلخيص شرح المفتاح، تح:رحاب عكاوي، بيروت، دار الفكر العربي،2000، ص:38.

[204]- سعد الدين التفتازاني، المختصر في شرح تلخيص المفتاح للقزويني (ضمن شروح التلخيص)، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي،1944، ج01، ص: 61/60.

[205]- ينظر:مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ، ص:64/63.

- « ستطلع الشمس غداً »؛

فهذه الجملة ليس لها نسبة خارجية حين إطلاقها، فالإشكال هنا إذن؛ في قضية المطابقة الزمنية الناشئة عن التباين في زمن الإخبار بين النسبة الكلامية (أو الإنشائية) وبين النسبة الخارجية، و التفتازاني يرى أنه يكفي أن توجد النسبة في أي وقت من الأزمنة الثلاثة [206]، وذلك رفعًا لهذا الإشكال، فهذا التركيب لا نجد له أي نسبة خارجية لدى التلفظ به، فهو توقع للحدث في المستقبل، وبذلك فهو خبر.

و يوجد إيضاح أدق؛ وهو ما أورده الدسوقي في شرحه لـ"مختصر التفتازاني" وهو« أن الزمن المعتبر من الأزمنة الثلاثة هو الموافق لما اعتبرته النسبة الكلامية »[207]؛ ففي المثال السابق:

- «ستطلع الشمس غداً »؛

زمنه المعتبر هو "الاستقبال"، أما في هذا المثال:

- «طلعت الشمس أمس »؛

فزمنه المعتبر هو "الماضي"، وبذلك قلل الدسوقي من شأن إشكال مسألة "المطابقة الزمنية" بين "النسبتين الخارجيتين" و"الكلامية"؛ فالزمن المعتبر من الأزمنة الثلاثة هو الموافق لما اعتبرته النسبة الكلامية؛ فقولنا: "ستطلع الشمس غدا"؛ زمنه المعتبر هو الاستقبال، أما قولنا:"طلعت الشمس بالأمس"؛ فزمنه المعتبر هو الماضي[208].

إلا أن التفتازاني يعود ويستدرك رأيه الأول برأي آخر، مفاده أنه يمكن أن تكون لـ"الإنشاء" نسبة خارجية كما للخبر، ويوضح ذلك بقوله «الكلام إما أن يكون له نسبةٌ بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ **موجداً** لها من غير **قصد** إلى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع وهو الإنشاء، أو تكون له نسبة بحيث **يُقصد** أن لها خارجية مطابقة أو غير مطابقة وهو الخبر»[209]، وذلك خلاف لرأيه السابق، الذي رأى فيه أن لكل من "الخبر" و "الإنشاء" نسبة خارجية، ويضيف ويشير في عباراته الأخيرة إلى أن هناك فرق هام بين النسبتين؛ فلـ"الخبر" **يُصدق** نسبته الخارجية أو **يُكذبها**، و"الإنشاء" **يُوجِدُ** نسبته الخارجية.

2) **الإشكال الثاني**: يرد هذا أشكال على صياغة هذا التعريف؛ و الذي مفاده « أن الإنشاء تماما كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها »[210]؛ مثلا قولنا:

- «هل زيد قائم؟ »

---

[206]- ينظر: التفتازاني، المختصر(ضمن شروح التلخيص)، ص:165.

[207]-الدسوقي محمد بن عرفة، شرح الدسوقي على مختصر التفتازاني(ضمن شروح التلخيص)، ص:165.

[208]-التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني،ترتيب وتعليق:عبد المتعال الصعيدي،منشورات دار الحكمة، د تط، ص:37.

[209]- المصدر السابق، ص:37. والتشديد من عندنا.

[210]-الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني(ضمن شروح التلخيص)، ص:165.

وقولنا:

- « قم »

في رأي الدسوقي كلا الملفوظين له نسبة خارجية مع أنهما "إنشائيان"، فـ« النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب، وللثاني طلب القيام منه، والنسبة الخارجية لهما هي الطلب النفسي للفهم في الأول وللقيام في الثاني»[211]؛ فإذا كان "**الطلب النفسي**" ثابتًا للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقًا للنسبة الكلامية، وإذا كان هذا الطلب غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق.

ويصور مسعود صحراوي هذه المطابقة مع الملفوظ « قم » بالرسم التالي[212]:

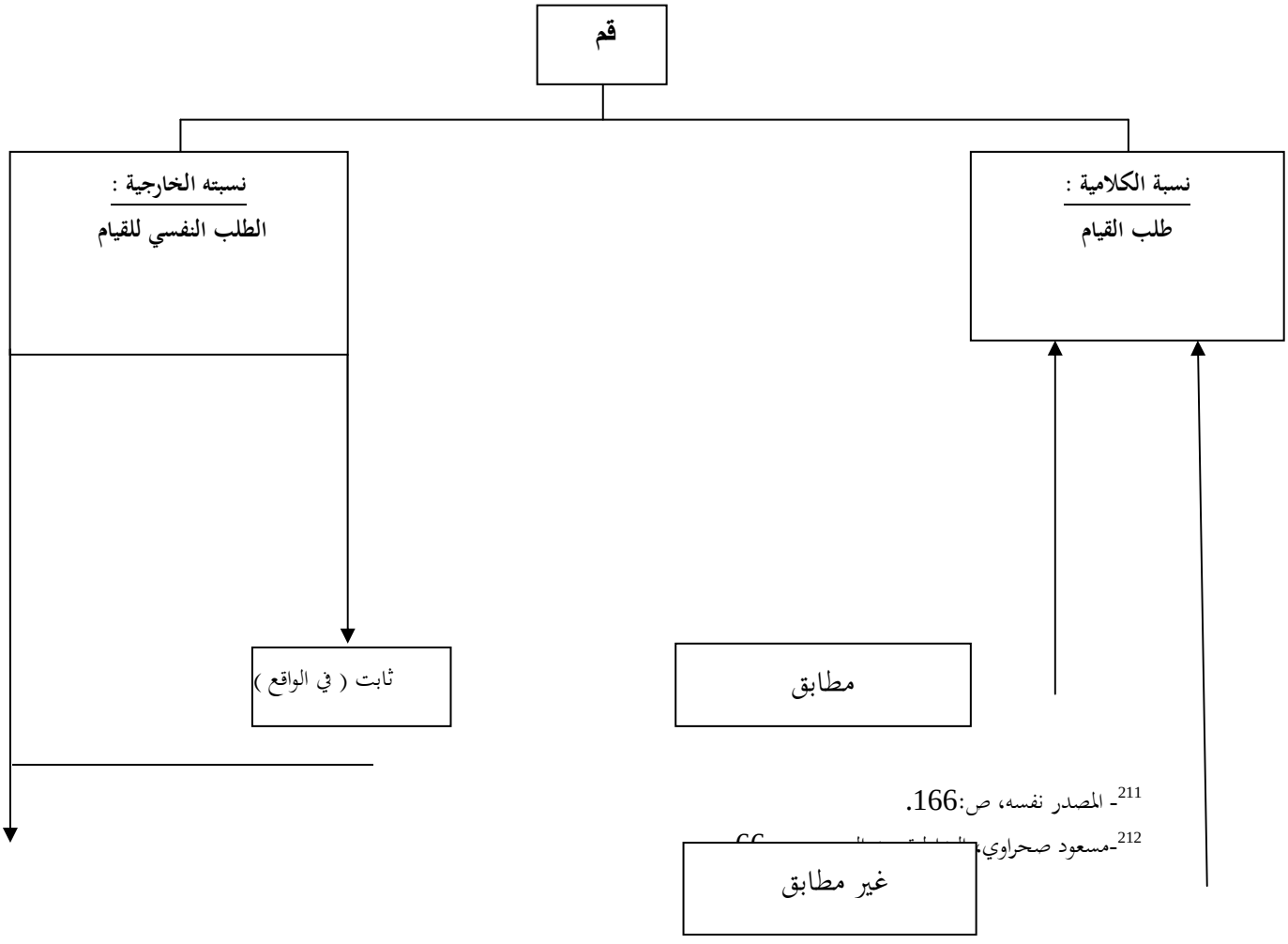

[211]- المصدر نفسه، ص:166.

[212]-مسعود صحراوي

غير ثابت (في الواقع) الواقع)

وبذلك تكون "النسبة الخارجية" في "**نفس المتكلم**" هي "الواقع"، ونظير هذا القول ما أورده بهاء الدين السبكي في الملفوظ:

- « بعت » ؛ (وذلك ضمن ظروف مقامية وملابسات معينة ؛أي عند إنجاز البيع الفعلي).

فهذا ملفوظ "إنشائي"، و يعتقد السبكي أن له نسبة خارجية علاوة على نسبة الكلامية، ونسبته الخارجية هي "**رغبة المتكلم الصادقة**" بإنفاذه.

و يعادل السبكي بتحليله هذا ما وضعه سيرل تحت اسم "**شرط الصراحة**"، لكن بهذا الفرق ينتفي الفرق بين "الخبر" و"الإنشاء" وينعدم مادام لكل منهما نسبة خارجية.

لذا اقترح الدسوقي لحل هذين الإشكالين: أن تُعدل صيغة التعريف السابق لـ"الخبر" الذي صيغته«إن كان لنسبة خارج تطابقه» بالصيغة التالية « إن كان لنسبته خارج **تُقصد** مطابقتها له، أو **تُقصد** عدم مطابقتها له» ،كما تعدل صيغة تعريف الإنشاء الأولى والتي نصها « أنه الكلام الذي لنسبته خارجية تطابقه أو لا تطابقه» بالصيغة الجديدة وهي«ألا يكون لنسبته خارج **تُقصد** مطابقته أو عدم مطابقته»؛ فيكون النفي منصبا على" تقصد مطابقته"لا على "الخارج " وبذلك يفسر تعريف"الإنشاء" بأنه «قد لا يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ولكن لم يقصد ذلك»؛ أي لم يقصد بالإنشاء المطابقة ولا عدمها[213].

وبذلك يدخل الدسوقي هذا التحليل الأخير، مفهوم "**القصد**" في التمييز بين "الخبر" و"الإنشاء" ليحل الإشكالات الواردة على تعريف العلماء لكل منهما، وفي هذا الصنيع منحى" **تداولي**" ؛ أي في محاولة التفريق ما بين الأسلوبين، فمحاولة الدسوقي بذلك تتجاوز إطار التفرقة على أساس التصوير المنطقي وحده، وتميز "المعنى الخبري" عن "المعنى الإنشائي" بمعيار "الصدق والكذب" أو "النسبة الخارجية"، إلى إطار التفرقة على "**أساس تداولي** يحيل بالدرجة الأولى على "**قصد**" المتكلم .

وبذلك يلتقي الدسوقي مع أوستين والتداوليين المعاصرين في أخذهم بمفهوم "**القصدية**"، فـ« يمكن أن نعد هذا التفسير تفسيراً ملائماً ومقبول بما أنه يدرج مفهوم القصد الذي هو قرينة تميزية ناجحة، تكسب التحليل

[213]- ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، ص:52/51.

أساسًا تداوليًا صريحاً فالخبر والإنشاء كلاهما له خارج، وكلاهما يطابق ذالك الخارج، لكن القصد من الخبر أن يطابق ذالك الخارج، وليس القصد من الإنشاء ذلك». [214]

والأخذ بهذا المعيار ساهم في نقل التفكير اللغوي العربي من مستواه المنطقي الجاف إلى **أفق تداولي**.

و يمكن تصوير ذلك في الشكل أدناه [215]:

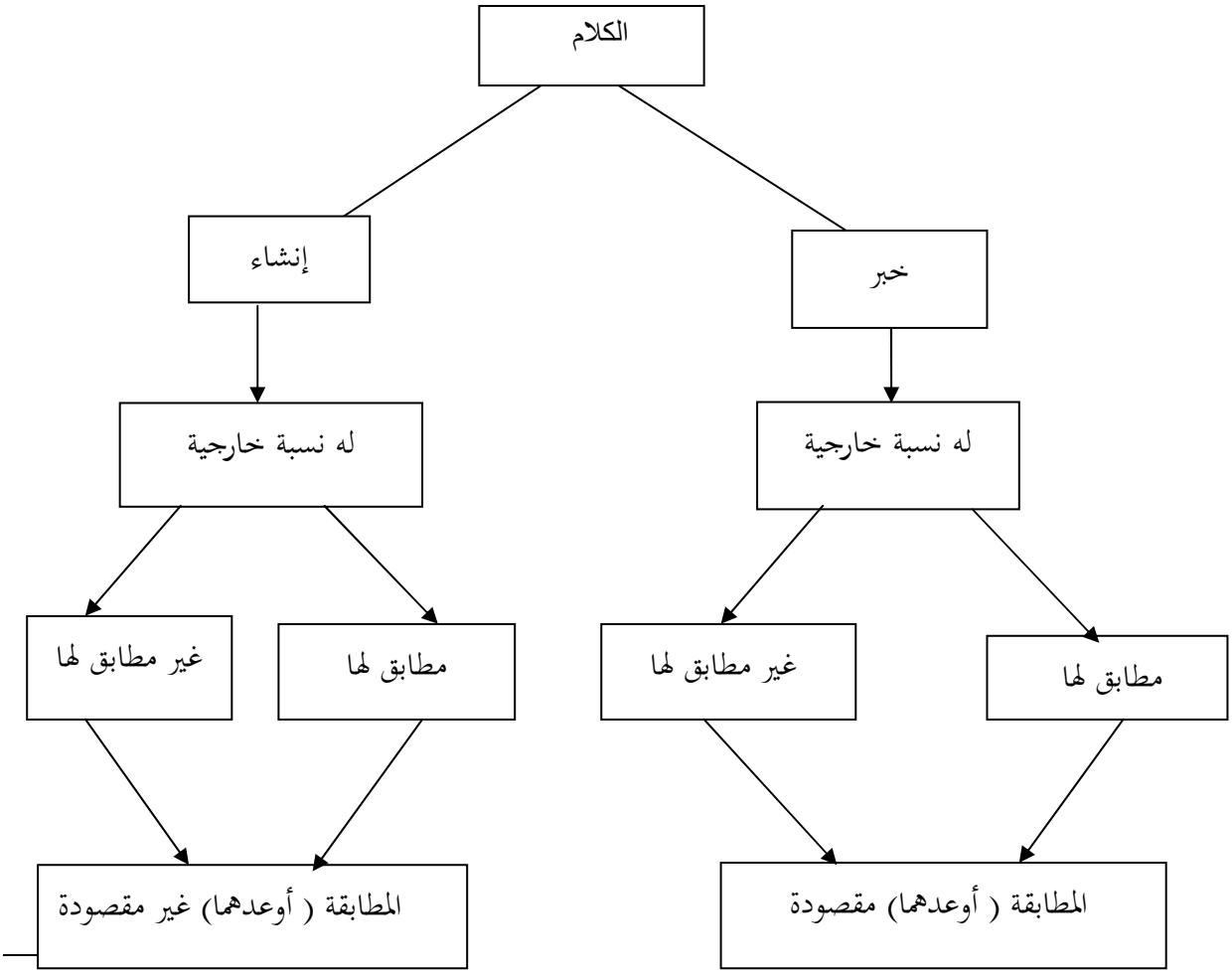

[214]-مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص:68/69.

[215]-المرجع نفسه،ص:69.

ونلاحظ هنا تنبه الدسوقي للحاجة إلى إدخال مفهوم **"القصد"** في التمييز بين "الخبر" و"الإنشاء" ليحل الإشكال الوارد على تعريف متقدميه، ونرى أن التفاته إلى هذه الحاجة، و إدخاله إلى مفهوم تعريف الخبر والإنشاء يمثل **"نظرة تداولية"** للفرق بين الخبر والإنشاء.

مع ذلك فإن هناك إشكال يحول دون الأخذ برأي الدسوقي، وهو أنه يفترض للإنشاء نسبة خارجية هي غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ الإنشائي، وقد أقترح محمد بن على الجرجاني حلاً يعتبر من أفضل الحلول لتلك الإشكالات التي صبغت هذه المرحلة، وذلك بقوله بانتفاء النسبة الخارجية عن "الإنشاء"، ومن ثم؛ فلا مجال أصلاً للحديث عن المطابقة، ولا عن عدمها، فالإنشاء «كلام ليس له نسبة أخرى (يقصد النسبة الخارجية)، لأن المتكلّم هو الذي يحدث نسبة هي صورة الكلام، ولذلك لا يحتمل المطابقة ولا عدمها، لأن المطابقة نسبة وكلُّ نسبة لابد لها من منتسَبَيْن سابقيْن عليها»[216]، وبذلك يعود النقاش من جديد في التمييز بين "الخبر" و "الإنشاء" ، و يمكن أن يستخلص من كلام محمد بن على الجرجاني:

- أن "الإنشاء"يتميز عن "الخبر" بأن له نسبة واحدة هي النسبة الكلامية، وأنّ "الخبر" له نسبتان واحدة "كلامية" والأخرى "خارجية "(في الواقع)، بذلك تزول الإشكالات الناتجة عن القول بوجود نسبة مفترضة ووهمية للإنشاء.
- وبتعريفه يُفسح المجال لبحث معيار آخر؛ فقد لاحظ أن "الإنشاء" يتميز عن "الخبر"بكونه نسبة بكونه نسبة كلامية تتسبب في إحداث نسبة أخرى (النسبة الخارجية) وإيجادها من العدم، ولعل ذالك ما جعلهم يسمونه إنشاءاً؛ أي إيجاداً وخلقاً، وهذا يجعل المعيار تصنيفي أخر وهو التالي.

المعيار الثالث :«التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج »:

ذكرنا سابقًا أن البلاغيين العرب انتقلوا في تمييزهم بين "الخبر" و"الإنشاء" من اتصاف الأول بقبول "الصدق و الكذب"، و اتصاف الثاني بعدم قبول ذلك، إلى المعيار الثاني ومبدأ هاتين الصفتين أن الأول- أي- بقبول الصدق والكذب لأن له خارجا يطابق أولا يطابقه، و الطرف الثاني- أي الإنشاء - لا يقبل الصدق والكذب لأن لا خارج له، ثم مرحلة لاحقة تم إدخال مفهوم **"القصد"**؛ ف"الخبر" و "الإنشاء" كلاهما له خارج، لكن المقصود من "الخبر" أن يطابق ذلك الخارج، وليس المقصود من "الإنشاء" أن يطابق ذلك الخارج، وهذا المبدأ يقوي **"التوجه التداولي"** في التحليل البلاغي.

---

[216]- محمد بن علي الجرجاني، الإشارات و التنبيهات في علم البلاغة، ص:100.

ولكن هناك إشكال- كما وسبق وأن ذكرنا- و الذي يحول دون الأخذ بذلك التحليل ، وذلك أنه يفترض أن للإنشاء نسبة خارجية وهي غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ الإنشائي، فمبدأ القصد سليم في ذاته، غير أن تلبسه بذلك **التحليل الافتراضي** يضرّ بكفايته العلمية ويُضْعف من قيمته تمييزية. إلا أنه لم يستغنى عن القصد كمبدأ للتحليل؛ فابن يعقوب المغربي في محاولة الخروج من هذا الإشكال مزج بين التحليل المنطقي و**التداولي**، فهو يرى أن « الكلام التامّ الذي يحسن السكوت عليه...يتضمن نسبة المسند إلى المسند إليه، فإنْ كان **القصد** منه الدلالة على أن تلك النسبة حصلت في الواقع...بين معنى المسند ومعنى المسند إليه، فذلك الكلام خبر، وإن كان **القصد** منه الدلالة على أن اللفظ وُجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاء »[217].

و بذلك تكون وظيفة "الخبر" الدلالة على وقوع النسبة دون التأثير في وقوعها، وإن "الإنشاء" في المقابل له وظيفة التأثير في وقوع النسبة بأنْ تُوجَد به؛ أي بعد التلفظ باللفظة، فهو يُوجدها، وإنْ لم يُوجدها فهو يتسبب في إيجادها.

كما أورد السبكي رأياً قريباً من هذا، قال « وقيل:كلام لا يخلو إما أن يمكن أن يحصل للمخاطَب من غير أن يُستفاد من المتكلّم: مثل زيد منطلق، فإنه يمكن علمه بالمشاهدة، أولا يمكن أن يحصل (أي للمخاطَب) إلا بالاستفادة من المتكلم نحو : " أضرب"، أو: "لا تضرب"، فالأول الخبر والثاني الإنشاء»[218].

فيصبح الكلام الذي يعلمه المخاطَب – حسب رأيه- من دون حاجة إلى المتكلم هو "الخبر"، وأن الكلام الذي لا يمكن أن يستفيده المخاطَب إلا من المتكلم فهو "الإنشاء"، إلا أن هذا الرأي لم يسلم من النقد، فقد وجّه له النقد، فالجملة من قبيل:

- «أردت القيام»؛

لا تُعلم إلا من المتكلّم، فتكون حسب هذا التعريف إنشائية، والواقع أنها خبرية[219].

ويرد السبكي عن هذا النقد بأن « المراد من الإمكان المذكور في التعريف، هو الإمكان العقلي(يعني الذي قد يحصل في الواقع وقد لا يحصل)، العبارة "أردت القيام" يُمكن ، ونحو أردت القيام يمكن عقلاً أن يُطَّلع عليه من غير استفادة من المتكلم ويُمكن عادة بالقرائن ... بخلاف "أضرب زيداً " »[220]، ثم قال « والظاهر أن مرادهم إما أن يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره، فالأول الإنشاء والثاني الخبر »[221].

---

[217]-ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح(ضمن شروح التلخيص)، ج01، ص:168.

[218]- بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح(ضمن شروح التلخيص)، ج1، ص: 174.

[219]- المصدر نفسه، ص:174.

[220]-ن م، ن ص.

[221]– ن م، ن ص .

وبذلك فالنسبة الخارجية لـ"الإنشاء " يُوجدها "الإنشاء" نفسه، لأنها لم تكن موجودة قبله، أو يُسبب هو إيجادها، في حين النسبة الخارجية لـ"الخبر" فهي موجودة قبله، وجاء "الخبر" ليصفها ويصورها؛ أي ليطابقها أو يخالفها.

فيكون بحسب آراء وملاحظات هذه المرحلة تمييز عام بين الأسلوبين؛ مفاده أن "الإنشاء" **مُوجد** دون "الخبر"، كما أنه و بحسب التعريفات السابقة "الخبر" **واصف** دون " الإنشاء".

وبعد استعراضنا لبعض نصوص البلاغيين العرب، نلاحظ أنهم التفتوا إلى بعض **الوظائف التداولية** كمراعاة غرض أو **"قصد"** المتكلم، وضرورة الربط بين الخطاب ملابساته؛ فيميزون بين المقامات المختلفة في **"الاستعمال الفعلي للغة"**.

إلا أنه ينبغي أن نشير إلى أن تحليلهم في تلك المرحلة الزمنية من عمر البحث اللغوي للعرب للظواهر اللغوية كانت تتدخل فيها الأدوات التحليلية المنطقية بالأدوات التحليلية التداولية، ومن الصعب الفصل بينهما، كما أنه من الصعب حصرها وجمعها.

كما كانت تصورات العلماء في التمييز بين "الخبر" و"الإنشاء" مختلفة، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف و التعدد في وجهات النظر، يمكن التمييز بين الأسلوبين عن طريق التأليف بين تلك الآراء فيكون:

"الخبر"« **هو الخطاب التواصلي المكتمل إفادياً والذي يريد المتكلم نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية** »[222] .

والإنشاء« **هو الخطاب التواصلي المكتمل إفادياً والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية** »[223]

فكل من "الخبر" و"الإنشاء "« **كلام تام مفيد**»؛ أي خطاب تواصلي مكتمل حامل لـ"**الفائدة**"، كما يدخل **"قصد"** المتكلم وغرضه من الكلام كمعيار للتمييز بين الأسلوبين، و أن "الإنشاء" يُوجد نسبته الخارجية، والخبر يصِف نسبته الخارجية؛ أي يُصدقها أو يُكذبها.

وبالمقارنة مع معايير سيرل؛ يكون "الخبر" مُندرجاً في صنف "**التقريريات**"، أما "الإنشاء" فيندرج ضمن الأصناف الأخرى التي بحثها سيرل وهي كثيرة ومتشعبة؛ فمن "الإنشاء" ما يندرج ضمن "**الأمريات**": كالأمر والنهي والاستفهام، ومنه ما يندرج ضمن" **الإيقاعيات**" كألفاظ والعقود، ومنه ما يندرج ضمن "**البوحيات**":كالمدح والذم والتمني.

---

[222]- مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص:82.

[223]- المرجع نفسه، ن ص.

وسنتحدث أن نتحدث عن تقسيمات العرب لكل من الخبر والإنشاء إجمالاً و تفصيلاً، ومحاولة تقريبها من وجهة نظر المعاصريين التداولية.

2. تقسيمات الخبر والإنشاء:

توصل العلماء البلاغيون العرب إلى وضع معايير علمية متفاوتة الدقة للتمييز بين "الخبر" و"الإنشاء" ، و آخر ما استقرت عليه البلاغة العربية في المرحلة نضجها هو التصور الذي يميز بين الأسلوبين بمعيار "**القصد**"، ومعيار "**إيجاد النسبة الخارجية**"، فالمعيار الأول "**تداولي**" والثاني معيار "منطقي"، سنحاول عرض بعض التقسيمات لهاتين الظاهرتين الأسلوبيتين،حسب مراحل التطور الدرس البلاغي العربي.

أ/– التقسيم الإجمالي :

في القرن العاشر للميلاد استطاع أبو نصر الفارابي (ت 339 هـ)، وهو بصدد تقسيم أنواع المخاطبات، أن يصنف العبارات الكلامية الصادرة عن الإنسان إلى صنفين كبيرين هما: "**عبارات القول**" و"**عبارات الفعل**"، وبذلك بدأ من حيث بدأ أوستين من اعتبار المخاطبات نوعين:

- «أقوالاً؛
- وأفعالاً تتم بالأقوال »[224].

تتم الأولى بمجرد تحريك الشفتين للتواصل مع الآخر، والتعبير عما في النفس، والثانية يراد بها؛ إضافة إلى ذلك، حمل المخاطَب على فعل شيء ما؛ فالفارابي يصرح قائلاً:«....والقول الذي يُقتضي به شيءٌ ما فهو يُقتضي به إما قولٌ ما، وإما فعلُ شيء ما، والذي يُقتضي به فعل شيء ما فمنه نداء ، ومنه تضرع وطِلْبَة، وإذْن، ومنع ، منع، ومنه حثّ ، ولكفّ، وأمر، ونهي» [225]، كما بيّن أن«النطق بالقول و فعل ما » [226].

وبذلك يقترب الفارابي من مفهوم "**الملفوظ الانجازي**" الذي تحدث عنه أوستين و سيرل في عصرنا، الذي كثيراً ما يقدم على إنه اكتشاف حديث من كل الفلسفة التحليلية والأبحاث التداولية المعاصرة، وقد عبر الفارابي" عنه بـ "**القوة**" FORCE، والذي يعتبر من المقولات التداولية المعاصرة،

---

[224]- أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، تح محسن مهدي ، بيروت، دار المشرق، ط2 ، 1990، ص: 162.

[225]- نفس المصدر، ن ص.

[226]- المصدر نفسه، ص:163.

وذلك بقوله أن«**قوة أحد أنواع القول** قوة السؤال عن الشيء » [227]، (و يقصد النداء تحديداً)؛ أي أن "**القوة الانجازية**" المحتواة في فعل "النداء"، هي نفسها المحتواة في فعل "الاستفهام"، وهذا النوع من الكلام يقتضي، جواباً عند الفارابي، وبهذا يقارب رأي أوستين أن من الأفعال نوعاً ثالثا سماه: " **الفعل الناتج عن القول**" perlocutionnaire " أو " الفعل التأثيري"، فقد لاحظ الفارابي أن لكل قوة كلامية جواباً معيناً، ويصرح بذلك في قوله«كل مخاطبة يُقتضي بها شيء ما فلها جواب، فجواب النداء إقبال أو إعراض، وجواب التضرع والطِلبة بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلبي...» [228] .

ويمكن تصور التقسيم الإجمالي على الشكل التالي:

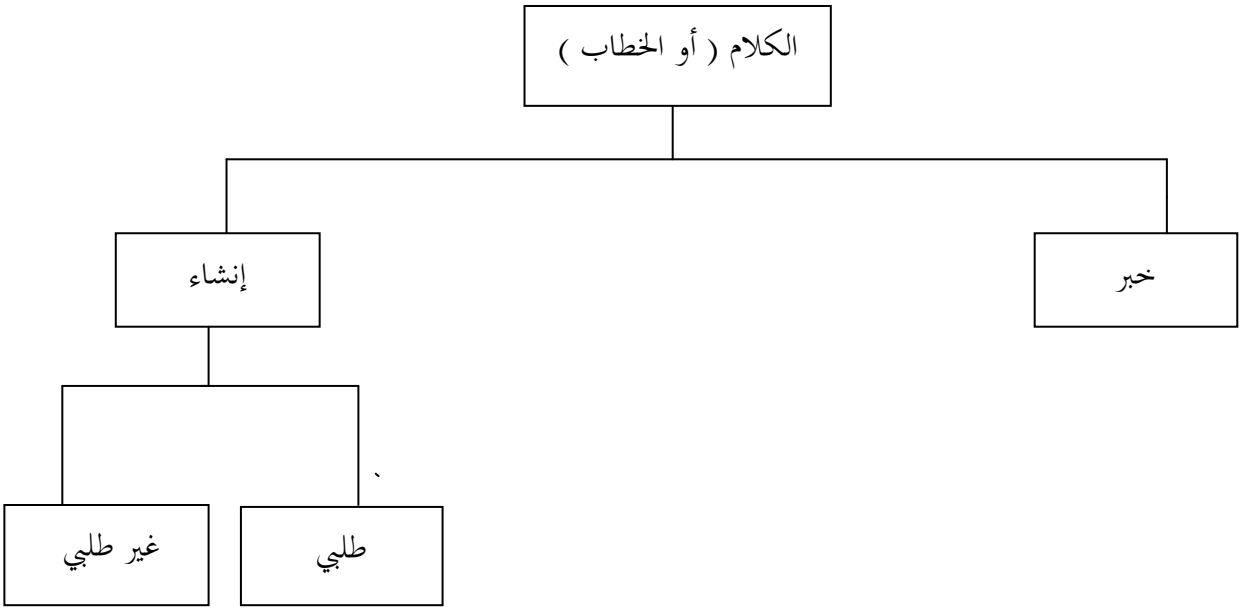

ب / التقسيم التفصيلي لـ"لخبر" و"الإنشاء" :

لم يكتفي البلاغيون بالتميز الإجمالي والعام بين "الخبر" و"الإنشاء" بنوعيه: "**الطلبي**" و"**غير طلبي**"؛ بل؛ قسموا كل منهما إلى أقسام فرعية تفصيلية جديرة بأن تبحث، وهذا ما سنحاول مناقشته في الفقرات الآتية:

القسم الأول: الخبر :

1. تقسيم إبراهيم النظّام : أورد البلاغيون العرب رأي النظّام المعتزلي (ت 231 هـ) في تقسيم الكلام إلى "خبر" و"طلب" على أساس معيار "**الصدق والكذب**"، و قد فرق بينهما بأن صدق الخبر مطابقته لاعتقاد

---

[227]- ن م، ن ص.

[228]- المصدر السابق، ص:164/163.

المخبر، سواء طابق الواقع أم لم يُطابقه، وكذب الخبر عدم مطابقته لاعتقاد المخبر سواء لم يُطابق الواقع أم طابقه [229].

ويلخص مسعود صحراوي في الرسم الآتي:

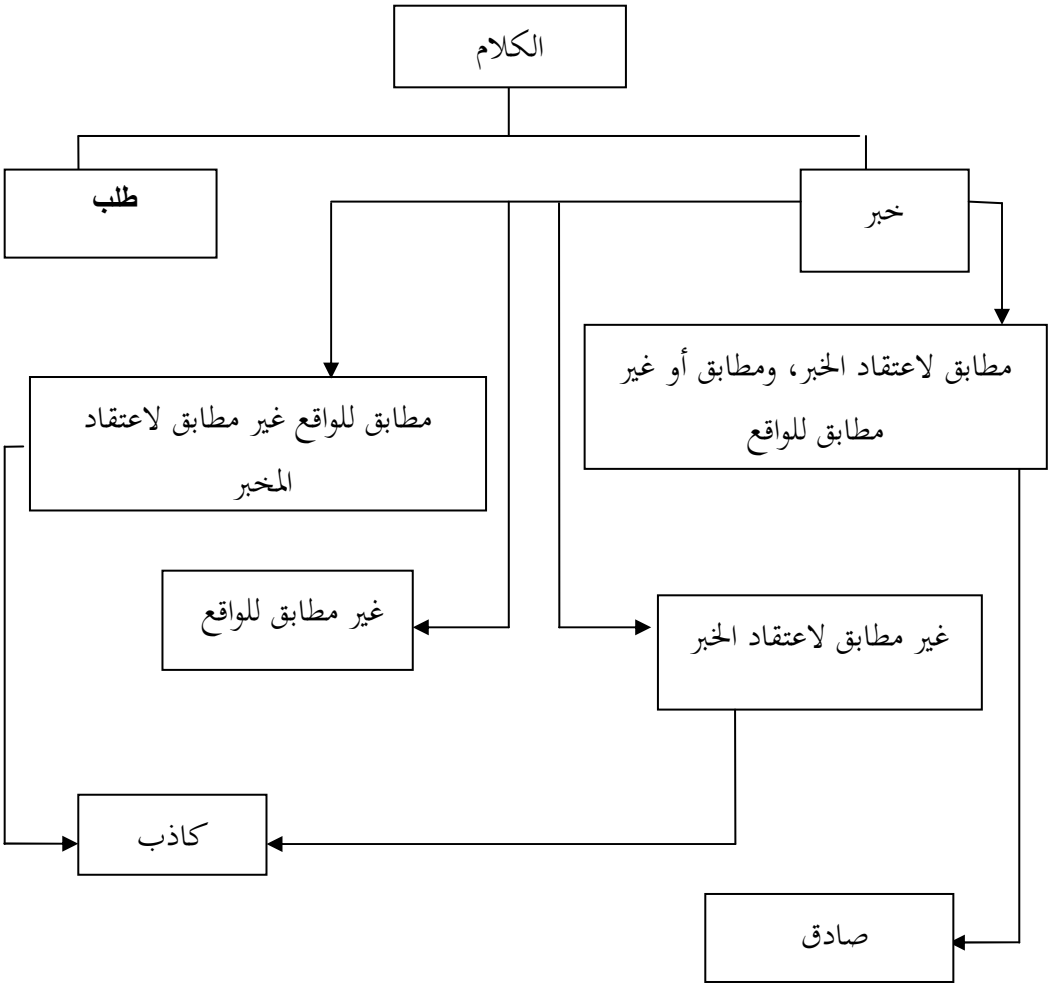

إذن؛ الخبر الصادق عند النظّام هو ما طابق اعتقاد المخبر، سواء طابق الواقع أم لم يُطابقه، وهذه **"نظرة تداولية"**، ويظهر ذلك جلياً في قوله؛ من ضرورة تصديق اليهودي إذا قال: "الإسلام باطل"، وتكذيبه إذا قال: "الإسلام حقّ".

إلا أن سُفِّه هذا الرأي لما بيَّنه الدسوقي من أن« وجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودي إذا قال : "الإسلام باطل"، وتكذيبه إذا قال: "الإسلام حق"، وإجماع المسلمين ينادي على ذالك بالبطلان والفساد» [230].

لكن المتفحص إلى رأي "النظَّام" يجد له مسوغاً، فـ"الصدق" في نظره ذو **"بعد تداولي"**، فالصدق و الكذب منظور إليهما بحسب ما **يعتقده** اليهودي لا بحسب ما **يعتقده** المسلم.

---

[229]- ينظر: الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني، ص:166.

[230]- ينظر:المصدر نفسه، ص:176.

و هـذا الأمـر شـبيه بمـا يحـاول اليـوم مـن بعـض اللسـانيين المعاصـرين في تعـين "**قيمـة تداوليـة**" للصـدق؛ وبالتـالي؛ يمكـن اعتبـار رأي النظَّـام مقبـولاً، و ويظهـر هـذا البعـد جليّـاً مـن خـلال تفسـيره لظـاهر الآيـة الكريمـة:(**إذا جَـاءَكَ المُنـافقون قـالوا نَشْـهَدُ إنـكَ لَرَسُـولُ اللهِ واللهُ يعلـمُ إنـكَ لرسـولُهُ واللهُ يَشْـهَدُ إنَّ المُنافقِين لَكَاذِبُونَ**)[231]؛

أكد الله تعالى كذبهم في قولهم:" نَشْهدُ إنكَ لَرسُولُ اللهِ"، مع أنه مطابق للواقع فالنبيُّ محمد عليه الصلاة والسلام رسول الله حقيقةً، فلو كان "الصدق" مطابقة الواقع لما صح هذا [232].

إلا أن التفتـازاني يـرد قـول النظَّـام مـرة أخـرى، وذلـك بقولـه أن معـنى الآيـة السـابقة أنهـم كـاذبون في الشـهادة وادعـائهم فيهـا؛ إذ التكـذيب راجـع إلى قـولهم:« نَشْـهَدُ» فهـو يتضـمن خـبراً كاذبـاً، ولـيس إلى قـولهم: « إنـكَ لرسُـولُ الله »؛ وهـو أن شـهادتهم هـذه عـن صـميم القلـب وخلـوص اعتقـاد...بشـهادة إنَّ و الـلاّم والجملـة الاسميـة، ولا شـك أنـه غـير مطـابق للواقـع لكـونهم المنـافقين الـذين يقولـون بـأفواههم مـا ليس في قلوبهم [233].

لتتضـح وجهـة رأي كـل منهمـا نحـاول إعـادة قـراءة وتفكيـك ردّ التفتـازاني علـى النظَّـام إلى عناصـر معينـة، لتبيّن وجه الصواب بين هذين الرأيين؛ كالآتي:

– الظـاهر مـن كـلام التفتـازاني أنـه يجعـل تكـذيب القـرآن منصـباً علـى قـولهم « نَشْـهَدُ»؛ فقـد فصـل بـين الفعـل "نَشْـهَدُ" وبـين متعلقاتـه:« إنـكَ لرسُـولُ الله »، لكـن الفعـل "نشـهد" متعلـق بجملـة«إنـكَ لرسُـولُ الله» ومـرتبط بهـا، ولا يكتمـل المعـنى إلا بـالربط بينـه وبـين بـاقي الجملـة؛ وبالتـالي عـدم إمكانية الفصل بينهما؛ إذن يكون تكذيب القرآن في شهادتهم كاملة « نَشْهَدُ إنكَ لرسُولُ الله ».

– ثم عقب التفتازاني على كلام النظَّام بقوله:« إنَ قولهم: " نَشْهَدُ " إنشاء لا خبر»[234]، ففصل بين شطري الجملة مما أدى إلى التمييز بين أسلوبين مختلفين؛ فعبارة:"نشْهدُ" أسلوب إنشائي، لأنها نسبة كلامية يُقصد بها أن تُوجد نسبة خارجية؛و هي إنشاء "الشهادة" و الإتيان بها على وجهها، باعتبارها إيقاعاً لفعل كلامي معيّن قبل كلام المتكلم، وبعبارة أخرى قام بتفكيك العبارة إلى:

- "**محتوى القضوي**"؛ وهو: « إنكَ لرسُولُ الله »؛
- وبين "**مضمون المطابقة للقوة الانجازية**" (أو **واسم المحتوى القصوى**): "« نَشْهَدُ».

---

[231]-سورة المنافقون، الآية :01.

[232]-ينظر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص:107.

[233]-التفتازاني، المطوّل في شرح تلخيص المفتاح، ص:40.

[234]- ن م، ن ص.

وعبارة:« إنكَ لرسُولُ الله » إذا ما روعيت وحدها؛ فهي "خبر"، لأنها وصف وتقرير لواقع معين.

- الملاحظ أن النسبة في هذه العلاقة ثلاثية الأبعاد؛ أي هناك ثلاث نسب:

1) النسبة الكلامية:« إنكَ لرسُولُ الله ».
2) النسبة خارجية في الواقع (أي النسبة المرجعية أو الإحالية).
3) النسبة النفسية أو الذهنية.

فشهادتهم بألسنتهم (النسبة الكلامية) لا تطابق ما هو في نفوسهم (النسبة الذهنية أو النفسية)، على الرغم من مطابقتها (النسبة الخارجية المرجعية).

ويمكن أن يتضح هذا أكثر بالرسم التالي[235]:

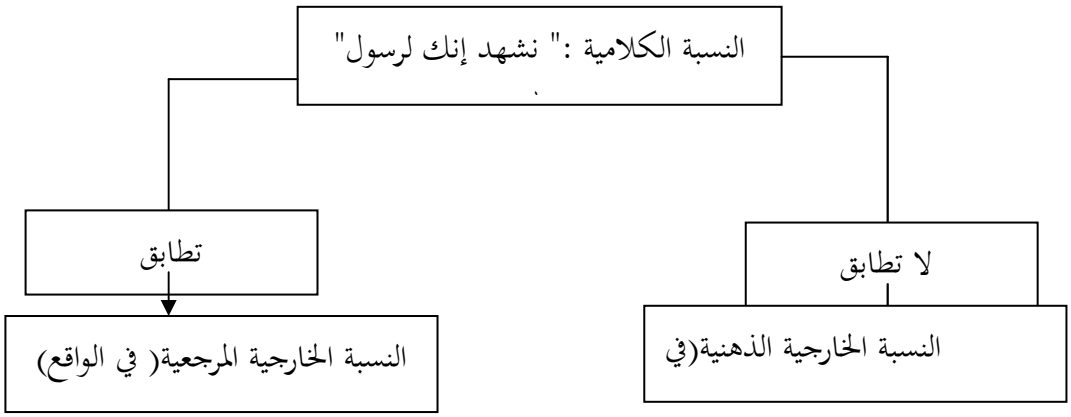

النسبة الكلامية:« نَشْهَدُ إنكَ لرسُولُ الله » في حالة تطابق مع النسبة الخارجية في الواقع، وذلك أن الواقع يشهد أن محمد رسول الله (ص) حقًا، إلا أنّ هذه النسبة لا تطابق؛ أو هي؛ في علاقة تناقض مع النسبة الخارجية في نفوس المنافقين، وذلك يثبت قول التفتازاني:«يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم».

إذن؛ فالجملة تتأرجح بين "الخبرية" و"الإنشائية"، فإذا كان إيقاعًا لفعل "الشهادة" فهو "إنشاء"، وإذا كان حكاية عن فعل وقع في الماضي فهو "خبر".

2. **تقسيم منسوب إلى الجاحظ**: يرى الجاحظ أن "الخبر" الذي يوصف بـ" **الصادق**" هو ما يكون مطابقاً للواقع؛ مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق، ويوصف بـ"**الكاذب**" إذا كان غير مطابق للواقع مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق[236].

والرسم التالي يبيّن تقسيم الخبر عند الجاحظ [237]:

---

[235]- مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص:102.

[236]-التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح،ص ص:41/40.

[237]- مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص:93.

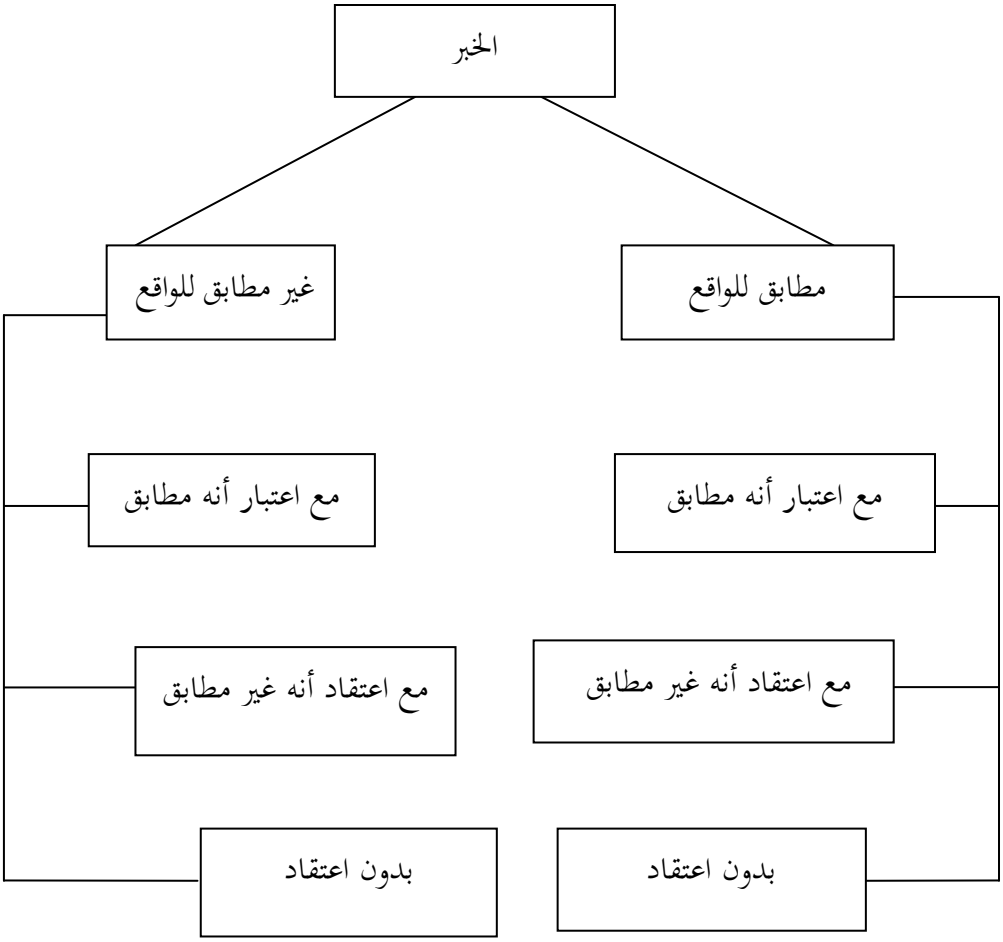

بالتالي؛ يكون لدينا:

- "**الخبر الصادق**" هو : ما كان مطابقاً للواقع **+** اعتقاد المتكلم بأنه مطابق.
- "**الخبر الكاذب**" هو: ما كان غير مطابق للواقع **+** اعتقاد المتكلم بأنه غير مطابق.

وينتج نوع أخر من الأخبار؛ هو:

- "**الخبر الذي ليس صادقاً ولا كاذباً**" وهو صنفان:

1 -هو المطابق للواقع؛ سواء مع اعتقاد المتكلم أنه غير مطابق أو بدون اعتقاده.

2 -هو غير مطابق للواقع؛ سواء مع اعتقاد المتكلم أنه مطابق أو بدون اعتقاده.

وفي ذلك يحتكم الجاحظين في الحكم على صدق "الخبر" أو "الكذب" هما:

- مطابقة الواقع؛
- و اعتقاد المخبر (أو قصده).

وبذلك أضاف الجاحظ نوعًا أو صنفًا ثالثًا من الأخبار؛ وهو"الخبر"«غير الصادق ولا الكاذب » وهو بهذا متأثر برأي النظَّام المعتزلي، وذلك باعتماده على "**القرينة التداولية**" التي هي:« **اعتقاد المتكلم وقصده**»؛ إلا أن

التفتازاني يرد هذا الرأي بقوله:« و لا نسلم بأن للقصد وللشعور مدخلاً في خبرية الكلام، فإن قول المجنون أو النائم أو الساهي: "زيد قائم" كلام ليس بإنشاء فيكون خبراً ضروري ولا يعرف بينهما واسطة »[238].

ومعيار الجاحظ « اعتقاد المتكلم وقصده » يشبه أو يقارب معيار سيرل؛ وهو« **شرط الصراحة** » الذي صنف به "الأفعال المتضمنة في القول "، كما يلتقي الجاحظ في هذه الرؤية التداولية بالدسوقي و السبكي حين أدرجا "**قصد**" المتكلم في التمييز بين "الخبر "و"الإنشاء".

القسم الثاني: الإنشاء:

قسم البلاغيون كما وسبق وأن ذكرنا إلى: "طلبي" و "غير طلبي":

1. الإنشاء الطلبي:يشتمل هذا الضرب عندهم ظواهر أسلوبية متعددة، نعرضها في مايلي:

- الأمر والدعاء والالتماس:

مما تعارف عليه البلاغيون وغيرهم في تقسيم الطلب بحسب منزلة المتكلم بالنسبة للمخاطب، فإن "الطلب"، يكون "أمر" مع استعلاء المتكلم على المخاطب، ويكون"التماسا" مع تساويهما ويكون "دعاءاً" مع خضوع المتكلم[239].

ويصور هذا التقسيم لـ"الإنشاء الطلبي" "**التوجه التداولي**"؛ إذ تراعي علاقة المتكلم بالمخاطَب.

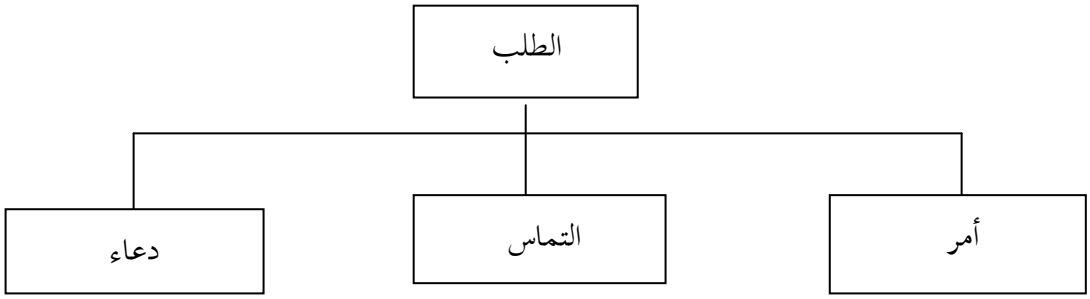

وبحسب **معايير سيرل** فإن هذا الاختلاف هو من جهة "**الشروط المعدة** préparatoire conditions".

وقد أوضح سيرل بمثال الطلب الصادر من عسكري برتبة عميد إلى جندي بسيط بتنظيف الغرفة، والذي لن يكون إلا أمراً لأنه صادر من متكلم أعلى درجة من المخاطب، في حين أن نفس الطلب من الجندي البسيط إلى العميد لم يكن أمراً؛ بل هو "طلب" أو

---

[238]- التفتازاني، الطول في شرح تلخيص المفتاح، ص: 41 .

[239]-ينظر:شروح التلخيص،ج02، ص:308.

"اقـتراح" أو "رجـاء"؛ فـ« سـيرل يشـترط في تحقـق الأمـر الإداري أن يكـون طلبـاً ناشـئاً عـن كـل من العلو و الاستعلاء ».[240]

ينبغي أن يشير إلى أن كلاً من "الدعاء" و "الالتماس" أغراض تواصلية، ووظائف خطابية تؤدي بـ"صيغة الأمر" أو "صيغة النهي" على مقتضى قاعدة «خروج الأسلوب عن مقتضى الظاهرة»[241].

– الأمر والنهي:

يعـرض الدسـوقي مناقشـة في هـذا الصـدد التعريـف "الأمـر" بكونـه مختصـاً بما هـو « طلـب فعـل غير الكف»؛ وكذا التعريف نفسه لـ"النهي"؛ ؛ مما يثير الإشكال الآتي:

- إذا كان "الأمر" هو "طلب فعل غير كف" فماذا عن الجملة التالية:

– "أكفف عن القتل".

فالظاهر أنها "أمر"، لأن "النهي" عن القتل يكون بالملفوظ الآتي:

– "لا تقتل" .

لكـن الجملـة الأولى (أكفـف عـن القتـل)؛ والـتي هـي "الأمـر" تبـدو خارجـة عـن التعريـف الـذي يقصر "الأمر" على: "طلب فعل غير كف"؛ فهي "طلب لفعل هو كفّ ".

و**الجـواب عـن هـذا الإشـكال**؛ أن قـولهم "طلـب فعـل غـير كـف "يـراد بـه « طلـب فعـل غـير كـف عـن الفعل المأخوذ منه الصيغة» [242]؛ أي صيغة الأمر؛ وبتحليل "الطلب" في الجملة الأولى؛ يتضح:

1. أن الفعل المأخوذ منه "صيغة الأمر" هو:"كُفّ ".

2. أن الفعل المطلوب الكف عنه هو "القتل"، وهو غير الفعل المأخوذ منه "صيغة الأمر"؛ وعليه فإن الشرط المذكور ينطبق هنا فتكون الجملة أمراً.

في الجملة الثانية: "لا تقتل"؛ الفعل هو "قتل"، وهو غير مأخوذ منه صيغة الأمر؛ وعليه فإن الشرط المذكور غير مستوفى هنا؛ فتكون الجملة نهياً».[243]

وقـد اهـتم البلاغيـون؛ و كـذا النحـاة العـرب بصـيغ الأسـاليب الإنشـائية عمومًـا، و لا سـيما "صـيغ الأمـر" و"النهـي" باعتبارهمـا أظهـر في الدلالـة علـى الإنشـائية، وبمـا تحملـه الصـيغتان مـن دلالات وإفـادات،

---

[240]-طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين الفلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص:76.

[241]- ينظر: السكاكي مفتاح العلوم، ص:315 وما بعدها .

[242]- الدسوقي،شرح مختصر التفتازاني(ضمن شروح التلخيص)،ج02، ص:209.

[243]- المصدر السابق، ص:209.

كما استنبطوا منها "**أفعال متضمنة في أقوال** " منبثقة عن "الأفعال الكلامية **الأصلية**" (كالأذن والإباحة والكراهة...)، وسنحاول مناقشة هذه الأفعال المنبثقة عنها لاحقا.

ولـ"**الأمر**" صيغ هي:- **صيغة فعل الأمر**؛ مثل؛ صيغة الأمر في قوله تعالى لمريم :**(فَكُلِي و اَشْرَبِي وقَرِّي عَيْنَا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَدَا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِرَّحْمَن صَوْمَا)** [244].

-**الفعل المضارع المقترن بلام الأمر**؛ مثلا؛ كقوله تعالى**(فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا البَيْتِ)** [245]، وقوله تعالى:**(لِيُنْفِق ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِق مِمَّا آتَاهُ الله)** [246].

- **المصدر النائب عن فعل الأمر**؛ كقوله تعالى:**(وبِالوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً)** [247].

-**أسماء الأفعال والأصوات**؛ نحو : "صه" بمعنى: "أسكت"، و"مه" بمعنى: "أكفف".

أما لـ"**النهي**" حسب رأي السكاكي وغيره حرف واحد هو:" لا الناهية"؛ الداخلة على الفعل المضارع، كمثل قولك : «لا تفعل»، كما«صرحوا بأن النهي فيها أصالة، ثم تحمل عليه مجازته، من الالتماس والدعاء والتهديد والإنشاء، ونعتقد أن "النهي" فيها هو "فعل كلامي أصلي"، أما البقية فهي "أفعال متضمنة في القول" منبثقة عن الأصل» [248].

- **الاستفهام**: مما اختلف العلماء في اعتباره من "الإنشاء الطلبي" أو من "الإنشاء غير طلبي"؛ أي التنبيه، وإن كان عند الأغلب من "الإنشاء الطلبي" .

وممن تحدث فيه الفارابي ، قد رأينا سابقاً أنه قسم القول الذي يُقتضى به شيء ما(أي يطلب به شيء ما) إلى نوعين:

- « يُقتضى به: إما قول ما ».
- « وإما فعل شيء ما، والذي يُقتضى به فعل شيء ما، فمنه نداء، ومنه تضرع، وطِلْبَة، وإذْن، ومَنَع، ومنه حثّ، وكف، وأمر، ونهي » [249].

والمعيار الذي فرق به الفارابي "الاستفهام" عن باقي "الطلبيات"؛ هو طبيعة أو "**فحوى المطلوب**"، فإن كان المطلوب "قولاً" كان "استفهاماً"، وإن كان المطلوب "فعل شيء ما" كان

---

[244]- سورة مريم، الآية:26.

[245]-سورة قريش، الآية:03.

[246]-سورة الطلاق، الآية:07.

[247]-سورة النساء، الآية:36.

[248]- مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص:111.

[249]- الفارابي، كتاب الحروف، ص:162.

الطلب "أمراً" أو غير ذلك؛ فـ"الاستفهام" هو الذي سماه «ما يُقتضى به قول ما »، أما باقي أنواع "الطلب" من "نداء" و"تضرع" و"إذن" و"منع"...فسمّاه «ما يقتضى له فعل شيء ما».

كما جعل الفارابي الاستفهام مكافئًا للنداء، وذلك عندما قرر أن « قوة أحد أنواع القول (ويقصد النداء تحديداً) قوة السؤال عن الشيء»؛ أي أن **"القوة الانجازية"** المحتواة في فعل "النداء" هي نفسها المحتواة في الفعل "الاستفهام"؛ فـ«الجامع بين الاستفهام والنداء عنده أن كل منهما يقتضي جواباً قولياً على الأرجح، و أنواع الطلب الأخرى تقتضي جواباً فعلياً » [250].

وقد قسم البلاغيون "الاستفهام إلى قسمين : "طلب **تصور**" و"طلب **تصديق**":

الأول: هو طلب حصول الشيء في العقل بسيطًا، أي له طرف واحد؛

و**الثاني**: وهو طلب حصول نسبة بين الشيئين؛ أي أن له الطرفان، ولكن نوع أداة تختص به وتؤدي معناه.

من أدوات الاستفهام:

* **"الهمزة** " ويطلب بها التصور والتصديق معًا:

– فمن دلالاتها على الطلب التصور (طلب تعيين المفرد)؛ قولهم:

- أدبس في الإناء أم العسل ؟

–ومن دلالتها على طلب التصديق (أي طلب تعيين النسبة)؛ مثاله:

- قوله تعالى: **(وَ يَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ)**[251]؛

ويكون الجواب حينئذ بـ" نعم" إن أُريد الإثبات، و بـ" لا" إن أُريد النفي.

أما إذا كان "الاستفهام" بالهمزة المقرونة بالنفي عن المضمون الجملة (أي عن الإسناد الموجود في الجملة) كقوله تعالى:**(... ألسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ...)** [252]، و قوله تعالى:**(قال أَلَمْ نُرَبِكَ فِينَا وَلِيدًا ولَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمْرِكَ سِنِينَ)**[253].

مثلا؛ إذا قال القاضي للمتهم: ألست القائل؟؛ فإن أجاب« بلى» اقتص منه، لأن معنى الجملة: بلى أنا القاتل، وإن أجاب:« نعم» برَّأه؛ لأن معنى الإجابة: نعم لست القاتل.[254]

---

[250]- مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص:112.

[251]- سورة يونس، الآية:53.

[252]–سورة الأعراف، الآية:172.

[253]- الشعراء الآية : 18.

[254]-ينظر:عبده قليقلة، البلاغة الاصطلاحية، ص:159/158.

* **هل** : وهي أداة استفهام يطلب بها التصديق فقط (أي طلب تعيين النسبة بين الشيئين)، وتختلف" هل" عن الهمزة في عدم صلاحيتها للدخول على الإثبات والنفي.

حتى وإن « لم يكن ثمة فرق بين الاستفهام بالهمزة أو بـ "هل" أو غيرها من الأدوات الاستفهامية فالراجح أن بين التصور والتصديق فرقاً، وهو يتمثل في رأينا أنه في "التصور" يكون المتكلم فيه خالي الذهن من أي فكرة حول المستفهم عنه، أما في "التصديق" فيجب أن يكون لدى المتكلم فكرة مسبقة عن الموضوع المستفهم عنه، و يندرج ذلك ضمن ما أسماه سيرل معيار: الشروط المعدّة" préparatoire condition "» [255].

– النداء :

رأى أغلبهم أن "النداء" من "الإنشاء الطلبي" مثل الفارابي يقول: « إن النداء يقتضي (أي يُطلب) به من الذي نُودي الإقبال بسمعه وذهنه على الذي ناداه منتظرا لما يخاطبه به بعد النداء »[256].

– التمني :

و هو الأسلوب الإنشائي الذي يطلب فيه المتكلم ما هو ممتنع الوقوع، وهو- حسب رأي السكاكي- « أن تطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعياً فيه مع حكم العقل بامتناعه»[257].

كما يصرح الشريف الجرجاني بأنه« طلب الحصول الشيء سواء كان ممكناً وممتنعاً »[258].

وعرف التفتازاني "التمني" بأنه « طلب الحصول شيء على سبيل المحبة »[259]، وقد أثار هذا التعريف إشكالاً، وذلك لأنه يمكن أن يطلب من الطلبيات غير "التمني" حصول شيء على **سبيل المحبة**؛ مثلاً؛ لو أمَر العطشّان خادمه بإحضار الماء فإن هذا الأمر يصدق عليه أنه طلب على سبيل المحبة.

وفي سبيل الرد على الاعتراض فسّر هذا التعريف بأن المراد هو أن "**المحبة**" هي شرط في "التمني" دون غيره، وأضيف إلى هذا الشرط شرط أخر هو "**نفي الطماعية**" في الحصول المتمنى، ففي جميع الطلبيات يكون الطالب طامعًا؛ أي محتمل حصول المطلوب، أما في "التمني" فهو يائس من حصوله، وهذا هو معيار السكاكي

---

[255]- مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص:114.

[256]-الفارابي، كتاب الحروف، ص:162

[257]-السكاكي، مفتاح العلوم، ص:415.

[258]- الشريف الجرجاني، التعريفات، بيروت،دار الكتب العلمية، ص:66.

[259]- التفتازاني، المختصر، ج2، ص:228.

للتمني (ويتضح ذلك من تعريفه السابق)، وبذلك يصبح التعريف الأكمل لـ"التمني"هو: «طلب حصول الشيء بشرط المحبة ونفي الطماعية في حصول ذلك الشيء».[260]

وفي الأخير نلخص إلى أن جمهور العلماء يتفق على أن أساليب "الإنشاء الطلبي" الأصلي خمسة، يلخصها الرسم التالي [261]:

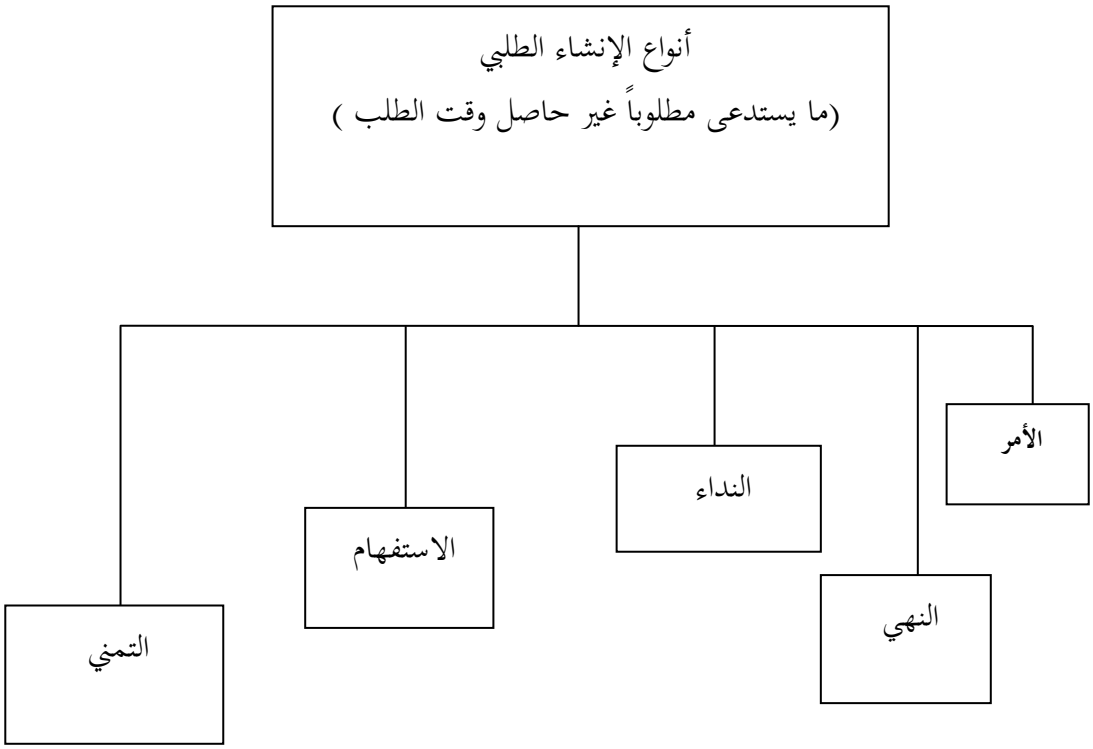

ونشير هنا أيضا؛ إلى أن هذه الصيغ الأسلوبية الأساسية الخمسة تخرج عن « مقتضى دلالاتها الظاهرة» إلى أغراض وإفادات (معلومات) تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام؛ أي إلى ما يعرف بـ" **أفعال متضمنة في القول**" بتعبير التداوليين ؛ فالأمر مثلاً؛ قد يخرج إلى : "الدعاء" أو "الالتماس"، أو "التهديد".

2. الإنشاء غير الطلبي:

وهو النوع الثاني من الأسلوب الإنشائي والذي لا طلب فيه، فهو لا يستلزم مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وهو أنواع "الترجي" و"القسم"، و"التعجب "و"المدح" و"الذم"، بالإضافة إلى "صيغ المقاربة والرجاء" و"ألفاظ العقود" على اختلاف بينهم في بعضها، وسنقوم باستعراض أهم تلك الظواهر الأسلوبية، وأراء العلماء أو البلاغيين العرب فيها.

– الترجي :هو« ترقب حصول الشيء سواء كان محبوباً، ويقال له:طمع...أو مكروها....ويقال له: إشفاق »[262]؛ وهذا حسب تحديد الدسوقي له، وكذلك قال محمد بن على الجرجاني:« إنه إنشاء

---

[260]-المغربي، شروح المفتاح، ج2، ص:238.

[261]- مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص:117.

[262]- الدسوقي، ضمن شروح التلخيص ، ج2، ص : 245.

إمكـان حـدوث أمـرٍ مـا» [263]، والفـرق الجـوهري بـين "التمـني" و"الترجـي"؛ هـو أن "المتمـنَّى" **لا يطمـع** في حصـوله وإمكانـه، والفـرق الآخـر هـو أن "التمـني" يكـون في **الأمـر المحبـوب فقـط**، وأن "الترجـي" يكـون في **المحبوب والمكروه معاً**. [264]

وبـذلك يكـون الفـرق بـين "التمـني" و"الترجـي" بحسـب معـايير سـيرل في شـروط "**المحتـوى القضـوي**"

فالمحتوى القضوي في "التمني" ⟵هو قضية غير ممكنة في نظر المتكلم؛

وفي "الترجي " ⟵هو قضية ممكنة.

ففي المثال: (أ) ليتك تجيء غداً .

(ب) لعلك تجيء غداً.

في (أ):المتكلم يعتقد **استحالة** تحقق المحتوى القضوي.

و في (ب): المتكلم يعتقد **إمكان** تحققه.

و يختلفان في معيار ثان – حسب معايير سيرل- ؛هو "**شرط الصراحة**":

فـ"المحتوى القضوي" في "التمني" **محبوب** للمتكلم، وفي "الترجي" قد يكون محبوبًا وقد يكون غير محبوب.

التعجب والمدح والذّم :

عرّفوا "التعجب" بأنه انفعال يحدث في النفس عما خفي سببه[265]، وله صيغتان قياسيتان؛ هما:

– ما أفعله !؛ نحو: ما أجمل السماء !

– أفعِل به !؛ نحو: أجمل بالسماء!

وكلتـا الجملتـان تعـبر عـن شـعور انفعـالي ينتـاب نفـس المـتكلم، وقـد اشـترط المـبرد في المتعجـب منـه أن يكـون معرفـة أو نكـرة مخصوصـة « فنقـول منـه: مـا أحسـن زيـداً و رجـلاً معـه! و لـولا قولـك: "معـه" لم يكـن للكـلام معـنى، وذلـك أنـك إذا قلـت: مـا أحسـن رجـلاً! بـالتنوين، فلـيس هـذا ممـا يفيـد بـه السـامع شـيئاً لأنـه لا يسـتنكر أن يكـون في النـاس مـن هـو كـذا الكثـير »[266]، ويشـير "المـبرد" هنـا إلى **الإفـادة** وهـو أهـم ميـزة في الإنشاء، إضافة إلى أنها "**مبدأ تداولي**".

أما "المدح" و"الذم" فهما أسلوبان إنشائيان يمثلهما على التوالي الملفوظان:

- «نِعم الرجل زيد ».

---

[263]- محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، ص: 114.

[264]- الدسوقي، ضمن شروح التلخيص، ج2 ، ص ص:243/241.

[265]– الشريف الجرجاني، التعريفات، ص: 62 .

[266]- أبو العباس المبرد، المقتضب، تح: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب،د ت، ج4، ص: 186.

- « بئس الرجل زيد ».

وقد ناقش "الإستراباذي" إنشائية "المدح" و"الذّم" و خبريتهما، فهو يرى « أنك إذا تلفظت بجملة "نِعم الرجل زيد " فإنما تنشئ المدح وتُحْدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة، مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً»[267]

وقد ناقش "الإستراباذي" إشكالية إنشائية "المدح"، في قول الأعرابي لمن بشره بمولودة قائلاً:« نعم المولودة»؛ فقال الأعرابي: «والله ماهي بنعم المولودة »؛

وذكره الإستراباذي «أن ردّ الأعراب ليس تكذيبًا للقائل في المدح، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكم بحصولها في الخارج ليست بحاصلة»[268].

وبذلك؛ يكون مدح الشيء يكون على جودته الحاصلة في الخارج، بقياس ذلك على "الذّم" يكون ذّم الشيء رداءة فيه في الخارج، ودور المتكلم في "المدح" و"الذّم" ليس وصف تلك الجودة أو الرداءة الواقعين في الخارج؛ وإنما هو« تحسين حسن زيد »في "المدح"، و« تقبيح قبح زيد» في "الذّم"، يمكن بتطبيق معايير سيرل أن نعتبر هذين الأمرين شرطين تحضيرين (أو معدين) لكل من المدح والذم.

القَسَم والتكثير :

صُنف "**القَسَم**" ضمن "الإنشاء الطلبي" مع اختلافهم في ذلك؛ إلا أن التفتازاني(ت 79هـ) عده من "الإنشاء الطلبي" وكذلك الخطيب القزويني (ت 739 هـ) و« الخلفية في تصنيف القسم ضمن هذا الضرب، هي ملاحظة أن المتكلم ينشئ يميناً للتعبير عن صحة ما يعتقده، وأدواته هي: الباء، والواو، والتاء، واللام...»[269].

أما "**التكثير**" فهو أن ينشئ المتكلم استكثاراً لعددٍ من شيء، مُستعملاً : ربّ، أو كم الخبرية، للتعبير عن الكم، و "التكثير" **إنشاء** لأنه في نفس المتكلم وليس له وجود في الخارج حتى يحتمل الصدق والكذب؛ ومثاله:

- «كم رجلٍ عندي»
- «ربَّ فقير عفيف» [270]

---

[267]- الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، ص: 211.

[268]- ن م ، ن ص.

[269]-عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص:162.

[270]- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص:122.

لا يوجد ما يقابل "التكثير" فيما تعرض له سيرل و أوستين من أفعال كلامية، لكن لما كان "المدح" إنشاء مقابل للإخبار بـ"الجودة"، و"الذّم" إنشاء مقابل للإخبار بـ"الرداءة" يمكن اعتبار "التكثير" إنشاء مقابل للإخبار بـ"الكثرة"« فيكون المدح والذم إنشائين متعلقين بالكيف و التكثير إنشاء متعلق بالكم وبناءاً على هذا القياس نستطيع اعتبار اعتقاد المتكلم بكثرة الشيء شرطاً تحضيرياً، أو شرط صراحة لتكثير الشيء».[271]

[271]- طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين الفلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص: 100.

الفصل الثاني:

البعد التداولي في بلاغة السكاكي:

تمهيد:

المبحث الأول: عناصر التداول في البلاغة عند السكاكي:

– المتكلم

– السامع

– المقام

المبحث الثاني: الأفعال الكلامية عند السكاكي:

1.التمني

2.الاستفهام

3.الأمر

4.النهي

5.النداء

6.خروج الطلب على مقتضى الظاهر

المبحث الثاني: البعد التداولي لعلم البيان عند السكاكي:

1.التشبيه

2.المجاز:

أ /الاستعارة

ب/المجاز العقلي

3.الكناية

تمهيد:

اشتهر السكاكي [272] في تاريخ الثقافة العربية بقراءته الخاصة للبلاغة العربية، تلك القراءة التي صنفت مباحثها إلى معانٍ وبيانٍ وبديع، و يبدو أن هذا التقسيم لم يسبقه أحد فيه، يقول الشيخ المراغي في كتابه تاريخ علوم البلاغة:«لا نعلم أحدا سبق السكاكي إلى قسمة علوم الفصاحة الأقسام الثلاثة المعروفة» [273].

وقد ثبت هذا التقويم للرجل ولعلمه فاستقر من خلال الشروح القوية والكثيرة التي تناولت الجزء البلاغي من كتابه"مفتاح العلوم"، وخاصة كتاب"الإيضاح في علوم البلاغة" للقزويني.

والواقع هو أن السكاكي لم يقصد في البداية إلى تأليف كتب في البلاغة بمفهومها الخاص المتداول، وأول شاهد على ذلك عنوان كتابه" مفتاح العلوم"؛ فالمؤلف-السكاكي- يشير منذ السطور الأولى لكتابه بأنه ليس مفتاحا لكل العلوم ؛ بل هو مفتاح لعلم واحد سماه " **علم الأدب**" وهذا العلم هو حصيلة عدة أنوع أو علوم أدبية تبدأ من علمي الصرف والنحو، ثم تتوسع إلى علم المعاني والبيان، إضافة إلى مباحث الحد والاستدلال و الشعر، ويتضح ذلك أكثر في قوله:« وقد ضمنت كتابي هذا نوعا من أنواع الأدب دون اللغة[274]، ما رأيته لابد منه، وهي عدة أنواع متآخذة ، فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لايتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنه القناع، وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني و البيان، ولقد قضيت بتوفيق الله منها الوطر، ولما كان تمام المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بدا من التسمح ، وحين كان التدرب في علمي

---

[272]-"السكاكي" سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، ولد في قرية من قرى خوارزم عام(555 هـ/1160م)، تلقى العلم في مساجد خوارزم، تأثر بالمنهج الشائع بها و هو المذهب الاعتزالي؛ فقد كان معتزلي،من بين شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم:
سديد الدين بن محمد الخياطي/ ومحمد بن صالحة بن محمود الحارثي ، وبرهان الأئمة محمد بن عبد الكريم التركستاني.
ومن بين مصنفاته:
– مفتاح العلوم .
–كتاب "سرح الجمل"؛ وهو شرح لكتاب عبد القاهر الجرجاني"الجمل".
– التبيان(والذي ذكره ابن خلدون في مقدمته).
–كتاب في طلسم باللغة الفارسية.
بالإضافة إلى رسالة في علم المناظرة .
توفي السكاكي في الحبس سنة(626هـ).

[273]- السكاكي، مفتاح العلوم،ص:21.

[274]-علوم الأدب التي ذكرها القدماء هي (اللغة، النحو، التصريف ، العروض والقوافي وصنعة الشعر، و أخبار العرب وأنسابهم) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ص:06 .

المعاني و البيان موقوفا على ممارسة باب النظم و باب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض و القوافي، ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما»[275].

تلك هي العلوم التي اشتمل عليها كتاب الرجل، كل علم فيها لازم من لوازم الأدب، والذي بناه على أساسين:

1. الصرف بتمامه، وتمامه بعلم الاشتقاق
2. و النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان.

و حين سمى كتابه " مفتاح العلوم " كان يعني العلوم الأدبية أو التي لها صلة بالأدب، يقول:« وسميته (مفتاح العلوم) وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام:

القسم الأول: في علم لصرف

والقسم الثاني: في علم النحو

والقسم الثالث: في علمي المعاني و البيان»[276].

وفي هذا النص ينزاح من التقسيم الثنائي- الذي ذكرناه سابقا- والذي رأى فيه أن علمي المعاني والبيان كانا مجرد متممين –بتصوره- لعلم النحو، إلى هذا التقسيم الثلاثي الذي أفرد فيه لهما مبحثًا خاصًا، مستقلاً إلى جانب علم الصرف والنحو، ويبرر هذا التحول بقوله:« والذي اقتضى عندي هذا هو أن الغرض الأقدم من علم الأدب لما كان هو الاحتراز عن الخطأ في كلام لعرب، وأردت أن أحصل هذا الغرض، وأنت تعلم أن تحصيل الممكن لك، لا يتأتى بدون معرفة جهات التحصيل و استعمالها ولا جرم أنا حاولنا أن نتلو عليك في أربعة الأنواع المذيلة بأنواع أخر(يريد بالأنواع الأربعة: الصرف والنحو، و المعاني و البيان، والتي ذيلها: بعلم الحد و الاستدلال؛ ويعني به علم المنطق، و العروض و القوافي) مما لابد من معرفته في غرضك، لتقف عليه، ثم الاستعمال بيدك.

وإنما أغنت هذه(يريد العلم بالأنواع الأربعة) لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة:

1. المفرد
2. التأليف
3. كون المركب مطابقًا لما يجب أن يُتكلم له.

وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم، فعلما الصرف والنحو يرجع إليها في المفرد و التأليف، ويرجع إلى علم المعاني و البيان في الأخير، ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد، والنحو بالعكس من ذلك (أي يرجع إلى المركب)...وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف، وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس

---

[275]- السكاكي، مفتاح العلوم،ص:37.

[276]- المصدر نفسه، ص: 39.

التـأليف لا جـرم أنـا قـدمنا الـبعض علـى هـذا الوجـه لنِثـر ترتبـا اسـتحقته طبعـا(أي ترتيـب تفرضـه طبـائع هذه العلوم) ».[277]

وبذلك يقوم منهج السكاكي في كتابه على التمييز بين ثلاثة مستويات، يضطلع ببنائها ويربط بعضها ببعض ثلاثة أنساق من المكونات:

1. **مســـتوى الفـــرد:** وينقســـم هـــذا المســـتوى بـــدوره إلى ثلاثـــة مســـتويات فرعيـــة هـــي" الأصـــوات" و"الأبنية" و " اللغة" يضطلع بتحديدها علم الأصوات و علم الصرف والمعجم على التوالي.

2. **مستوى المركب:** أي مستوى الجمل، وذلك ضمن علم النحو، والذي يضطلع بتحديد البنية التركيبية للعبارة و العلاقات القائمة بين عناصرها.

3. **مستوى المطابقة:** يحدد ضمن هذا المستوى مدى مطابقة المركب لمقتضى لحال وفيه يُسند المعنى "الأصلي" للعبارة بمعونة "قرائن الأحوال" فيكون "استفهامًا" أو "أمرًا" أو"نهيًا "أو "تمنيًا"، وقد يقتضي الحال (المقام) أن يُسند إلى العبارة معنى "فرعي" (أو حالي كما يسميه السكاكي) فيحال المعنى الأصلي "الأمر"؛ مثلاً؛ إلى "الالتماس"أو "الدعاء" و المعنى الأصلي"الاستفهام" إلى "الاستبطاء"؛ مثلاً.

يتقاسم المعنى"الأصلي" و المعنى"الحالي" مكونان؛ فيقوم "علم المعاني" بتحديد المعنى الأول، وعلم "البيان"بتحديد المعنى الثاني. [278]

وتم ترتيب هذه المستويات ترتيبًا منطقيًا؛ فاللفظ المفرد هو الأصل الأول في صرح الأدب، وما يصحبه من أصوات وصرف ومعجم فيقدم على غيره من العلوم، ثم تعقبه الجملة أو التأليف الذي يمثله النحو، ثم يأتي تطابق الكلام لمقتضى الحال فيأتي علم المعاني والبيان.

ثم يضيف ترتيبًا ثاني بين علمي المعاني والبيان، وذلك على أساس أسبقية الأول على الثاني، ويعلل هذه الأسبقية بكون المعاني" المستنبطة " (موضوع علم البيان) تقتضي الانطلاق من المعاني الأصول (موضوع علم المعاني).

ويقترح أحمد المتوكل لمنهج السكاكي في تحليله للعبارة الترسيمة التالية [279]:

أصوات
صرف
معجم

---

[277]- المصدر السابق، ص:40/39.

[278]- ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر العربي الأصول والامتداد، مطبعة الكرامة، ط01، 2006، ص ص:182/181.

[279]- المرجع السابق، ص:183.

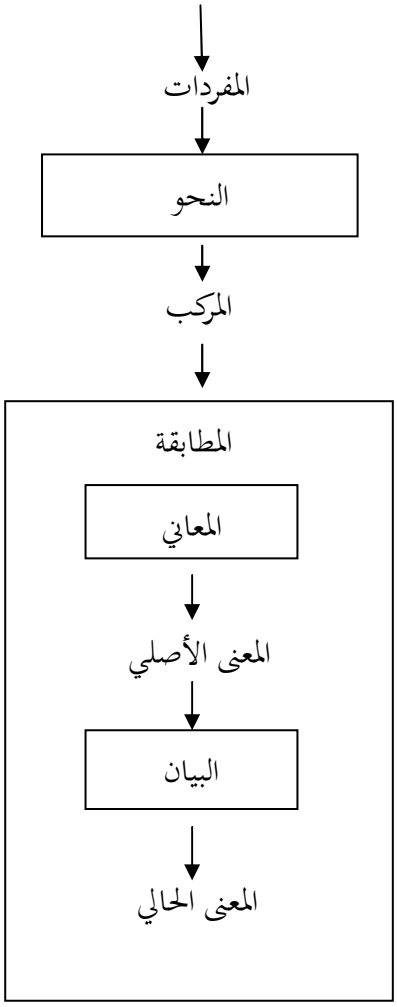

ونشير هنا إلى أن السكاكي لم يذكر "علم البديع" علمًا قائمًا بذاته؛ وإنما جعله تبعا لعلمي المعاني و البيان، فهو مضاف إليهما لاشتراطه معهما في تحسين الكلام ليس غير، فلم يجد السكاكي وجها لاستقلاله عنهما؛ فيقول« وإذ قد تقرر أن البلاغة بمرجعيها (يريد المعاني و البيان) وأن الفصاحة بنوعيها (يريد اللفظية و المعنوية) مما يكسو الكلام حلة التزيين، ويرقيه أعلى درجات التحسين، فههنا وجوه مخصوصة، كثيرا ما يُصار إليها، لقصد تحسين الكلام، فلا علينا أن نشير إلى الأعراف منها(أي الأشهر الأشد شيوعًا) بين العلماء، وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ» [280].

و يوضح لنا هذا تطلع السكاكي إلى إقامة البلاغة علمًا قائمًا بذاته، و الذي يقول فيه القزويني:« ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف في البلاغة من الكتب المشهورة نفعا، لكونه أحسنها ترتيبا ، وأتمها تحريرا، وأكثرها للأصول جمعا» [281].

---

[280]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:532.

[281]- القزويني، تلخيص البلاغة، ص ص:05.

و "**علم الأدب**" في نظر السكاكي هو " **الخطاب السليم الناجع**"، والذي يرى فيه محمد العمري تصورًا مبكرًا لما يسمى حاليا بـ"**علم النص**" [282].

ويذكر السكاكي وظائف "علم الأدب" بقوله:« اعلم أن علم الأدب متى كان الحاصل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع، وشيء من الاصطلاحات، فهو لديك طَرَفَ الثمام[283]، أما إذا خضت فيه لمهمة تبعثك على الاحتراز عن لخطأ في العربية، وسلوك جادة الصواب فيها، اعترض دونك منه أوع تلقى لأدناها عَرَق القربة[284]، ولا سيما إذا انظم إلى همتك الشغف بالتلقي لمراد الله من كلامه، والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهناك يستقبلك منها ما لا يبعد أن يرجعك القهقري»[285].

وفي هذا النص يحدد ثلاث وظائف لعلم الأدب تحدد بحسب الباعث:

- الوظيفة الأولى:المعرفة الأولية بالموضوع، أو الحذلقة ببعض المصطلحات و المفاهيم.
- الوظيفة الثانية:إنتاج النصوص الأدبية؛ أي النصوص السليمة وذلك بالاحتراز من الأخطاء وسلوك طريق الصواب، وهذا والغرض الأول في علم الأدب.
- الوظيفة الثالثة: الطموح إلى تحقيق مزية إضافية للصواب، وهي القدرة على "تلقي مراد الله تعالى" من كلامه؛ أي فهمه وتأويله، وهذا هو المقصد الأسمى.

وقد كان اعتناء السكاكي بالوظيفتين الثانية و الثالثة؛ و اللتان تجعلان "علم الأدب" ذا بعدين:

1. **بعد معياري**: هو الأساس؛ و يتعلق بإنتاج النصوص على وجه الصواب (ملاءمة قواعد اللغة العربية في النحو والصرف)، **و النجاعة** (في مناسبة المقام و الأحوال و التصرف في المعاني حسب المقاصد)؛ وفيه يتجلى **البعد التداولي**.

2. **بعد وصفي**: استعملت فيه عبارة" التلقي" ولعلها تقابل في ذهن السكاكي عبارة أخرى تناسب المستوى الأول (أو الوظيفة الأولى) نفترض أنها "الإنتاج"، وقد وقف السكاكي فعلاً، بعد تقريره قواعد المعاني و البيان يحلل نصًا قرآنيًا تحليلاً بلاغيًا شاملاً [286]، ويعتبر هذا التحليل استثناءًا إذا ما قُورن بالطريقة التقريرية التي عرض بها القواعد البلاغية.[287]

---

[282]– ينظر: محمد العمري، البلاغة العربية أصولها و امتداداتها، ص: 481.

[283]- الثُّمام: نبت معروف في البادية.. والعرب تقول للشيء الذي لا يعسر تناوُله(هو على طَرَف الثُّمام)، وذلك أن الثُّمام لا يطول فيشق تناوُله. لسان العرب، مادة(ثمم).

[284]- عَرَق القِربة: في اللسان : وقيل لقيت منه عَرق القِربة؛ أي شدَّة ومشقة.

[285]- السكاكي ، مفتاح العلوم، ص:482.

[286] -ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص ص:531/527.

[287]- ينظر:محمد العمري، البلاغة العربية أصولها و امتداداتها، ص:483/482.

وبذلك تحل البلاغة (أي علم المعاني و البيان) محل الصدارة في كتاب السكاكي، وتصير العلوم الأخرى – والتي سبقت الإشارة إليها- مساعدة لها ابتداءًا من النحو و انتهاءًا بالمنطق والعروض و القوافي، فـ« ما قدمه السكاكي في النحو و لمنطق والعروض و القافية لم يجلّه أو لم يحقق له أية مكانة بين أعلام تلك العلوم، لأن ما قدمه هناك لا يحمل بصماته بوضوح، وذلك بخلاف صياغته لعمي المعاني والبيان»[288].

و البلاغة عند السكاكي هي"**علم المعاني**"؛ و«هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[289]، وليس "**علم البيان**" غير «شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا لزيادة اعتبار»[290]؛ فهو يجري منه «مجرى المركب من المفرد»[291]، وإن انحاز إلى الاهتمام بمستويات وضوح الدلالة «ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه» [292]؛ فهما يلتقيان في "**الجانب المقصدي**" الذي سمي بـ"**مراعاة للأحوال**" أو"مراعاة للمراد من الكلام".

وبما أن السكاكي اهتم **بالبلاغة المقامية**؛ أي بلاغة "**النجاعة التواصلية**"[293]، أو بعبارة أخرى: علم الأدب، فسنحاول الكشف عن اهتمامه بـ" **أركان التواصل**"؛ أي: كل من المتكلم و السامع، والمقام، وذلك ضمن تناوله لظاهرة "**مقتضى الحال**"، كما سنتناول دراسته لظاهرة "الخبر و الإنشاء" وعلاقتها بنظرية الأفعال الكلام، كما سنتناول دراسته للصور البيانية، وأبعادها التداولية.

المبحث الأول:

عناصر التداول في البلاغة عند السكاكي:

---

[288]-المرجع نفسه، ص:485.

[289]- السكاكي، مفتاح العلوم،ص:247.

[290]- المصدر نفسه، ص:249.

[291]-ن م، ن ص.

[292]– ن م ، ن ص.

[293]-ينظر:محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها،ص:485.

–المتكلم

–السامع

–المقام:

1. **الإسناد الخبري**
2. **الحذف والذكر**
3. **التعريف والتنكير**

– التعريف بالإضمار

– التعريف بالعلمية

– التعريف بالموصولية

– التعريف بالإشارة

– التعريف باللام

– تعريف المسند إليه بالإضافة.

4. **التقديم والتأخير**
5. **تأكيد المسند إليه**
6. **عطف المسند إليه**
7. **قصر المسند إليه**
8. **الالتفات**
9. **الفصل والوصل**
10. **الإيجاز والأطناب**
11. **القصر**

عناصر التداول في بلاغة السكاكي:

أشـرنا في مـا سـبق إلى أن هـدف السـكاكي في كتابـه"مفتـاح العلـوم" هـو وضـع أسـس"**علـم الأدب**"، و هدف هذا الأخير «**الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب**».[294]

وبمـا أن العمـل الأدبي- أو الكـلام عمومًـا- في جـوهره رسـالة لغويـة، موجهـة مـن المـتكلم إلى السـامع، لـذا ينصـب اهتمـام المـتكلم علـى الصـياغة اللغويـة لهـذه الرسـالة، كـي تـؤدي وظيفتهـا وفاعليتهـا عند الطرف الآخر(السامع).

وسنحاول في مايلي الكشف عن دور كل من المتكلم و السامع والمقام من منظور السكاكي، وذلك في إطار الكشف عن الأبعاد التداولية عنده.

1.المتكلم:

جاء في تعريف السكاكي لـ"علم المعاني" في قوله «اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره؛ وأعني بتراكيب الكلام: التراكيب الصادرة عمن له **فضل تمييز و معرفة**، وهي تراكيب **البلغاء**، لا الصادرة عمن سواهم »[295].

و السـكاكي في هـذه العبـارة يشـير إلى ضـرورة أن يكـون الكـلام صـادرًا عـن مـتكلم ذا خصوصـية معينـة؛ وهـي أن يكـون "**بليغًـا**"؛ و لـيس مجـرد مـتكلم عـادي، وقـد سـبق وأن أشـرنا في مبحـث سـابق إلى طبيعـة ومسـتوى اللغـة الـتي اهتمـت بدراسـتها البلاغـة العربيـة؛ فنجـده يحـدد المسـتوى اللغـوي الـذي ينبغـي علـى المـتكلم أن يتحـرك فيـه، وذلـك بتجـاوزه الـدلالات الوضـعية للألفـاظ، أو مـا يسـميه بـ"**أصـل المعنـى**"، حيـث إن اللغـة في مسـتواها العـادي لا **تمـايز** فيهـا بـين المتكلمـين ولا **تفاضـل**، وأن التمـايز والخصوصـية تتضـح وتتجلـى عنـد بـدء الخـروج عـن هـذه الـدلالات، وعـن النظـام النحـوي في صـورته النمطيـة، ويصـبح المـتكلم بـذلك في مرحلـة اختبـار لقدرتـه علـى التعبـير، وعلـى موافقـة كلامـه لمقتضـى الحـال، قـد يخفـق فيهـا وقـد يصـيب، وبالتـالي يكتسـب أسـلوبه صـفة الخصوصـية بقـدر مـا أخفـق أو أصـاب، فيقـول السـكاكي وهـو بصـدد الحـديث عـن المـتكلم وتفـاوت مقتضـى الحـال لديـه:« فتـارة تقتضـى(أي الحـال) مـا لا يفتقـر في تأديتـه إلى أزيـد مـن دلالات وضـعية، وألفـاظ كيـف كانـت، ونظـم لهـا لمجـرد التـأليف بينهـا يخرجهـا عـن حكـم النعيـق، وهـو الـذي سمَّيناه في علـم النحـو **أصـل المعنـى**، ونزلنـاه ههنـا منزلـة

---

[294]-السكاكي، مفتاح العلوم، ص:39.

[295]-المصدر نفسه، ص: 247. التشديد من عندنا.

أصوات الحيوانات وأخرى ما يفتقر في تأديته إلى أزيد، وظاهر أن الخطأ الذي نحن بصدده لا يجامع في الأول أدنى التمييز، فضلا أن يقع من العاقل المتفطن، وإنما مثار الخطأ هو الثاني ..»[296].

كما يشترط السكاكي في الكلام البليغ توفر "**النية**" عند المتكلم أو " **المقصد**" من وراء كلامه، فإذا جاء الكلام عفوياً، دون تأمل ودون قصد؛ فلا ينظر إليه، وذلك لأن«جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو، ولا قيمتها تغلو، ولا نشتري بثمنها، ولا تجري في مساومتها على سننها، ما لم يكن **المستخرج** لها بصيرا بشأنها، والراغب فيها خبيراً بمكانها» [297].

أيضا يربط بين المتكلم و أدائه الكلامي، الذي ما هو إلا نتاج **مخزونه الذهني** من اللغة والأخيلة والمعاني فيتلون أسلوبه باللون الذي يغلب على تفكيره وإحساسه ومعارفه فـ«جميع ما يثبت في الخيال، مما يصل إليه (المبدع) من الخارج، يثبت فيه على نحو ما يتأدى إليه، ويتكرر لديه، ولذلك لما لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر، اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتباً ووضوحاً، فكم من صور تتعانق في الخيال، وهي في آخر ليست تتراءى، وكم صور لا تكاد تلوح في الخيال، وهي في غيره نارٌ على علم»[298].

فيربط بين المتكلم و العلامات التي يستعملها، ويدلل السكاكي على جدوى ما يقوله، بوصف عدد من الأشخاص " للبدر " وهم صاحب سلاح ملك، و صائغ، وصاحب بقر، ومعلم صبية، يقول « فما يشبهه السلاحي: إلاّ بالترس المذهب يرفع عند الملك، ولا يشبهه الصائغ إلا بالسبيكة من الإبريز تفتّر عن وجهها البوتقة، ولا يشبهه البقار إلا بالجبن الأبيض يخرج في قالبه طرياً، ولا يشبهه المعلم إلا برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذي مروءة »[299]، إذ لكل متكلم "**خزانة صور**" حسب تعبيره، ونضيف شاهدًا آخر يورده يؤكد تصوره هذا، و هو اختلاف الأذكياء من أصحاب المهن و الحرف المختلفة؛ في وصف الكلام، فـ«وصف الصيرفي: خير الكلام ما نقدته يد البصيرة، وجلته عين الروية، ووزنته معيار الفصاحة، فلا ينطق فيه بزائف، ولا يسمع فيه ببهرج[300]، ووصف الصائغ:خير الكلام ما أحميته بكير الفكر، وسبكته بمشاعل النظر، وخلصته من خبث الإطناب، فبرز بروز الإبريز، مركباً في معنى وجيز، ووصف الحداد: أحسن الكلام ما نصبت عليه منفاخ الروية، وأشعلت فيه نار البصيرة، ثم أخرجته من فحم الإفحام، ورققته بفطيس الأفهام...»[301]

---

[296]-المصدر السابق، ص:250. التشديد من عندنا.

[297]- المصدر نفسه، ص:331. التشديد من عندنا.

[298]- المصدر نفسه، ص:363.

[299]- المصدر نفسه، ص:364.

[300]-البهرج الباطل و الرديء من الشيء.

[301]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:365/364.

إذن؛ للمتكلم حضور بارز في ذهن السكاكي، فهو يرى أن الصياغة الكلامية ترتبط بحاجته، وحاله (كما ترتبط بحال السامع وحاجته)؛ ويتضح ذلك من قوله:« لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام، بناء على الاستخبار أو الإنكار ...» [302]، ولاشك أن المقام الذي يعنيه هنا **مقام المتكلم**، وأن أساليب الكلام تتبع أغراض المتكلم وأحواله، أما قوله«مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار»[303] فإنه يختص بحال السامع ومقامه؛ وسيتضح ربطه بين" **مقاصد**" المتكلم و الصياغة الكلامية عند دراسة ظاهرة "**مقتضى الحال**"فيما سيأتي من البحث.

كما يشترط السكاكي ضرورة امتلاك المتكلم " **الكفاءة التداولية** " بالإضافة لـ" الكفاءة اللغوية " وذلك من خلال جعل كلامه مناسبًا للمقام أو الحال، ويتضح هذا من قوله « وجب عليك أيها الحريص على ازياد فضلك، المنتصب لاقتداح زناد عقلك، المتفحص عن تفاصيل المزايا التي بها يقع التفاضل، وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق و التناضل-أن ترجع إلى فكرك الصائب، وذهنك الثاقب، وخاطرك اليقظان، و انتباهك العجيب الشان، ناظرا بنور عقلك، وعين بصيرتك، في التصفح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كيفيات مختلفة، وصور متنافية، حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها، فهو الرهان الذي يجرب به الجياد والنضال الذي يعرف به الأيدي الشداد، فتعرف أيما حال يقتضي طي ذكره، و أيما حال يقتضي خلاف ذلك و أيما حال يقتضي تعرفه: مضمرا، أو علما، أو موصولا... » [304].

2.السامع:

الملاحظ أن السكاكي عند الإشارة إلى السامع يُؤثر استخدام مصطلح"السامع" (أو **المخاطب**) دون غيره، وهذا له دلالته الثقافية التي تتمثل في أن النصوص الأدبية كانت إما أن تلقى بلسان صاحبها مشافهة وإما أن يتناقلها الرواة بين الحواضر والبوادي، وبالتالي فإن السامع يتصل بالنص عن طريق السمع فحسب دون القراءة والكتابة إلا في حالات محدودة.

أشرنا أثناء حديثنا عن المتكلم أن يكون "ذا فضل وتمييز ومعرفة"، وتوفر هذه الكفاءة في المتكلم يقتضي الزيادة قي "**كفاءة الإدراكية والتأويلية**" عند السامع– على حد تعبير السكاكي- وهذه الكفاءة تجعله يفرق بين

---

[302]- المصدر نفسه، ص:256.

[303]– ن ص، ن ص.

[304]- المصدر نفسه، ص:265.

التراكيب البليغة، فيعلم أن عبارة:"إن زيدا منطلق"؛ إذا صدرت عن العارف بصياغة الكلام" تقصد نفي الشك"، أو "رد الإنكار"، وأن "زيد منطلق" مجرد إخبار.

فنجده يقول:« وثمن الكلام :أن يوفى من أبلغ الإصغاء، وأحسن الاستماع حقه، وأن يتلقى من القبول له و الاهتزاز بأكمل ما استحقه، ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالما بجهات حسن الكلام، ومعتقدا بأن المتكلم تعمدها في تركيبه للكلام عن علم منه؛ فإن السامع إذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه، وربما أنكره، »[305] ؛ فيؤكد السكاكي في قوله هذا على ضرورة امتلاك السامع **كفاءة تأويلية**؛ بالإضافة للكفاءة اللغوية والبلاغية، والتي تساعده على فهم كلام الموجه إليه من طرف المتكلم.

ثم يقول بعد ذلك:« وكذلك إذا أساء بالمتكلم اعتقاده، ربما نسبه في تركيبه ذاك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة » [306]، ودلل على قوله هذا بـ« ما يروى عن علي، رضي الله عنه، أنه كان يشيع جنازة فقال له قائل:من المتوفِّ؟ بلفظ اسم الفاعل، سائلا عن المتوفَّى فلم يقل: فلان، بل قال: الله؛ ردا لكلامه عليه، مخطئاً إياه، منبهاً له بذلك على أنه كان يجب أن يقول:من المتوفَّى؟»، حيث أساء المتكلم أو أخطأ في استخدام العبارة المناسبة مما أدى إلى **سوء فهم** من المخاطب، وبالتالي كان رده أو إجابته بغير ما كان ينتظر أو يطلب، وهذا يقارب ما وضعه أوستين ضمن شروط الملاءمة [307]، وإن كان السامع في هذا الشاهد يعلم بأن المتكلم أخطأ في اختيار الأسلوب والصيغة المناسبة في سؤاله.

وموقف السكاكي لا ينفصم عن موقف غيره من النقاد والبلاغيين القدامى، في عنايتهم بالسامع كطرف أساسي في تحقيق وجود العمل الأدبي، وفي الضغط على المتكلم في تشكيل خطابه، بما يتفق ومقتضى حاله ومقامه، فموقف السامع –كما يبدو عند السكاكي – موقف سلبي إلى حد ما، ينحصر في جانبي" **الإقناع**" و"**الإمتاع**" دون الأخذ في الاعتبار إعادة صياغة النص صياغة جديدة، فهذا الجانب كان غامضًا لديه – ولدى غيره من البلاغيين – بحيث لا نجد أية إشارات تدل على دور السامع فيه.

و لربما يعود ذلك إلى تلقي النصوص عن طريق السماع مما يؤدى إلى استجابة سريعة للنص أو الرسالة الكلامية، وذلك يعوزها كثير من التأمل والتروي والاسترجاع، ومن ثم تكون أحكام "السامع" انطباعية مباشرة ، مرجعها "**درجة الإقناع**"، وما أثاره النص من انفعالات، وما صادفه من انسجام وتوافق مع حالته القائمة، فإذا كانت هذه حال السامع قديمًا، فمن الطبيعي أن تتمحور

---

[305]-المصدر السابق،ص:332 .

[306]- ن ص، ن ص.

[307]-يمكنك الرجوع إلى الفصل الأول، المبحث الثاني الخاص بالأفعال الكلامية عند أوستين، وذلك في التمهيد الخاص بهذا البحث، الشرطين الأخيرين.

اهتمامات البلاغيين والنقاد حول هذا الجانب السلبي -على حد قول بعض الباحثين- للمتلقي دون غيره

إلا أنه لا أحد ينكر أن الشعراء كثيرا ما كانوا يستجيبون مباشرةً لملاحظات السامعين على قصائدهم، ويشرعون في تعديل بعض عناصرها، بما يتفق ورؤاهم النقدية، ولنذكر على سبيل المثال لا الحصر« أن ذا الرمة كان ينشد بسوق الكناسة في الكوفة إحدى قصائده، فلما انتهى إلى قوله:

إذا غيَّر النأيُ المحبين لم يكد رسيسُ الهوى من حب ميَّة يبرح

صاح به ابن شبرمة: أراه قد برح، وكأنه لم يعجبه التعبير بقوله (لم يكد) فكفَّ ذو الرمة ناقته بزمامها وجعل يتأخر بها، ويفكر ثم عاد فأنشد:

إذا غيَّر النأيُ المحبين لم أجد رسيسَ الهوى من حب ميَّة يبرح »[308]

و نلحظ أن السكاكي أولى السامع عناية كبيرة في عملية الإبداع الأدبي، وجعل قيمة العمل مرتبطة بما يقدمه من "**إفادة**" للسامع، وبما **يثيره** في نفسه من انفعالات وردود فعل متنوعة، وأصبح وجود العمل مرهونا بتحقق هذين الغرضين، وهذا **توجه تداولي صريح**؛ ففي تحديده لمفهوم "علم المعاني"، يرى أن المتكلم عليه أن يحقق جانب "**الفائدة**" وجانب "**الاستحسان**" الذي هو دليل على تأثر هذا السامع « اعلم أن علم المعاني، هو تتبع خواص تراكيب الكلام في **الإفادة** وما يتصل بها من **الاستحسان** وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره »[309]، ويعتقد محمد العمري أن وظيفة الكامنة في قوله:"وغيره" هي "**الوظيفة الإقناعية** " [310]، وهي من أهم الوظائف التداولية.

و أي كلام لم يحقق "**فائدة دلالية**" لدى السامع فهو كلام "**لا غ وباطل**""، ويؤكد ذلك قوله:« من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان، هو أن يفرغ المتكلم في قالب **الفائدة** ما ينطق به تحاشيا عن وصمة **اللاغية** »[311]، أي أن من **شروط نجاح الخطاب** لدى السكاكي أن يقدم فائدة للسامع؛ وهي أهم المبادئ التداولية.

ولكن السكاكي لم يجعل "**الفائدة**" متساوية تمامًا في درجتها عند السامع، بل رأى أن السامعين متفاوتون في تحقيق الفائدة وفي الحاجة إليها، ومن ثم ينبغي على المتكلم أن يفيد السامع بقدر حاجته، فلا يزيد عليها كي لا يصبح عبثا، ولا ينقص منها كي لا يخل بالغرض« فإذا اندفع في الكلام مخبرًا، لزم أن يكون قصده في حكمه

---

[308]- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ : 17.

[309] - السكاكي، مفتاح العلوم ، ص:247.

[310]-محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص: 492.

[311]-السكاكي، مفتاح العلوم، ص:258.

بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك، إفادته للمخاطب، متعاطيا مناطها **بقدر الافتقار**»[312]، وهذا يقارب ما سماه جرايس "**مبدأ الكم** Quantity "– وذلك ضمن مبدئه التداولي"مبدأ التعاون"– الذي فحواه:– لتكن إفادتك على قدر حاجته.

– لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

وقد ربط البلاغيون فصاحة الكلام بإفهام السامع وإفادته، بحيث إذا تعثر في الوصول إلى المعنى، بسبب اختلاف في ترتيب المفردات، أو بسبب عدم ظهور القرائن الدالة على المعنى، أصبح الكلام غير فصيح، وهو ما أسماه السكاكي بـ"**تعقيد الكلام** "وهو« أن يعثر صاحبه فكرك في متصرفه ويُشيكُ طريقك إلى المعنى، و يوعر مذهبك نحوه، حتى يقسم فكرك، ويشعب ظنك، إلى أن لا تدري من أين تتوصل وبأي طريق معناه يتحصل»[313] .

وفي المقابل يرى أن فهم السامع لـ"**المقصود أو القصد**"، وسهولة إدراكه له دون التواء أو غموض يجعل الكلام في مرتبة الفصاحة، وخاليا من التعقيد « وغير المعقد هو: أن يفتح صاحبه لفكرتك الطريق المستوى ويمهده، وإن كان في معاطفَ نصب عليه المنار، وأوْقَدَ الأنوار، حتى تسلكه سلوك المتبين لوجهته وتقطعه قطع الواثق بالبجح[314]في طيته »[315]؛ وبذلك يصبح أيضا؛ من **شروط نجاح الخطاب** لدى السكاكي أن يكون واضحا مفهوما من قبل السامع ولا يكتنفه أي غموض.

وبتتبع مدى اهتمام السكاكي بالسامع نكتشف أن هناك أنماط متعددة لهذا السامع، على الرغم من أنه لم يشر صراحة إلى هذا التعدد، فهو يورد في معظم الأحيان أنماطا تعبيرية لسامع، يتداخل فيها المستوي النفعي بالمستوى الإبداعي، فأحيانا يتحدث عن ردود فعل السامع تجاه جملة خبرية عادية، وأحيانا أخرى؛ يتناول ردود فعله تجاه تراكيب خاصة وأنماط تعبيرية راقية، تبدأ من الذكر الحكيم إلى الشعر إلى المقولات البلاغية وفي كل ذلك يشير إلى مصطلح السامع أو المتلقي على إطلاقه دون تحديد لهويته .

ولكن؛ على الرغم من ذلك؛ فإنه يمكن حصر تلك الأنماط، والكشف عن خصائص كل نمط منها وأهميته، فـ" السكاكي"يتحدث عن أنماط أربعة لهذا المخاطب؛ و هي :

1. المخاطب الخاص.
2. المخاطب العام.

---

[312]- ن م، ن ص.

[313]-المصدر السابق، ص: 526.

[314]- البجح : الفرح .

[315]-المصدر نفسه، ص:527.

3. المخاطب المثالي (الناقد).

4. المخاطب الداخلي.

المخاطب الخاص ؛ وهو من يوجه إليه الخطاب في الخارج لتلقيه والإفادة منه، و السكاكي لا يعول عليه كثيرًا في تذوق النص ونقده، وإنما يكفيه أن يتحقق عنده- أي السامع – درجة الإفهام، والغرض المقصود من توجيه الخطاب إليه، ومن ثم يكون النمط التعبيري متوافقا مع مستواه الثقافي، وحالته وينحصر غالبًا في المستوى "**الإخباري النفعي**"، ومن الإشارات التي يلاحظ فيها هذا النمط قول السكاكي:« فأما السبب في كون الخبر محتملا للصدق والكذب، فهو إمكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما، من حيث إنه حكم مخبر، ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب استفادة المخاطب منه ذلك الحكم، ويسمى هذا: فائدة الخبر»[316]؛ فواضح من حديث السكاكي عن المخاطب أنه لا يقصد به إلا المخاطب الخاص الموجه إليه الخطاب، فهو لا يشترط أن يتوفر فيه قدرات بلاغية معينة، والملاحظ أن الصيغة التعبيرية التي تغلب على هذا النمط هي صيغة الخطاب .

و أما "**المخاطب العام**"؛ فهو ما يطلق عليه اسم المخاطب المجهول ، وقد أشار السكاكي إلى هذا النمط إشارة صريحة حيث يقول:« وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين، ثم يترك إلى غير معين ، كما تقول: فلان لئيم إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك، فلا تريد مخاطبا بعينه كأنك قلت: إن أكرم أو أحسن إليه ، قصد إلى أن سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد ، وأنه في القرآن كثير يحمل قوله تعالى:**(ولَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رءُوسِهِمْ)**[317]على العموم؛ قصدا إلى تفظيع حال المجرمين» [318].

و"**المخاطب المثالي**"؛ وهو الناقد أو ما يسمى بالقارئ العمدة، و الذي يمتلك أدوات النقد ويتتبع خواص تراكيب الكلام، ليكشف عن وجوه الاستحسان فيه وأسرار الجمال، وقد أولى السكاكي هذا النمط عناية خاصة، لأنه من وجهة نظره لا يستطيع أن يتذوق العمل الإبداعي، (و قد أشرنا إليه عند حديثنا عن القدرة التأويلية لدى السامع قبل صفحات)، و الذي لا يستمتع به سوى من امتلك الذوق الرفيع والحس الناقد يقول:« وثمن الكلام: أن يوفى من أبلغ الإصغاء، وأحسن الاستماع حقه، وأن يتلقى من القبول له، و الاهتزاز بأكمل ما استحقه، ولا يقع ذلك ما لم يكن

---

[316]-المصدر السابق، ص:254.

[317]- سورة السجدة، آية: 21.

[318]-السكاكي، مفتاح العلوم ، ص:271 .

السامع عالما بجهات حسن الكلام، ومعتقدا بأن المتكلم تعمدها في تركيبه للكلام عن علم منه...»[319].

و السامع أو "**المخاطب الصوري**" ؛ فهو المتلقي الذي يكون في تصور المتكلم أثناء عملية الإبداع الفني أو الإنتاج الكلامي، ويتم ذلك إما بتجريد متلق من ذات المتكلم فيأخذ في مخاطبته ومحاورته، أو متلق متصور يستحضره في خطابه ليشاركه في عملية نسج التركيب اللغوي، ومما لاشك فيه أن وجود المتلقي الداخلي في الصياغة لا يتعارض مع وجود متلق آخر خارج الصياغة، بل إن الأخير وجوده قائم بالضرورة كي يؤتي العمل الأدبي ثماره، والمتلقي الداخلي وظيفته تعبيرية بالدرجة الأولى، أو هو "تكنيك " فني يقوم به المبدع أو المتكلم كي يفرغ الشحنات الدلالية والانفعالية التي تجيش بها نفسه، فيضفي بذلك على النص بعدًا حركيًا ودراميًا بالغ الأثر، وحضور المتلقي الداخلي عند السكاكي، يتضح من خلال تناوله لموضوعات الحذف، والاستفهام، والالتفات والفصل والتعريف والتنكير، فيورد مثلاً؛ في الالتفات أبيات امرئ القيس:

تَطَاولَ ليلُكَ بالأثْمُدِ ونامَ الخَليُّ ولم ترقـدِ

وباتَ وباتتْ له ليلةٌ كليلةِ ذي العاثرِ الأَرْمَدِ

وذلك عن نبأ جاءني وخُبّرتُه عن أبي الأسودِ

حيث التفت من الحكاية إلى الخطاب إلي الغيبة، ويقول:«فعل ذلك منبها في التفاته الأول على أن **نفسه** وقت ورود النبأ عليها، ولهت وله الثكلى، فأقامها **مقام المصاب** الذي لا يتسلى بعض التسلي إلاّ بتفجُّع الملوك له، وتحزنهم عليه، وأخذ يخاطبه بـ: «تطاول ليلك" تسليةً... » [320].

وكذلك يعلق على قول الشاعر :

زعم العواذلُ أنني في غمرةٍ صَدَقوا ، ولكن غَمْرَتي لا تنجلي

« لم يعطف صدقوا على زعم العواذل للاستئناف، وقد أصاب المحز؛ وذلك أنه حين أبدى الشكاية عن جماعات العذل بقوله:"زعم العواذل أنني في غمرة"؛ فكان مما يحرك السامع عادة، ليسأل:هل صدقوا في ذلك أم كذبوا؟ صار هذا السؤال مقتضى الحال، فبنى عليه..» [321].

كما ينصح السكاكي المتكلم بضرورة مراعاة "**حال السامع**" التي تستدعى الإفهام، والتي قسمها إلى ثلاثة أقسام: حال خالي الذهن من الحكم، وحال المتردد في قبول الحكم، وحال المنكر للحكم، وكل حالة تحتاج

---

[319]- المصدر نفسه، ص:332.

[320]- السكاكي، مفتاح العلوم ، ص: 302 .

[321]- المصدر نفسه، ص:372.

إلى أسلوب معين في مخاطبتها، وفي نقل الخبر إليها؛ فـ«إذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده، و ينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتًا أو انتفاءً، كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكن لمصادفته إياه خاليا ... وإذا ألقاها إلى طالب لها، متحير طرفاها عنده، دون الاستناد، فهو منه بين بين، لينقذه عن ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللام في الجملة أو أن... وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه، ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدا بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده»[322]؛ وفي هذا أيضا توجه تداولي.

3.المقام:

يقول السكاكي محددًا بعض المقامات مشيرًا إلى ضرورة تنوع الكلام بتنوعها:«لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناءا على الاستخبار والإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار ، جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[323]؛ ولاشك أن المقام الذي يعنيه هنا **مقام "المتكلم"**، وأن أساليب الكلام تتبع **أغراض المتكلم** و"**مقاصده**" وأحواله؛ و في هذا يتجلى التوجه التداولي في بلاغة السكاكي؛ إذ يرى أنه من الضرورة مناسبة الكلام **للمقام** و**قصد المتكلم** وحاجاته، مما يعكس الجانب النفعي في الخطاب.

وفي حديثه عن المقامات يربط بين المقام وبناء الكلام وتركيبه (الاستخبار والإنكار..)، ثم يربط مقامه بالمستوى الذهني والتفكيري للمتلقي والسامع، وهذه **المقامات** مصنفة بحسب:

1- المقاصد: التشكر ، الشكلية .... إلخ

2- المخاطب: بناء الكلام على استخبار أو إنكار الكلام مع الذكي أو الغبي.

3-سياق المقال: مقام الكلمة مع الكلمة، وذلك في قوله:« ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام »[324].

ويتضح من ذلك أن "المتكلم" ينسج خطابه وفق حضور "السامع" في ذهنه، ووفق حالته التي استشعرها واستشفها بفطنته، قبل توجيه الخطاب إليه، ولكنه إذا أخطأ في تقديره لحالة السامع ومقامه، فإنه يخطئ في تحقيق الفائدة عنده، لذا فإنه ينبغي عليه أن يتعرف على طبائع الناس أو

---

[322]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:258.

[323]- المصدر نفسه، ص: 256.

[324]- ن م، ن ص.

السامعين وميولهم وأحوالهم النفسية والثقافية، ليتمكن بمعرفته تلك من تشخيص الحالة التي أمامه، ومن ثم يبث إليها الخطاب بما يتوافق معها؛ أي أن يمتلك كفاءة تداولية تخوله لجعل كلامه **مطابقًا لمقتضى الحال**؛ فهو يرى أن « ارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، و هو الذي نسميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحلِّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة»[325]؛ وبقوله هذا يرى أنه لابد على "المتكلم" أن يكون له **كفاءة تداولية** تسمح له و تعينه على معرفة ما يناسب المقام و أحوال "السامع" و متطلباته من كلام، لكي يلقى كلامه **القبول** و**الرضا** من قبل هذا السامع، وبالتالي **نجاحه** في خطابه.

ومقولة " **مراعاة الكلام لمقتضى الحال** "، التي تتردد كثيرًا عند السكاكي تربط بين النص أو الصياغة الكلامية و "المتكلم"، وبينها وبين المخاطب أيضا، لكنها عند السكاكي تتجاوز ذلك لتشمل أحوالاً أربعة هي: **حال "المتكلم"**، و**حال "السامع"**، و**البناء الداخلي** (أو الصياغة اللغوية)، و**المقام الخارجي**، وهو يؤكد على ذلك من خلال تحليلاته لأحوال الإسناد الخبري وأغراضه « أما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه، فهي إذا كان السامع مستحضرًا له عارفًا منك القصد إليه عند ذكر المسند، والترك راجع إما لضيق المقام (**المقام الخارجي**) وإما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (**البناء الداخلي**)، وإما للتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين، (**حال السامع**)، وأما لإيهام أن في تركه تطهيرا للسان عنه أو تطهيرا له على لسانك، وأما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست إليه الحاجة (**حال المتكلم**)»[326]؛ و بمراعاته هذه الأحوال يتجلى مراعاة السكاكي **للجوانب التداولية** في الخطاب.

وقد يتجاوز السكاكي مجرد "**مراعاة الحال**" عند الإنتاج الأدبي، إلى أخذها في الاعتبار عند الحكم على الكلام أو على صاحبه، وأن "المتكلم" بقدر ما يوفق في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره، يكون الحكم له بالحذق، والأستاذية، لذا فهو يشدد على ضرورة تزود المتكلم بمعرفة هذه **الأحوال**، ومتطلباتها، كي يصادف قوله ما يختلج في نفسه من مشاعر وأحاسيس ودلالات.

---

[325]- المصدر السابق، ص:256.

[326]- المصدر نفسه، ص:265.

ومن ثم تجد **قبولاً** عند "السامع"، لما تحمله من صدق في التعبير، وتوافق في الأداء «لما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال، وعلى لا انطباقه، وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك، المنتصب لاقتداح زناد عقلك، المتفحص عن تفاصيل المزايا، التي بها يقع التفاضل، وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق و التناضل، أن ترجع إلى فكرك الصائب، وذهنك الثاقب، وخاطرك اليقظان، وانتباهك العجيب الشان، ناظرًا بنور عقلك، وعين بصيرتك، في التصفح لمتقضيات الأحوال، في إيراد المسند إليه على كيفيات مختلفة، وصور متنافية، حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها ... »[327]، وهنا أيضا يؤكد لضرورة امتلاكه **للكفاءة التداولية** بمعرفة ما يناسب المقام من كلام.

و مقياس الكلام في باب **الحسن** و**القبول** هو مناسبة الكلام بما يليق به؛ أي "**مقتضى الحال**"، فـ«إن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيصات، فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب، أعني طي جمل عن البين ولا طيها، فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك»[328].

و هو ما أجمله السكاكي من **أحوال ومقتضيات**، و فصله على مدار أربعة فنون تمثل"علم المعاني":

- الفن الأول: في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري.
- الفن الثاني: في تفصيل اعتبارات المسند إليه.
- الفن الثالث: في تفصيل اعتبارات المسند.
- الفن الرابع: في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإنجاز والإطناب.[329]

والتي سنفصل فيها، محاولين رصد أهم **الأبعاد التداولية** لهذه الفنون على حد تعبير السكاكي، وقبل البدء في هذه الدراسة أود أن نشير أننا سندرس الفن الثاني والثالث بالإضافة إلى الفصل الخاص باعتبارات الفعل وما يتعلق به تحت دراسة موحدة؛ أتناول فيها:

– الحذف والذكر

---

[327]- السكاكي، مفتاح العلوم ، ص:265.

[328]– المصدر نفسه، ص:256 /257.

[329]- المصدر نفسه، ص:257.

– التعريف والتنكير

– التقديم والتأخير.

بالإضافة إلى اعتبارات أخرى خاصة بالمسند إليه؛ كتأكيد المسند إليه، عطفه ، قصره على المسند؛ ثم أتناول ظاهرة "الالتفات"، والفن الرابع الخاص بـ"الفصل والوصل"و "الإيجاز، والإطناب"؛ وهذه تمثل الفنون والأساليب البلاغية التي ضمنها السكاكي "علم المعاني"، وفيما يلي نحاول الكشف عن الأبعاد التداولية في تحليله وعرضه لهذه الأساليب، متبعين في ذلك نفس ترتيب السكاكي في عرضه لها.

الفن الأول:في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري: (أحوال الإسناد الخبري):

يفصل السكاكي في أحوال الإسناد الخبري، وأول هذه الأصناف "الخبر الابتدائي" يقول:«من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان، هو أن يفرغ المتكلم في قالب **الإفادة** ما ينطبق تحاشيًا عن **وصمة اللاغية**، فإذا اندفع في الكلام مخبرًا، لزم أن يكون **قصده** في حكمه بالمسند إليه في خبره ذلك، **إفادته للمخاطب**، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار»[330]؛ يشير السكاكي إلى أن الكلام إذا لم يحمل ما هو مفيد وجيد لـ"السامع" فهو **لاغٍ وباطل**، فقد أشار إلى **قصد** "المتكلم" **إفادة** "السامع" وهما من أهم المبادئ التداولية، وبذلك أيضا يشير إلى الشروط التداولية التي تجعل الخطاب ناجحًا.

ثم يضيف السكاكي« فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو **خالي الذهن** مما يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده، و ينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء،كفى في ذلك الانتقاش حكمه، و**يتمكن** لمصادقته إياه خاليا»[331]؛ يتضح من كلام "السكاكي" أنه إذا بث الكلام من "متكلم " إلى "سامع"**خالي الذهن**" ؛ أي "سامع" يجهل ما المعلومات التي سيقدمها "المتكلم "؛ فهي معلومات جديدة بالنسبة إليه كما أنه لا يحمل أي اعتراض عليها؛ فإن كلام "المتكلم" سيكون مقنعًا و مؤثرًا أكثر، وهذا ما أشار إليه بأن **المعنى يتمكن** لمصادفة ذهنه خاليًا؛ وهو بذلك يشير **الحالة الإدراكية** و**الذهنية** لنوع معين من **السامعين**[332].

---

[330]- المصدر السابق، ص:258.

[331]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:258.

[332]-في إطار مقارنة الاقتراح الوارد في البلاغة العربية والاقتراح الذي يقدمه فان ديك في إطار النص الوظيفي و التداولي، نلاحظ أن"بؤرة التتميم" في الاقتراح الوظيفي التداولي يمكن ربطها بما ورد في البلاغة العربية عن "الخبر الابتدائي"؛ و"بؤرة التتميم"هي بؤرة ترتبط بالمعلومة التي تكتفي بإتمام معلومات المخاطب. ينظر أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص:47.

ثم يضيف «فتستغني الجملة عن مؤكدات الحكم وسمي هذا النوع من الخبر:ابتدائيا»[333]؛ حيث يرشد"المتكلم" إلى ما يناسب هذه الحالة الإدراكية لهذا النوع من المستمعين، وهو أن يكون كلامه خاليًا من المؤكدات.

النوع أو الصنف الثاني من الخبر؛ هو "**الخبر الطلبي**"؛ وفيه يقول: «وإذا ألقاها إلى طالب لها، متحير طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين، لينقذه عن **ورطة الحيرة**، استحسن **تقوية المنفذ** بإدخال اللام في الجملة، أو إن كنحو لزيد عارف وإن زيدا عارفا»[334]؛ وفي قوله هذا يشير أيضا إلى حالة ذهنية أخرى، يكون فيها "السامع" يعلم الخبر الذي سيفيده به المتكلم إلا أن غير متأكد منه ؛فهو في شك و حيرة منه، وفي هذه الحالة يجب على المتكلم أن يعمد إلى استخدام إحدى أدوات التأكيد كـ(اللام)، أو(إن)، حيث تستعمل هذه الأدوات لزيادة تأكيد الخبر.

"**الخبر الإنكاري**"؛ وهو الصنف الثالث؛ وفيه يصرح السكاكي بقوله:«وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه، ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدًا بحسب ما أشرب **المخالف** الإنكار في **اعتقاده**، كنحو:"إني صادق"، لمن ينكر صدقك إنكارًا، "وإني لصادق" لمن يبالغ في إنكار صدقك، "و الله إني لصادق على هذا "، وإن شئت فتأمل كلام رب العزة علت كلمته:**(إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُما فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ)**[335]، حيث قال أولاً: **(إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ)**. وقال ثانيا:**(إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ)**»[336] ؛ وفي "الخبر الإنكاري" يكون "السامع" منكرًا لما يقوله "المتكلم" أو ما ينقله إليه من معلومات؛ وفي هذه الحالة لابد أن يجعل "المتكلم " أدوات التأكيد، ويختلف قدر أدوات التأكيد التي يستعملها بقدر إنكار" السامع"؛حيث يسعى المتكلم لتحقيق غرض تداولي وهو محاولة **تغيير اعتقاد** أو حكم السامع والتأثير فيه؛ ويتضح ذلك من أمثلته التالية؛ ففي قولك:"إني صادق"لمن ينكر صدقك، حيث استعمل في هذه الجملة أداة تأكيد واحدة، وفي قولك:"وإني لصادق"، أستعمل في هذه الجملة أداتان لتأكيد، وهي (إن) و(اللام)، وفي قولك: "و الله إنّي لصادق"، استعمل القسم واللام والأداة (أن)، و بهذا يقارب السكاكي ما يعرف بمعايير سيرل بـ"**درجة الشدة للغرض المتضمن في القول**".

---

[333]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:258. التشديد من عندنا.

[334]- المصدر نفسه، ص:258

[335]- سورة يس، الآيات: 14-16.

[336]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 259/258. التشديد من عندنا.

وقد يخرج الكلام عن هذه الحالات الثلاث للكلام، وهو ما يسمى" **إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر** "ليؤدي **معاني جديدة، وأغراض ومقاصد** معينة لـ"المتكلم"، وفي هذا النوع من الكلام يقول"السكاكي":« إنك ترى المفلقين[337]السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا ، وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية، وبلازم فائدتها علمًا محل الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة، وإن شئت فعليك بكلام رب العزة **(وَلَقَدْ عَلِمُوا لِمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ في الآخرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ ما شَرَوْا بِهِ أَنفَسهُم لوكَانوا يَعْلَمُونَ)**[338]، كيف تجد صدْرَه يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسَمي، وآخره ينفيه عنهم، حيث لم يعلموا بعلمهم»[339]، وفي هذا المقام يتعامل"المتكلم" مع "السامع" العالم بالخبر كما يتعامل معه على أساس أنه لا يعلم، وذلك **قصد تجهيله**، و في ذلك تحقيق لوظيفة تداولية.

كما «قد يقيمون من لا يكون سائلاً مقام من يسأل، فلا يميزون في صياغة التركيب للكلام بينهما، وإنما يصبون لهما في قالب واحد، إذا كانوا قدموا إليه ما يلوح مثله للنفس اليقظى بحكم ذلك الخبر، فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب المتحير، يتميل بين إقدام للتلويح، وإحجام لعدم التصريح»[340].

ويشير السكاكي إلى مقامٍ آخر، وفيه« ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه، إذا رأوا عليه شيئا من ملابس الإنكار، فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد، كقولك لمن تصدى لمقاومة مكاوح أمامه، غير متدبر، مغترًا بما كذبته النفس من سهولة تأتيها له، إن أمامك مكاوحا لك »[341]،وهذا مقام يلحظ فيه "المتكلم" أن "السامع" منكر للخبر، فيسوق له هذا الخبر خاليًا من المؤكدات، وكأنه بهذا الأسلوب يشير إلى أن هذا الخبر معلوم ولا يحتاج إلى إنكار، فهم« يقبلون هذه القضية مع المنكر إذا كان معه ما إذا تأمله أرتدع عن الإنكار، فيقولون لمنكر الإسلام: الإسلام حق»[342].

ولهذا النوع من الكلام تأثير كبير على "السامع"، حيث يقول السكاكي:« وهذا النوع أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر متى وقع عند النظار موقعه **استهش الأنفس، وأنق الإسماع، وهز القرائح، ونشّط الأذهان** »[343]، وفيه تظهر الأبعاد التداولية لهذا النوع من الكلام.

---

[337]- المفلقين: يقال: أفلق فلان اليوم وهو مفلق، إذا جاء بعجب، وشاعر مفلق: مجيد، يجيء العجائب في شعره، وأفلق في الأمر إذا كان حاذقًا به.اللسان مادة(فلق).

[338]–سورة البقرة، الآية:102.

[339]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:260/259.

[340]- المصدر نفسه، ص:260.

[341]- المصدر السابق، ص:263/262.

[342]- المصدر نفسه ، ص:263.

[343]– ن م، ن ص. التشديد من عندنا.

الحذف والذكر:

في تمهيده لتناول هذه الظاهرة الأسلوبية الخاصة بتفصيل اعتبارات المسند إليه؛ يشير إلى أنه على "المتكلم" أن يعرف« أيما حال يقتضي طي ذكره (يقصد المسند إليه)، و أيما حال يقتضي خلاف ذلك، و أيما حال يقتضي تعرفه: مضمرًا، أو علمًا أو موصولاً، أو اسم إشارة، أو معرفًا باللام، أو بالإضافة، و أيما حال يقتضي تعقيبه بشيء من التوابع الخمسة، والفصل، و أيما حال يقتضي تنكره، و أيما حال يقتضي تقديمه على المسند، و أيما حال يقتضي تأخيره عنه، و أيما حال يقتضي تأخيره عنه، و أيما حال يقتضي تخصيصه أو إطلاقه حال التنكير، و أيما حال يقتضي قصره على الخير »[344]؛ وكذا الحال في بداية الفن الخاص في اعتبارات المسند، فينبغي على "المتكلم" أن يعرف هذه المقتضيات والمقام الذي يلاءم كل حالة منها، أي أن على المتكلم أن يراعي الشروط التداولية الخاصة بمقام استعمال كل خاصية بلاغية من تقديم أو تأخير أو تعريف أو تنكير ...؛ وتفصيل هذه المقتضيات كالآتي:

فالحالة التي تقتضي وتلزم **حذف المسند إليه**؛ فهي« إذا كان **السامع مستحضرا له، عارفا منك القصد إليه** عند ذكر المسند»[345]؛ أي أن"المتكلم" لا يحذف المسند إليه؛ إلا إذا علم أن "**السامع**" يستحضر هذا المحذوف في ذهنه ، وبذلك ينطلق المتكلم **مما هو معلوم ومشترك بينه** وبين "**السامع**"، فمن الخصائص التداولية لهذا الأسلوب أن يكون المحذوف معلومًا من قبل السامع.

ثم يشير إلى الأغراض و **المقاصد** من وراء حذف المسند إليه؛ بقوله:« والترك راجع إما لضيق المقام، وإما الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإما لتخييل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشاهدين، وإما لإيهام أن في تركه تطهير اللسان عنه، أو تطهيرا له عن لسانك، وإما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل الإنكار إن مست إليه الحاجة، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة كقولك خالق كما يشاء فاعل كما يريد، أو ادعاء، وأما لأن الاستعمال وارد على تركه، أو ترك نظائره، كقولهم:" نعم الرجل زيد" على قول من يرى أصل الكلام :"نعم الرجل هو زيد" »[346]؛ فيكون الحذف لاعتبارات تعود إلى "المتكلم" و**قصده**، فقد يقصد في تركه المسند إليه جعل "السامع" يُعمل فكره لمعرفة المحذوف، كما قد يقصد

---

[344]- المصدر نفسه، ص:260.

[345]-المصدر السابق، ص:265.التشديد من عندنا.

[346]-- المصدر نفسه، ص:265/266.

من حذفه أيضا تطهير لسانه منه ومن ذكره، كما يعتبر عدم التصريح بالمحذوف كي **يستطيع "المتكلم" إنكاره**، إن دعت إلى ذلك الحاجة، كما قد يكون الحذف راجعًا لعرف الاستعمال.

والحالة المقتضية **لحذف المسند** فهي: إذا تعلق بتركه غرض إما إتباع الاستعمال أو **العرف اللغوي**، وإما **بقصد الاختصار** والاحتراز من العبث؛ كما في قوله عز من قائل:**(أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ)**[347]؛ إذا حملته على تقدير: النار شر من ذلكم.

كما قد يكون ذا **غاية تداولية**؛ وهي **اختبار "السامع"**، هل يتنبه عند قرائن الأحوال، أو ما مقدار تنبه عندها.[348]

أما بالنسبة لحذف الفعل فمن الأحوال المقتضية لترك الفعل؛ ولاعتبار تداولي **تخاطبي**؛ أن يكون الكلام جوابًا لسؤال واقع؛ نحو أن يُسمع منك: "يكتب القرآن لي"، فتُسأل:"من يكتبه" ؟، فتَقول:زيد؛ فيكون الحال أو المقام مغنية عن ذكر (يكتب)، أو جواب لسؤال مقدر، مثل أن يقول: يكتب القرآن لي زيد.[349]

وفي الحالة المقتضية لترك و**حذف مفعول** فهو؛ القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره "السامع" على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار؛ وذلك كي لا يسيء السامع فهمه، وبذلك يراعي جانبًا تداولي، و يشير السكاكي إلى أنه أحد أنواع سحر الكلام حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى.

وقد يحذف أيضا؛ **لاستهجان ذكره**، كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأيت منه ولا رأى مني؛ يعني العورة [350]، وذلك **تأدبًا** في خطابها.

وأما إذا انتقلنا لحالات الذكر و الإثبات؛ فإنه يمكننا أن نرجع الحالات التي تقتضي أن يثبت ويذكر فيها المسند إليها لعدة أغراض و **مقاصد "تداولية"**، من ذلك أن يذكر احتياطًا؛ وذلك بإحضاره إلى **ذهن "السامع"** لقلة الاعتماد بالقرائن، و **لمساعدة "السامع"** في **فهم المقصود**، أو لتنبيه على **غباوة "السامع"**،كما قد يكون لزيادة الإيضاح والتقرير لدى"السامع".

أو لأن في ذكره **تعظيمًا** للمذكور، أو **إهانة له** كما يكون في بعض الأسامي، أو يذكر **تبركًا به** أو استلذاذًا له،كما يقول الموحد:" الله خالق كل شيء ورازق كل حي" وهي ترجع لـ"**المتكلم**".

---

[347]- سورة الحج، الآية:72.

[348]- المصدر نفسه، ص:307.

[349]- ينظر المصدر السابق، ص:330.

[350] - المصدر نفسه، ص:335/334.

كما قد يكون لاعتبار ومقامٍ آخر، يكون فيه إصغاء "**السامع**" مطلوبَ "المتكلم" ومحبوبًا له؛ فيبسط "المتكلم" في الكلام، وعلى هذا قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: **(هِيَ عَصَايَ أَتَوَكأ عَلَيْها وأَهُشُّ بهَا على غَنَمِي وَلِي فِيهَا مآَربُ أخرى﴾**[351]، حين قال له الله تعالى:**(ومَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ)**[352]، وكان يكفي في الجواب أن يقول: "هي عصاي "؛ لكنه ذكر المسند إليه وهو الضمير في قوله حبًا في إطالة الكلام، أو ربما لم يكتف موسى بذكر المسند إليه بل أعقب ذلك بذكر أوصاف لم يُسأل عنها.

أيضا في قوله تعالى:**(نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لها عاكفِين)**[353]،فقد بسطوا الكلام ابتهاجًا منهم بعبادة الأصنام، و افتخارا بمواظبتها، منحرفين عن الجواب المطابق المختصر؛ فقد كان يكفي أن يقولوا:"نعبد أصنامًا".

وقد يكون الذكر المسند إليه، متصرفًا إلى "المتكلم" فيما إذا **قصد تعظيم** المسند إليه أو **قصد التبرك** بالمذكور، أو كان في ورود المذكور في الكلام **تلذذًا** لـ"المتكلم ". [354]

ومن دواعي **ذكر المسند** التداولية أيضا؛ التعريض **بغباوة "السامع"**، أو أن "المتكلم" **يستلذ** بذكره.

التعريف والتنكير:

وقد فصل السكاكي حالات التعريف في المسند إليه؛ وهي كالآتي:

1 التعريف بالإضمار:

حدد السكاكي أن **مقام الحكاية** يمثل المقام الأساسي في الإضمار؛ كقول الشاعر:

أنا الذي تجدوني في صدورهم لا أرتقي صدْرًا منها ولا أَرِدُ

أو **مقام "خطاب"** كقول الشاعر:

يا ابِنَ الأكارمِ مِنْ عَدْنَانَ قَدْ عَلِمُوا وتالدَ المجد بين العمِّ والخالِ

أنتَ الذي تُنْزِلُ الأَيَّامَ مَنْزِلهَاَ وتُمْسِكُ الأَرْضَ مِنْ خَسْفٍ وزلزَالِ

وضمير الخطاب حقه أن يكون مع مخاطب معين ثم يترك إلى غير معين،كما تقول:" فلان لئيم إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك"؛ ففي قولك هذا لا تريد مخاطبًا بعينه؛ حيث يكون **القصد** من هذا هو أن تبين أن سوء معاملته لا تختص بواحد دون آخر؛ وكأنك قلت: "إن أكرم أو أحسن إليه"؛ دون تعين.

---

[351]-سورة طه، الآية:18.

[352]- سورة طه، الآية:17.

[353]-سورة الشعراء، الآية:71.

[354]-ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم ، ص:268.

ومثله في القرآن الكريم قوله تعالى:**(ولَوْ تَرَى إِذْ المجْرِمُونَ نَاكِسُو رءُوسِهِمْ)**[355]، على **"العموم" قصدا** إلى **تفظيع حال المجرمين**، وأنها قد بلغت من الظهور إلى حيث يمتنع خفاؤها ألبتة؛ فلا تختص رؤية راء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية فهو **مخاطبٌ** في هذا الخطاب، وقد تنبه "السكاكي" إلى شيوع هذه الظاهرة في القرآن الكريم بشكل واسع؛ لأن فائدة القرآن لا تختص بمخاطب بعينه أو شخص بعينه، وإنما تعم فائدته جميع المخاطبين دون تخصيص أو تعيين.

كما يمكن أن يكون المسند إليه في **ذهن "السامع"**؛ أي أنه معلوم لديه؛ فإن "المتكلم" يضمره لكونه مذكورًا أو حاضرًا في ذهن "السامع"، أو أن قرائن الأحوال تساعده على معرفة المضمر، وهو بذلك يشير في تحليله إلى الخصائص التداولية لهذا الأسلوب من الكلام. [356]

2 التعريف بالعلمية :

يقول"السكاكي":«وأما الحالة التي تقتضي كونه علمًا، فهي إذا كان المقام مقام إحضار له بعينه في ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه»[357]؛ أي أن"المتكلم" يقصد أن يحضره ويبيّنه لـ"السامع"، كقوله تعالى:**(تَبّت يَدَا أبي لَهَبٍ)**[358].

أو يكون في مقام ي**قصد** فيه المتكلم **تعظيم** أو **تحقير** اسم العلم المذكور، أو أن "المتكلم "**يقصد التبرك**، أو أنه يستلذ أو يحبذ ذكره، وهذه من **المقاصد** أو **الأغراض البلاغية والتداولية** في هذا الأسلوب البلاغي.

3 التعريف بالموصولية :

إن التعامل مع اسم الموصول يفترض وجود دلالة في الفضاء معروفة لدى "السامع" مسبقًا، بناء على **علاقة سابقة** بين طرفي **عملية التكلم**.

وهذه الدلالة تتحدد بعناصر جملة الصلة في الكلام، لأن من شروط صلة الموصول« أن تكون معلومة للمخاطب في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول ، لأن القصد من الصلة تعريف الموصول بما يعلمه المخاطب من حالة ليصح الإخبار عنه » [359].

و كان تعامل السكاكي مع اسم الموصول بناء على **"العرف اللغوي"**، وهو ضرورة علم "السامع" مسبقًا بمفهوم الصلة، كي يصح استخدام اسم الموصول؛ فيرى أن اسم الموصول يستخدم في الكلام « متى **صح إحضاره في ذهن السامع** بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه،

---

[355]- سورة السجدة، الآية:12.

[356]-ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم ، ص:271.

[357]-المصدر نفسه، ص:270.

[358]-سورة المسد، الآية:01.

[359] - عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص: 30.

واتصل بإحضاره بهذا الوجه غرض مثل: **أن لا يكون لك منه أمر معلوم سواه**، أو **لمخاطبك** ، فتقول:" الذي كان معك أمس لا أعرفه "، "والذي كان معنا أمس رجل عالم فأعرفه"، أو"الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم"، أو لا تعرفهم، أو لا نعرفهم"»[360]، فينطلق "المتكلم" من **المعلومات المشتركة** بينه وبين "السامع"، وهو في هذا يشير إلى البعد التداولي لاستعمال اسم الموصول.

كما قد يستعمل اسم الموصول **لأغراض** ومقاصد **تخص"المتكلم"**؛ والذي قد **يستهجن** التصريح بالاسم فيشير إليه، كما قد **يقصد** زيادة التقرير كما في قوله تعالى:**(وراوَدَتْهُ التي هو في بَيْتِهَا عن نفسه)**[361].

و يحكي السكاكي عن شريح « أن رجلا أقر عنده بشيء، ثم رجع ينكر، فقال له شريح:"شهد عليك ابن أخت خالتك"، آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح **بنسبة من الحماقة** إلى المنكر، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعنق في ربقة الكذب لا محالة، أو للتهمة»[362].

و يشير السكاكي في قوله هذا إلى ما يعرف عند بعض التداوليين "**بحفظ ماء الوجه**"؛ فقد فضل شريح عدم التصريح كي لا يحرج "السامع"، بأنه أحمق وقد أنكر بعد أن أقر بأنه كاذب؛ لذا فضل هذا الأسلوب من الحديث.

كما يروي حادثة أخرى لشريح نفسه؛ جاء فيها: « أن عدي بن رطأة أتاه ومعه امرأة له من أهل الكوفة يخاصمها، فلما جلس بين يدي شريح قال عدي: أين أنت؟ قال: بينك وبين الحائط. قال: إني امرؤ من أهل الشام.قال: بعيد سحيق.قال: وإني قدمت العراق. قال:خير مقدم. قال: وتزوجت هذه. قال:بالرفاء والبنين.قال: وإنها ولدت غلامًا. قال: ليهنك الفارس. قال: وأردت أن أقلها إلى داري. قال: المرء أحق بأهله. قال:قد كنت شرطت لها وكرها.قال:الشرط أملك. قال:اقض بيننا. قال:فعلت.قال:فعلى من قضيت؟ قال: على ابن أمك.

عدل شريح عن لفظ "عليك" **لئلا يواجهه بالتصريح على ما يشق على المخاصم من القضاء عليه**»[363]، حيث عدل أيضا في هذا المقام عن التصريح **بقصده**؛كي لا يشق على "السامع" وذلك تأدبًا معه، وتعتبر هذه

---

[360]- السكاكي، مفتاح العلوم ، ص:272. التشديد من عندنا.

[361]- المصدر نفسه، ص:273.

[362] -المصدر نفسه، ص:274.

[363]- ن م، ن ص.

من شروط الخطاب التداولية وهي محاولة **التأدب** من قبل "المتكلم"، و محاولته المحافظة على العلاقة بينه وبين "السامع".

كما يذكر السكاكي غرضًا آخر من وضع اسم الموصول موضع المسند إليه، وذلك في قوله:« أن تومئ بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه، فتقول: الذين آمنوا لهم درجات النعيم، والذين كفروا لهم دركات الجحيم»[364]؛ فمدلول الصلة في الجملة الأولى؛ وهو أن الإيمان ينبئ بنوع الخبر الذي يتحدد في الثواب وحسن العاقبة، ومدلول الصلة في الجملة الأخرى وهو أن الكفر والعصيان يومئ أيضا بنوع الخبر الذي ينحصر في العقاب وسوء المصير.

غير أن الأمر قد لا يتوقف –كما يرى السكاكي – عند مجرد **قصد** الإشارة إلى نوع الخبر، وإنما يتعداه إلى تحقيق غاية أو أغراض **و"مقاصد بلاغية"** أخرى تترتب عليه، كالتعريض بالتعظيم، أو التعريض بالإهانة، أو بتعظيم شأن الخبر، أو بتحقيره، أو بتحقيق الخبر، أو غير ذلك؛ كالقول في سياق التعريض بتعظيم المسند إليه « الذي يرافقك يستحق الإجلال و الرفع ، والذي يفارقك يستحق الإذلال والصفع »[365] .

ففي ذكر الصلة هنا بحكم **المقام**؛ الإشارة إلى نوع الخبر بعلو المكانة، ورفعتها ولكن ليس هذا هو المقصود، وإنما هو الانتقال من هذه الحالة إلى التعريض بتعظيم المسند إليه نفسه.

وكما قد **يقصد** "المتكلم" **التعريض بالإهانة**، والذي يتمثل في قلب الخبر في الصورتين السابقتين بمعنى:« الذي يرافقك يستحق الإذلال والصفع، والذي يفارقك يستحق الإجلال و الرفع» [366].

وبهذا المفهوم تصبح وظيفة "اسم الموصول" ليست فيما تحمله من دلالات بارزة على سطح الصياغة فحسب؛ بل؛ بما تثيره من **معاني** و**مقاصد تداولية**؛ فهي تثير دلالات باطنية وغير مباشرة موازية للدلالة الأولى، وهي دلالة هلامية لا يستطيع "**السامع**" الإمساك بها بسهولة؛ إلا بعد مراجعة الصياغة أكثر من مرة، وتأملها مليًا، ليستحضر من خلالها تعبيرًا آخر موازيًا لها، وقائما في فضاء النص، تلك الدلالة الباطنية التي تمثل **معنى** "**المتكلم**" أو **قصده**، تلك الدلالة القائمة في ذهنه، والتي انطلق منها لبناء تركيبه اللغوي.

وبهذا فإن الدلالة الظاهرة والحرفية ليست **مقصودة** لذاتها، وإنما هي مجرد وسيلة لنقلنا من عالمها المباشر إلى عالم آخر أكثر انفتاحًا، يشير إلى **قصد** "المتكلم"، ومن بين هذه الدلالات و**المقاصد: التعريض بتعظيم شأن الخبر**؛كقول الشاعر :

---

[364] - السكاكي، مفتاح العلوم ، ص:274.

[365] - المصدر نفسه، ص:274.

[366]–ن م، ن ص.

إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بنى لنا بيتا دعائمُه أعزُ وأطولُ

فهنا نرى أن هناك وظيفتين لاسم الموصول: الأولى الإشارة إلى أن الخبر من جنس الرفعة والبناء، وهذه ليست هي المقصودة، والأخرى: هي **التعريض بتعظيم** شأن الخبر الذي هو بيته، ورفعته ، بحجة أن بانيه هو الذي سمك السماء بغير عمد، وهذه تمثل **قصد الشاعر** وغايته من هذا التركيب الكلامي؛ إلا أننا نشير أن هذه الدلالية الثانية قد نتجت و**تولدت** من الدلالة الأولى.[367]

و قد **يقصد منه التعريض بتحقيق الخبر** على نحو قول الشاعر:

إنَّ التي ضرَبَتْ بيتًا مهاجرةٌ بكوفةِ الجنْدِ غالتْ وُدَّها غولُ

نرى أن في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها، إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة، غير أن هذا الإيماء يحيل"السامع" إلى دلالة أخرى، وهي **التعريض بتحقيق الخبر** وتقريره، المتمثل في زوال المحبة وانقطاعها، وكان ذكر الصلة بمثابة البرهان والدليل على تحققه .[368]

وقد يتجاوز استخدام "اسم الموصول" لتحقيق **أغراض تداولية** تتعلق بـ"**السامع**"، حيث غاية "**المتكلم**" **تنبيه"السامع" على خطأ** قد وقع منه؛ كقول الشاعر:

إن الذين تَرَ وْنَهم إخوانُكم يُشفي غليلَ صدورِهم أن تُصْرَعوا

فالشاعر ينبه أبناءه إلى خطئهم في الاعتقاد بأن هؤلاء القوم إخوانهم، لأنهم يضمرون لهم غير ما يظهرون ، ويتمنون لهم الهلاك والدمار.

كما قد **يقصد**"المتكلم" **تشويق "السامع"** إلى الخبر **ليتمكن في ذهنه**، ويتأثر به؛ حيث « يتوجه ذهن السامع إلى ما سيخبر به عنه منتظرا لوروده عليه، حتى يأخذ منه مكانه إذا ورد، كقوله:

والذي حارتِ البَريةُ فيه حيوانٌ مستحدثٌ من جماد »[369]

وما يأتي **التشويق** هنا إلا من الإبهام الذي يصاحب اسم الموصول، حيث يمكن رده إلى أكثر من مرجع محتمل وأنه يثير من الحيرة ما يشغل بال "السامع" فيجعله يتوق إلى معرفة الخبر.

4 التعريف بالإشارة :

وضع "اسم الإشارة" في اللغة للدلالة على شيء معين، ومدرك لدى "السامع" ولكن ذلك لايتم إلا بوجود قرائن لغوية أو مقامية، تساعد على تحديد دلالته وتعيينها، فـ« الضمائر جميعا مفتقرة إلى القرائن باعتبارها شرطًا أساسيًا لدلالتها على معين، فضمائر المتكلم والمخاطب والإشارة قرينتها الحضور، وأما ضمير الغائب فقرينته

---

[367] - ينظر: المصدر السابق، ص:274.

[368]- ينظر: المصدر نفسه، ص:275.

[369]- ن م، ن ص.

المرجع المتقدم، إما لفظًا أو رتبةً أو هما معا»[370]؛ ويعني ذلك أن قرينة اسم الإشارة الحضور عند التكلم، أي أن تكون حاضرة عند **تداول الكلام**.

لذا أدرك السكاكي أن أسماء الإشارة في التعبير الفني لا تستخدم للإشارة إلى شيء حسي، يمكن إدراكه من خلال "**المقام**" أو "**السياق**"، وإنما تستخدم لاستحضار دال سابح في فضاء النص، وهو المشار إليه في ذهن السامع، ولذا فهي ذات أبعاد تداولية، واسم الإشارة يحل محل المشار إليه (المسند إليه)« متى صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة إليه حسيا ، واتصل بذلك داع مثل أن لا يكون لك أو لسامعك طريق إليه سواها، أو أن تقصد بذلك أكمل تمييز له وتعيين»[371]؛ وعبارة "السكاكي" تشير بوضوح إلى غياب المشار إليه عن سطح الصياغة، ودلالتها الحرفية المباشرة، ووجوده في حيز يقع خارجها، يمكن لـ"السامع" أن يستحضره، ويتمثله ذهنيا عند التعامل مع البنية الحرفية.

ويرى السكاكي أن فائدة اسم الإشارة، تتحقق عندما يكون هناك عقد بين "**المتكلم**" و"**السامع**"؛ أي أن كلا طرفي الخطاب على علم بهذا الدال المشار إليه وهذا يمثل المعلومات المشتركة بينهما، لكن هذا العقد يختل لأن الدال لا يحمل مدلولا؛ إنما يتحول الدال هنا إلى **إطار رمزي**؛ فكما أن الرمز يشير إلى مرموز مجسد أو مرئي كذلك اسم الإشارة يحيل إلى مشار إليه **مجسد** أو **مرئي** لـ"السامع" أيضا، وهذا الخلل في العقد بين "المتكلم" و"السامع" يأتي نتيجة لاحتياجات "**السياق**" و"**المقام**"، إذ تنقطع العلاقة التواصلية بين الطرفين، ولا يتبقى لاستعادتها سوى طريق الإشارة إليها، أو أن يتم تعديل هذا العقد بحيث يكون المستهدف منه تقديم المشار إليه في إطار مميز أو خاص، وفي هذا أو ذاك فإن التعامل مع اسم الإشارة يقتضي وجود معلومات سابقة[372]، بمعنى أن الإشارة تتسلط على شيء قد تم التواضع عليه فعلا بين طرفي الخطاب؛ فعندما يقول الشاعر[373]:

هذا أبو الصَّقْرِ فردًا في محَاسِنِهِ مِنْ نسْلِ شَيْبَانَ بين الضَّالِ والسَّلَمِ

لا يمكن أن تتحقق فاعلية الإشارة؛ إلا إذا كان أبو الصقر له حضور سابق في الفضاء الشعري، أو أن "السامع" على علم بهذا الشخص، وهنا يبرز دور الإشارة أيضا **التداولي**.

واسم الإشارة؛ إذن يرتبط بالفضاء اللغوي، أو المقام الخارجي ارتباطًا أساسيًا من خلال هوامشه الإضافية التي يقدمها على مستوى الزمان والمكان في القرب أو البعد أو التوسط، ففاعلية اسم الإشارة –كما سبق وأن ذكرنا– لا تتحقق لها ناتج فعلي إلا في إطار **السياق** و **المقام الخارجي** .

---

[370]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2 ، 1979، ص: 110.

[371]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص276/275.

[372]-محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، د ط، 2007، ص: 104.

[373]- السكاكي، مفتاح العلوم ، ص:276.

كما قد يستعمل"المتكلم" الإشارة" لتحديد دلالات جديدة ومتعددة؛ يقول الشاعر[374]:

أولئك قوم إنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا البِنَا وإنْ عَاهَدُوا أَوفوا، وإنْ عَقَدوا شَدُّوا

إن اسم الإشارة (أولئك) الذي يدل على البعد، لا يحيل إلى مشار إليه مدرك بالفعل، وإنما نراه غامضًا وغير محدد؛ فهو غير حاضر في الصياغة الحرفية الظاهرة، وإن كان حاضرًا بالقوة، و يبقى على"السامع" أن يستحضره ذهنيًا كي يسد الفجوة الدلالية التي حدثت بسبب غيابه الفعلي.

وتختلف الدلالات و**المقاصد** التي يحملها اسم الإشارة من مقام إلى آخر؛ فقد **يقصد"المتكلم"** في مقام ما العناية بتمييز المشار إليه، أو تحقيره أو تعظيمه؛ كقوله تعالى :**(أولئِكَ عَلى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وأولَئِكَ هُمْ المفْلِحُون)** [375]؛ فاسم الإشارة (أولئك) حل محل الضمير الذي انزلق في فضاء الآية، والذي يعود على من تقدمت صفاتهم للدلالة على علو منزلتهم، والتنبيه على أنهم جديرون بما ورد بعد اسم الإشارة، وذلك في الآية التي قبلها والتي يقول فيها عز من قائل:﴿**والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون**﴾[376]؛ لأن اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار إليه، والمشار إليه الذوات الموصوفة بالأوصاف السابقة ، وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعلو الوصف.

كما قد **يقصد**"المتكلم" إظهار **"السامع" في مظهر الغبي**، الذي لا يصل إدراكه إلا إلى المحسوسات كقول الفرزدق[377]:

أولئك آبائي فجِئْني بمثلهم إذا جمعتنا يا جريرُ المجامعُ

وقد صرح السكاكي بأنه قد يقصد باستخدام المسند إليه اسم الإشارة:«بيان حاله في القرب والبعد والتوسط، كقولك: هذا وذلك وذاك، ثم تتفرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار، مثل أن تقصد كمال العناية بتمييزه وتعيينه» [378]؛ و يقصد بزيادة تعينه وتميزه للدلالة على أنه **بؤرة الشعور** لدى **المتكلم**، وينبغي أن يكون كذلك من القارئ أو **السامع**، وبذلك ليحقق وظيفة تداولية تعكس اهتمام المتكلم؛ كقول الفرزدق في زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طاب، لما أدعى هشام بن عبد الملك أنه لا يعرفه:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا التقي النقي الطاهر العلم

---

[374] – ن م، ن ص.

[375]– سورة البقرة، الآية: 5.

[376]–سورة البقرة، الآية:4.

[377]- المصدر السابق، ص:277.

[378]- المصدر نفسه، ص:277/276.

هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله بجده أنبياء الله قد ختموا[379]

كما يشير السكاكي إلى مقام آخر، يستخدم فيه"المتكلم" المسند إليه اسم الإشارة الدال على **القرب**، وذلك **قصد تحقيره واسترذاله**، كما في قول عائشة:"يا عجباً لابن عمرو هذا !!"؛ محقرة له، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص.[380]

كما يقصد "المتكلم" **ببعده** (أي استخدام المسند إليه اسم الإشارة المكاني المشير إلى بعيد) **تعظيمه** كما تقول في **مقام التعظيم**:"ذلك الفاضل"، و"أولئك الفحول"، وكقوله عز وجل:**(ألم ذلكَ الكِتَابُ)**[381]؛ وذلك للإشارة إلى بعده –أي القرآن الكريم– درجة.

وأيضا في قول امرأة العزيز عن سيدنا يوسف عليه السلام؛ فيما يحكيه جل وعلا: **(قالَتْ فَذلِكُنّ)**[382]، فلم تقل: فهذا، و قد كان يوسف حاضرًا؛ رفعًا لمنزلته في الحسن، واستحقاق أن يحب ويفتتن به، واستبعادًا لمحله.

كما يقصد أيضا من بعده **التعظيم**، كقوله تعالى: **(وتِلكَ الجَنَّةُ التي أورثْتُمُوهَا)** [383]، كما قد يكون القصد خلاف ذلك؛ أي التحقير؛ كمثل قول:"ذلك اللعين".[384]

5 – التعريف باللام :

تأتي "لام التعريف" في سياق الإشارة إلى **معهود** بين **"المتكلم"** و**"المخاطب"**، و«كان المسند إليه حصة معهودة ومن الحقيقة، كما إذا قال لك قائل:" جاءني رجل من قبيلة كذا"، أو رجلان أو رجال، فتقول له:" الرجل الذي جاءك أعرف " أو الرجلان اللذان جآك أو الرجال الذين جاءوك»[385]؛ إذن؛ هي ممارسة معيارية تتطلب حضور طرفي التواصل المتكلم والسامع.

6 تعريف المسند إليه بالإضافة :

يأتي التعريف بالإضافة كعملية يفرضها **المقام** أو السياق على **"المتكلم"**، من حيث لم يكن لـ"المتكلم" إلى إحضاره المعرف في **ذهن السامع** طريق سوى ذلك، كقولك: "غلام زيد"، إذا لم يكن عندك منه شيء سواه، أو عند سامعك، أو طريق سواه أخصر. والمقام مقام اختصار؛ أي أن المقام

---

[379]- ينظر:عبده عبد العزيز قليقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص:214.

[380]– السكاكي، مفتاح العلوم، ص:277.

[381]– سورة البقرة، الآيتان:1–2.

[382]– سورة يوسف، الآية:32.

[383]– سورة الزخرف، الآية:72.

[384]– ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص:278.

[385]- المصدر السابق، ص:280.

يتطلب الاختصار، وبذلك يبني "المتكلم" كلامه من المعلوم لدى "السامع"، وهذا يعكس **البعد التداولي** لهذا الاستعمال، «ويسجل ذلك لأغراض تتم بحضور المتلقي حيث تكون الإضافة هي الطريق القصر لتثبيت المسند إليه في ذهن المتلقي».[386]

كما قد تكون إضافته لتحقق قصد آخر؛ مثل أن تكون إضافته تغني عن التفصيل المتعذر، كما في قول الشاعر:

قومي هم قتلوا أميمَ أَخِي فإذا رَمَيْتُ يُصِيبني سَهْمِي

فالإضافة في (قومي) أغنت عن تفصيل مرجوع؛ وذلك لأن التفصيل يقتضي الإفصاح بأسمائهم وذمِّها[387].

7 المسند إليه معرفة موصوفة:

الحال أو المقام الذي يقتضي؛ فهي إذا أراد "المتكلم" الكشف و إظهار المسند إليه؛ أي أن"المتكلم" **يقصد** وإيضاحه لـ"**السامع**"؛ كالقول: "الجسم الطويل العريض العميق تحتاج إلى فراغ يشغله ".[388]

و الحالات التي تقتضي **تنكير المسند إليه** ؛ هي أن يكون **المقام** غير صالح للتعريف« إما لأنك لا تعرف منه حقيقة إلا ذلك القدر، وهو أنه رجل، أو تتجاهل وترى أنك لا تعرف منه إلا جنسه، كما إذا سمعت شيئا في اعتقادك فاسدًا عمن هو مفتر كذاب، وأردت أن تظهر لأصحاب لك سوء اعتقادك به، قلت: هل لكم في حيوان على صورة إنسان يقول: كيت وكيت ؟ متفاديًا أن تقول في فلان فتسميه، كأنك لست تعرف منه ، ولا أصحابك، إلا تلك الصورة، ولعله عندكم أشهر من الشمس»[389]؛ **فيقصد** "المتكلم" بتنكير المسند إليه **تجاهله**.

كما قد يقصد بالتنكير **التهويل** و**التعظيم**؛ كمثل قوله تعالى: **(فأذَنُوا بحَربٍ مِنَ الله وَرَسُولِهِ)**[390]؛ دون أن يقول: "بحرب من الله ورسوله"، ولخلاف ذلك قال:**(وَعَدَ اللهُ المؤمِنِينَ والمؤمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْري مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدين فيها ومَسَاكِنَ طَيِّبَةً في جَنّاتِ عَدْنٍ ورِضْوانٌ**

---

[386]-عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية،ص:300.

[387]- ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص:280.

[388]- ينظر: المصدر السابق، ص:284.

[389]- المصدر نفسه، ص:287.

[390]- سورة البقرة، الآية:279.

مِـنَ اللهِ أكْبَـرُ)[391]؛ دون أن يقـول:"رضـوان الله "؛ حيـث **يقصـد** مـن ذلـك أن قـدر يسـير مـن رضـوانه خير من ذلك كله، لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح.

التقديم والتأخير:

وأما الحالة التي تقتضي تقديم **المسند إليه على المسند** فهي إذا كان ذكره أهم، إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، وإما متضمنًا للاستفهام.[392]

وقد يكون تقديمه لاعتبارات **تداولية** تتعلق بـ"**السامع**":

– وذلك أن في تقديمه **تشويقًا للسامع** إلى الخبر ليتمكن في ذهن، ويتأثر به؛ كمثل قولك:"صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق ".

– وإما **للتفاؤل** فتقدمه إلى "**السامع**" لتسره أو تسوؤه؛ مثل أن تقول:"سعيد بن سعيد في دار فلان" و"سفاك بن الجراح في دار صديقك" .

– وإمـا لأن كونـه متصـفًا بـالخبر يكـون هـو **المطلـوب**؛ أي أن "**السـامع" يطلبـه**؛ أي لتحقيـق وظيفة تداولية؛ كما إذا قيل لك كيف الزاهد؟ ؛ فتقول :"الزاهد يشرب ويطرب".

– قد يكون تقديم "المسند" **قصد تشويق "السامع"**، كقول الشاعر [393]:

وكالنارِ الحياةُ، فمن رماد أواخرُها، وأولهُا دخانُ

فكان لتقديم المسند (كالنار) على المسند إليه ما يشوق "السامع" إلى معرفة ما بعدها، لما تشعر به كلمة النار من جليل الخطر، وندرة **توقع** "السامع" لما يتلوها في هذا المقام.

وإما لاعتبار يعود إلى "**المتكلم" لحالته النفسية والذهنية**؛ وذلك لتوهم أنه لا يزول عن الخاطر، أو إنه **يستلذ**؛ فهو إلى الذكر أقرب، كما قد ينبئ تقديمه عن **التعظيم** " .

أما تقديم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ) **تشويق "السامع"** إلى ذكر المسند، كقوله[394]:

ثلاثةٌ تشرقُ الدنيا ببهجتِها شمسُ الضحى، وأبو اسحقَ، والقمرُ

فالشاعر عندما أراد أن يلفت **انتباه "السامع"** إلى مكانة الممدوح، و**يشوقه** إلى معرفته أحدث تحريكًا لعناصر الصياغة، قدم فيها الخبر النكرة على المبتدأ، لتكون معرفة "السامع" بالخبر أولاً دافعًا قويًا إلى تعلقه بمعرفة المسند إليه، وخاصة بعد أن قيد الخبر بصفات تبعث على الغرابة والعجب؛ فقوله " ثلاثة " خبر مقدم، ووصفه بالإشراق

---

[391]– سورة التوبة، الآية:72.

[392]-المصدر نفسه، ص:291.

[393]- المصدر السابق، ص:324.

[394]- ن م، ن ص.

الذي أسند إلى الدنيا، وجعل سبب إشراق الدنيا بسبب بهجة تلك الثلاثة، فاشتاقت **النفوس** إلى معرفة من ببهجته تشرق الدنيا وهو المسند إليه الذي هو قوله " شمس الضحى، وأبو اسحق، والقمر ".

وقد اشترط السكاكي في هذا السياق تطويل الكلام في المسند وإلا لم يحسن ذلك الحسن[395]، وكأنه يرى أن تقديم المسند في هذا المقام لا يكفي وحده **لإفادة التشويق**، وإنما لابد أن يتضافر معه **السياق اللغوي** و**القرائن المعنوية**، وهذه لفتة ذكية إلى تجاوز ربط وظائف التقديم بالصورة اللفظية إلى ربطها بالسياق الذي تتضافر فيه **عدة قرائن لإفادة المعنى المقصود** .[396]

من بين الحالات التي تقتضي **التقديم والتأخير مع الفعل**؛ وجود فعل وعالم به، لكنه **مخطئ في فاعله** أو في تفصيله، وأنت **تقصد** أن ترده إلى الصواب لخطأ في اعتقاده؛ كما تقول:" أنا سعيت في حاجتك"،" أنا كفيت مهمك"، كما يقصد "المتكلم" الادعاء بانفراده بذلك الفعل، وذلك كما في قولك: " أنا كفيت مهمك وحدي"، وذلك تحقيق **لغرض تداولي**؛ وهو تصحيح اعتقاد السامع الذي يعتقد المتكلم أنه مخطئ فيه.

وفي قولك:"سعيت في حاجتك" أو "سعيت أنا في حاجتك"« يجب أن يكون عند **السامع** مع وجود سعي في حاجته، وقد وقع خطأ منه في موجده أو تفصيله، فتقصد إزالة الخطأ، بل إذا قلته ابتداء مفيدًا أن وجود السعي في حاجته منك غير منسوب بتجوز أو سهو أو نسيان، صح»[397]؛ وهذا يعكس الخصائص التداولية لهذا الأسلوب البلاغي.

ومثاله ما يحكيه علت كلمته عن قوم شعيب: **(ومَا أنتَ عَلَينا بعَزيزٍ)**[398]؛ أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت؛ لكونهم من أهل ديننا ولذلك كان جواب قال عليه السلام:**(أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيكُمْ مِنَ اللهِ)**[399]؛ أي من نبي الله ولو أنهم كانوا قالوا :"وما عززت علينا" ؛ لم يصح هذا الجواب ولا طابق القصد.[400]

الحالة أخرى الحالة في مقام يكون فيه "**السامع**" **يعتقد** أنك عرفت إنسانا، وأصاب ولكن أخطأ فاعتقد ذلك الإنسان غير زيد وأنت **تقصد رده** (أي السامع) **إلى الصواب** فتقول:" زيدًا عرفت"، وإذا قصدت زيادة تأكيد وتقرير ذلك لـ"السامع"؛ قلت:" زيدًا عرفت لا غيره".

---

[395]-ن م، ن ص.

[396]- ينظر: محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص:182

[397]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:238.

[398]-سورة هود، الآية:91.

[399]-سورة هود، الآية:91.

[400]- المصدر نفسه، ص:238.

أمـا إذا ظـن "المـتكلم" أن "السـامع" **ظنًـا فاسـدًا**؛ أي اعتقـادًا خاطئًـا؛ وهـو أنـه يعتقـد أنـه قـد ضـرب عمـرًا؛ فإنـه يقـول:"زيـدًا ضـربت"؛ فيقـدم المفعـول بـه عـن الفعـل؛ وذلـك **لقصـد تـداولي**، فهـو راجـع **لتصحيح اعتقاد "السامع"**.

وحالة ومقام آخر؛ يكون فيها "السامع" **يعتقد** أن زيد مضروب من قبل غيره؛ فيقول"المتكلم":" أنا ضربت زيدا". [401]

وأيضا« إذا قلت : بزيد مررت **أفاد أن سامعك** كان **يعتقد** مرورك بغير زيد، فأزَلْت عنه الخطأ مخصصًا مروركم بزيد دون غيره»[402]؛ وهذا يؤكد أن **للتخصيص أبعادًا تداولية**.

و**التخصـيص** لازم التقـديم، ولـذلك تسـمع أئمـة علـم المعـاني في معـنى:**(إيّـاكَ نَعْبُـدُ وَإيّـاكَ نَسْتَعِينُ)**[403] يقولون نخصك بالعبادة، ولا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة لا نستعين أحدا سواك.

وعـن فائـدة التقـديم «كمـا عرفـت إن حالـة التقـديم هـو أن تـرى **سـامعك يعتقـد** وقـوع فعـل وهـو مصـيب في ذلـك، لكنـه مخطـئ في الفاعـل أو المفعـول أو غـير ذلـك مـن مقيـدات الفعـل، وأنـت **تقصـد رده إلى الصواب** »[404]، وفي عبارته نلحظ **البعد التداولي**.

كمـا يمكـن رد التقـديم إلى "**المـتكلم**" و **الحالـة النفسـية والانفعاليـة**، وذلـك أن بتقديمـه والاهتمـام بشـأنه لكونـه في نصـب عينيـه وأن التفـات خـاطره إليـه في التزايـد؛«كمـا تجـدُك إذا وارى قنـاعُ الهجـر وجـه من روحُك في خدمته، وقيل لك: ما الذي تتمنى ؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، فتقدم »[405].

كمـا أن في "التقـديم" يراعـى حـال المخاطـب أو "**السـامع**"؛ وفي هـذا المقـام يقـول السـكاكي:«كمـا إذا أخـذت في الحـديث، وتوهمـت لقـرائن الأحـوال مـن أنـت معـه في الحـديث ملتفـت الخـاطر إلى معـنى ينتظـر مسـاقك الحديث إلمامك به، فيبرز ذلك المعنى عندك في معرض أمر يتجدد في شأنه التقاضي ساعة فساعة، فكما تجد له مجالاً في الذكر صالحًا تتوقف أن تذكره، مثل ما تقول لصاحبك: أعجبني المسألة الفلانية من كتابك، وتأخذ في كتب وذيت.. وله كتاب آخر فيه مسائل، فتحدث أن كتابه الآخر واقع الآن في ذهنه، وهو كالمنتظر: هل تورده في الـذكر، فتقـول: وأعجبـني مـن كتابـك الآخـر المسـألة الفلانيـة فتقـدم المجـرور علـى المرفـوع » [406]؛ ومـن عبـارة السكاكي نلحظ أن التقديم يرجع إلى ما **يعتقد** أو **يتوقع** "المتكلم"(و ذلك من خلال المقام والقرائن الحالية و

---

[401]- - المصدر نفسه، ص:339.

[402]- المصدر السابق، ص:339.التشديد من عندنا.

[403]سورة الفاتحة، الآية:339.

[404]-السكاكي، مفتاح العلوم،ص:341. التشديد من عندنا.

[405]–المصدر نفسه، ص:342.

[406]-- المصدر السابق، ص:343.

المقامية المحيطة به أثناء الحديث) أن في تقديمه ما يهم"**السامع**" و يتوقع منه أن يذكره، أي أن يراعي حال "السامع" في تقديمه، وهنا أيضا يظهر **الجانب التداولي** بوضوح.

وفي مثال يوضح به هذه الحالة يقول:« قال عز من قائل، في سورة القصص في قصة موسى:**(وجاء رجُلٌ مِنْ أقْصى المدينة)**[407] فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه، وقال في سورة يس؛ في قصة رسل عيسى عليه السلام:**(وجاء مِنْ أقْصى المدينَةِ)**[408] فقدم لما كان أهم، يبين ذلك أنه حين أخذ في قصة الرسل، اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية للرسل، وأنهم أصروا على تكذيبهم، وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم، فكان **مظنة أن يعلن السامع** على مجرى العادة، تلك القرية قائلاً: ما أنكدها تربة، وما أسوأها منبتا، ويبقى مجيلاً في فكره :أكانت تلك المدرة بحافاتها كذلك، أم كان هناك قطر دان أو قاص منبت خير، منتظرًا لمساق الحديث، هل يلم بذكره؟ فكان لهذا العارض مهمًّا فكما جاء موضع له صالح ذكر، بخلاف قصة موسى»[409]؛ وهنا أيضا التقديم جاء **لغاية تداولية** وهي ما كان ينتظره "السامع" من "المتكلم" في مساق حديثه.

- **تأكيد المسند إليه:**

وفي هذه الحالة يقول السكاكي:«الحالة التي تقتضي تأكيده: فهي إذا كان المراد أن لا يظن بك السامع في حملك ذلك تجوزًا أو سهوًا أو نسيًا، كقولك: عرفت أنا و عرفت أنت، وعرف زيد، أو نفسه، أو عينه»[410]؛حيث يراعي موقف السامع وعلاقته به.

- **عطف المسند إليه :**

الحالة التي تقضي العطف هي أن يكون **قصد** "**المتكلم** " تفصيل المسند ولكن مع الاختصار، كقولك:"جاء زيد وعمرو وخالد".

كما قد يكون قصده رد "السامع"عن الخطأ في حكمه؛ كقولك:" جاءني زيد لا عمرو" لمن يعتقد أن عمرًا جاءك دون زيد، أو أنهما جاآك معًا؛ حيث يحاول "المتكلم" أن يغير اعتقاده.

أو كان القصد الشك فيه أو التشكيك؛ كقولك:" جاءني زيدا أو عمرو"، أو كان القصد من ذلك التفسير لقولك:" جاءني أخوك أي زيد ".[411]

---

[407]–سورة القصص، الآية:20.

[408]– سورة يس:الآية: 20.

[409]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 344.

[410]-المصدر نفسه، ص:285/284.

[411]- المصدر نفسه، ص:286.

- **قصر المسند إليه على المسند:**

ويحدد السكاكي الحالة التي تقتضي قصر المسند إليه على المسند:« فهي أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطأ، وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه، مثل أن يكون عند السامع:" أن زيد متمول وجواد"، فتقول له:"زيد متمول لا جواد"، ليعرف أن زيد مقصورا على التمويل»[412].

ويتضح أكثر؛ فيما يحكي عن اليهود؛ في قوله تعالى:**(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا في الأَرْضِ قَالُوا إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ)**[413]**؛** أي يقولون: نحن مقصورون على الصلاح لا يتأتى منا أمر سواه.

وجميع ما ذكرنا في هذه المقتضيات تمثل ما يسمى عند السكاكي **مقتضى الظاهر؛** إلا أن المسند إليه قد يخرج **"لا على مقتضى الظاهر"**، وذلك لتحقيق **مقاصد ومعاني تداولية.**

فيوضع مثلاً؛ اسم الإشارة موضع الضمير، و قد يقصد في ذلك **التهكم والسخرية من "السامع"**، كما إذا كان فاقد البصر، وذلك لتحقيق **وظائف تداولية:**

– لتنبيه لكمال **بلادة وغباء "السامع"**، بأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره.

– أو لاختبار كمال **فطنة "السامع" وذكائه، وبعد غور إدراكه؛** بأن يدرك غير المحسوس بالبصر عنده، كالمحسوس من غيره، أو قصد إدعاء أنه ظهور المحسوس بالبصر؛ كقول الشاعر:

تعاللتِ كي أشجَى، وما بكِ علةٌ تريدينَ قتلي، قد ظفرْتِ بذلِك

فاسم الإشارة (بذلك) يوحي بتجسد الأمر المعنوي (القتل)، وتحققه في صورة محسوسة مدركة، وذلك على الرغم من أن المشار إليه غير متحقق فعلاً؛ أو غير موجود في الواقع لكن "الشاعر" استطاع أن يستغل دلالة اسم الإشارة الحسية في **تأكيد المعنى،** واستحضاره في **صورة محسوسة** أمام **"السامع"**[414].

كما أشار السكاكي إلى حالة أخرى يوضع فيه المضمر موضع المظهر، كقولك:"هو زيد عالم"، و قولك:"هي هند مليحة"، وذلك « **ليتمكن في ذهن السامع** ما يعقبه وذلك أن **السامع** متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرًا لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه، وهو السر في التزام تقديمه، قال الله تعالى:**(قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)**[415]، وقال: **(فإنهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ولكِنْ تَعْمَى القُلُوب)**[416]، كما يوضع المظهر موضع المضمر إذا أريد تمكين نفسه زيادة

---

[412]- المصدر السابق، ص:287.

[413]– سورة البقرة، الآية:11.

[414]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:294.

[415]–سورة الإخلاص، الآية:1-2.

[416]–سورة الحج، الآية:36.

تمكين»[417]، فالمتكلم يلجأ إلى استخدام الضمائر بطريقة تؤدي إلى غموض دلالتها مؤقتًا قبل اكتمال الكلام، مما **يجعل "السامع"** في **ترقب** و**تيقظ** لمعرفة إحالة الضمير، ومن ثم يتمكن الكلام في **نفسه أبلغ تمكن**.

كما يوضع المظهر موضع المضمر، إذ أريد تمكين نفسه زيادة تمكين كقوله: إن تسألوا الحق نعط الحق سائله؛ وقوله عز قائل:**(الله الصَّمَدُ)**، بعد قوله:**(قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)**.

كما قد يستعمل"المتكلم" الاسم الظاهر بدل ضمير التكلم، كالخلفاء حين قولهم:" أمير المؤمنين يرسم لك" بدل: "أنا أرسم لك"، وذلك **قصد إدخال الروعة في ضمير "السامع"** و وزيادة المهابة، أو تقوية داعي المأمور، أو **قصد الاستعطاف** كقولك:" أيسرك يتضرع إليك"؛ مكان:"أنا أتضرع إليك"، ليكون أدخل في الاستعطاف.[418]

ثم يشير السكاكي على نمط آخر من الكلام **يخرج المسند** فيه؛ **لا على مقتضى الظاهر**، وسمي السكاكي هذا النمط من الكلام « بالقلب، وهي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع في التراكيب، وهي مما يورث الكلام ملاحة» [419].

كما قد يخرج المسند **لا على مقتضى الظاهر**، و«هذا النمط سمي فينا بيننا بالقلب، هي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع في التراكيب، وهي مما يورث الكلام ملاحة» [420]

ويقول السكاكي:«واعلم أن مستودعات هذا الفن لا تتضح إلا باستبراء زناد خاطر وقاد، ولا تنكشف أسرار جواهرها إلا لبصيرة ذي طبع وقاد، ولا تضع أزمتها إلاّ في راكض في حلبتها إلى أنأى مدى، باستفراغ طوق متفوق أفاويق استثباتها بقوة فهم، ومعونة ذوق مولع من لطائف البلاغة بما يؤثرها القلوب بصفايا حباتها، وتنثر عليها أفئدة مصاقع الخطباء خبايا محباتها»[421]؛ حيث يصرح بقوله هذا إلى أن هذا الأسلوب في البلاغة والحديث؛ لا يكون إلا من "متلقي" أو "**سامع" له خصوصية**؛ فيجب أن يكون ذا فطنة وذكاء، لكي يكشف أسرارها ومعانيها، بالإضافة إلى الذوق عالي في لمعرفة لطائف البلاغة.

فنلاحظ أن **إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر** لهو **بعد تداولي**، راجع للتأثير الذي يحدثه في نفس "السامع"، وبتوليده **لمعاني جديدة** نابعة من **قصد "المتكلم"**.

---

[417]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:295/294.

[418]- المصدر نفسه، ص:295.

[419]-المصدر نفسه، ص:312.

[420]- ن م، ن ص.

[421]- المصدر السابق، ص: 356.

الالتفات :

جاء مصطلح "الالتفات " البلاغي بوصفه الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب، متصلاً بمعناه اللغوي، وهو ما أوضحه ضياء الدين بن الأثير (637 هـ)؛ بقوله: « وحقيقته مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله؛ فهو يقبل بوجه تارة كذا وتارة كذا، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة، لأنه ينتقل من صيغة إلى صيغة، كالانتقال من خطاب إلى خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماض إلى فعل مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض أو غير ذلك»[422].

أما السكاكي يعرف هذا النوع من الكلام؛ بأنه «نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة، لا يختص المسند إليه، ولا هذا القدر، بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتًا عند علماء المعاني، والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب **أدخل في القبول عند السامع** و**أحسن تطرية لنشاطه** و**أملأ باستدرار إصغائه**».[423]؛ و السكاكي في عبارته يشير إلى البعد التداولي للالتفات، وذلك من خلال تأثيره في "السامع".

وبذلك تنبه السكاكي **للبعد التداولي** لهذا الأسلوب؛ حيث« يكتسب الالتفات تداوليته من تغيير الأساليب والصيغ الزمنية والمكانية والكلمات، أضف إلى ذلك التجنيس في الكلمات و التلوين في الألفاظ والحروف لمباغتة المتلقي و التأثير فيه بنقله من قضية إلى قضية»[424].

ويذكر وظيفة تداولية أخرى للالتفات بقوله بأنه«متى أختص موقعه بشيء من ذلك، كساه فضل بهاء ورونق، و**أورث السامع زيادة هزة** و**نشاط**، ووجد عنده من **القبول** أرفع منزلة ومحل، إن كان ممن **يسمع** و**يعقل**»[425]؛ وهنا يشير إلى نوع معين من السامعين والمتلقين حيث قال:"ممن يسمع ويعقل"، حتى تحدث **القبول** لدى "السامع"، ويتأثر بها.

كما ربط السكاكي ربطًا دقيقًا بين ظاهرة "الالتفات" وبين حالات " السامع" المتفاوتة؛ إذ إن "السامع" عندما يلقى عليه الكلام لا يبقى على حالة واحدة مطردة، وإنما بمعايشته لمقام وسياق الكلام، واندماجه في الحالة الشعورية التي يصدر عنها القول، يتحول من حال إلى حال، تبعا لتبدل **أحوال "المتكلم"**، وتفاوت مشاعره مع كل موقف من

---

[422]– ابن الأثير، المثل السائر، ج3، ص:03.

[423]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:296. التشديد من عندنا.

[424]- محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، ص:44.

[425]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:299. التشديد من عندنا.

مواقفه؛ فـ«إن المرء إذا أخذ في استحضار جنايات جانٍ متنقلاً فيها عن الإجمال إلى التفصيل، وجد من نفسه تفاوتًا في الحال بيِّنا لا يكاد يشبه آخر حاله هناك أولها»[426].

وقد أوضح السكاكي ذلك بالتمثيل لحال "المتكلم" مع من له جنايات في حقه يقول :« أو ما تراك إذا كنت في حديث مع إنسان، وقد حضر مجلسكما من له جنايات في حقك، كيف تصنع ؟ تحول عن الجاني وجهك ، وتأخذ في الشكاية عنه إلى صاحبك، تبثه الشكوى معددًا جناياته واحدة فواحدة، وأنت فيما بين ذلك واجد مزاجك يحمى على تزايد، يحرك حالة لك غضبية تدعوك إلى أن تواثب ذلك الجاني وتشافهه بكل سوء، وأنت لا تجيب، إلى أن تغلب، فتقطع الحديث مع الصاحب، ومباثتك إياه، وترجع إلى الجاني مشافهًا له: بالله ، قل لي: هل عامل أحد مثل هذه المعاملة ؟ هل يتصور معاملة أسوأ مما فعلت...»[427] .

ففي حالة تعديد جنايات الجاني استخدم "المتكلم" ضمير الغائب، الذي يوحي بتغييبه له، وانصرافه عنه وإنكاره، ولكن عندما ازدادت حالته توترًا مع ذكر تلك الجنايات، تحولت حركة الصياغة من مقام الإخبار بضمير الغائب إلى مقام الخطاب، لإلصاق تلك الجنايات به مباشرة ومواجهته عن قرب؛ أي أن الالتفات أو العدول هنا عن ضمير الغائب إلى ضمير المخاطب جاء مسايرًا **لحال المتكلم** من ناحية، ولحال "السامع" الخاص الذي ارتكب الجنايات من ناحية أخرى.

كما يتجلى ربط السكاكي بين أسلوب "الالتفات" و**حال "المتكلم" النفسية** في تحليله لهذه الأبيات:

تطاول ليلك بالأثمدِ ونام الخليُّ ولم ترقدِ

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

التفت في البيت الأول من **المتكلم** الذي يقتضيه المقام إلى **الخطاب** بقوله: " ليلك، لم ترقد "، ثم انتقل من **الخطاب** إلى **الغيبة** في البيت الثاني بقوله: " بات، وباتت له"، والالتفات الثالث تمثل في الانتقال من **الغيبة** إلى **المتكلم** في البيت الثالث بقوله:"جاءني ، خبرته".

يرى السكاكي أن الشاعر في التفاتته من ضمير المتكلم إلى المخاطب إلى الغائب ثم إلى المتكلم، كان مسايرا للتوتر الشعوري الداخلي في نفسه، الذي يتأرجح بين حالتي الثوران والهدوء، وبين الإقبال والإدبار، وكان يمكنه أن لا يلتفت البتة، وذلك أن يسوق الكلام على الحكاية في الأبيات الثلاثة فيقول :

---

[426]- ن م، ن ص.

[427]- المصدر نفسه، ص:300.

تطاول ليلي بالأثمد ونام الخلي ولم أرقد

وبت وبات لنا ليلة

أو أن يلتفت نوعًا واحدًا فيقول:

وبتُّ وباتَ لكم...

وذلك من نبأ جاءكم وخبرتم عن أبى الأسود .

ولكن لما كان الأمر يتعلق بذات"المتكلم"، وحالتها الشعورية التي بلغت درجة عظيمة من التوجع والتألم ، وأراد أن يعبر عن فظاعة مأساته، وبلوغ أثرها في نفسه، التفت في البيت الأول مبينا أن نفسه وقت ورود النبأ عليها ولهت وله الثكلى، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له، وتخزنهم عليه، وأخذ يخاطبه بـ:"تطاول ليلك تسليةً.

وفي التفاته الثاني إشارة إلى أن المتحزن تحزَّنَ تحزّنَ صدقٍ، ولذلك خاطبه بأنه لا يتفاوت الحال عنده خاطبتك أم لم أخاطبك.

وفي التفاته الثالث دليل على أن جميع ذلك إنما كان يخصه وحده دون سواه.[428]

ويطرح السكاكي تعليلات أخرى محتملة لصور الالتفات في الأبيات، تؤكد حرصه على ربط النص بـ"المتكلم"، وأن أي مسلك تعبيري لابد أن يكون نابعًا من ذات "المتكلم" ومعبرًا عنها، فيقول معللاً الالتفات الأول«بأن ذلك النبأ أطار قلبه وأبار لبه، وتركه حائرا فما فطن معه لمقتضى الحال من الحكاية فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمرا ونهيا، والإنسان إذا دهمه ما تحار له العقول وتطير له الألباب، وتدهش معه الفطن ، لا يكاد يسلم كلامه عن أمثال ذلك.

وفي التفاته الثاني: ما يدل على أنه بعد الصدمة الأولى حين أفاق شيئا مدركًا بعض الإدراك ما، وجد النفس معه، فبنى الكلام على الغيبة قائلاً:" وبات وباتت له".

أما التفاته الثالث: فيدل على اختصاصه بتلك المأساة دون غيره.

والصورة الثالثة المحتملة لتعليل أساليب الالتفات الفائتة، أوضحها السكاكي بأنه نبه في التفاته الأول على أن نفسه حين لم تتثبت، ولم تتصبر غاظه ذلك، فأقامها مقام المستحق للعتاب قائلاً له على سبيل التوبيخ والتعيير : تطاول ليلك .... وفي الثاني، على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب ، فحين سكت عنه الغضب بالعتاب الأول فإن سورة الغضب بالعتاب تنكسر ولَّى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا : وبات وباتت له ...وفي التفاته الثالث على ما تقدم.[429]

---

[428]-المصدر السابق، ص:303/302.

[429]- المصدر نفسه، ص:303.

و يتضح مما سبق أن السكاكي قد أدرك أن النص الأدبي، قد يحمل أكثر من تفسير ولا يمكن ضبط جميع وجوهه بهذا التفسير أو ذاك، وأن هذا دليل على شعريته وخصب إيحاءاته، لذا وضعنا أمام ثلاثة احتمالات ممكنة لتفسير صور الالتفات، مع إمكانية الزيادة عليها وعدم الوقوف عندها.

ومما يلاحظ على السكاكي أنه قد ربط "الالتفات" **بالحالة النفسية لـ"السامع"**، وذلك في تحليله للالتفات في سورة الفاتحة، حيث إنها موجهة إلى جميع المتلقين لا لمتلق بعينه، ففي قوله تعالى:**(الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمَِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحيمِ * مالكِ يَوْمِ الدِّينِ * إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتعينُ)**؛ نرى أن الالتفات وقع من ضمير الغائب المتمثل في الأسماء الظاهرة، إلى ضمير المخاطب في قوله تعالى:**(إياك نعبد وإياك نستعين)**، وهو تحول في النسق التعبيري يوافق حالة **المتلقي** الجماعي أثناء قراءة النص القرآني؛ فعند شروع المصلين في الصلاة يكونون متهيبين من عظمة الله وسلطانه، متضرعين بالحمد والثناء تقربًا إليه، فكان ضمير الغائب يناسب تلك المكانة العظيمة التي تحجب عنهم محاضرته ومخاطبته، ولكن مع الاستمرار في الحمد والثناء على نعم الله ، والإقرار بملكوته وقدرته، يزداد إقبالهم عليه، ويكونون قد تأهلوا لمخاطبته ومناجاته وإزاحة الحجب عنهم لأن« العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام الفائتة للحصر، إذا قدر أنه ماثل بين يدي مولاه، من حقه إذا أخذ في القراءة أن تكون قراءته على وجه يجد معها من نفسه شبه محرك إلى الإقبال على من يحمد، صائر في أثناء القراءة ، إلى حالة شبيهة بإيجاب ذلك عند ختم الصفات» [430].

ف"السامع" يزداد إقبالاً نحو مولاه مع ذكر كل صفة من تلك الصفات، فما أن يبلغ إلى قوله تعالى:**(مالكِ يَوْمِ الدِّينِ)**، حتى يجد محركًا قويًا للإقبال عليه، ومخاطبته: إياك يا من هذه صفاته نعبد ونستعين، لا غيرك.[431]

وبذلك يكون لـ"الالتفات" **أبعادًا تداولية**؛ إذ أنه يرتبط بحالة كل من "المتكلم" و"السامع"، كما تظهر الحالة النفسية لـ"المتكلم".

وبذلك يلعب الالتفات دورًا مهما في تأدية المعنى الذي يتحرك في نفس المتكلم، وليس مجرد تلوين للقناة الأدائية لأحداث هزة فنية في نفس المتلقي، أو إيقاظ لأحاسيسه ومشاعره، فهو يلجأ إليه عندما يشعر بقصور النظام اللغوي في صورته المثالية عن تأدية المعنى المراد، وأنه لابد من اختراق قواعده ونظمه التركيبية، حتى يتمكن من مراعاة مقتضى الحال، والإيفاء بالمعنى المقصود؛ لذلك كان السكاكي مصيبًا في نقله لمبحث الالتفات من

---

[430]- المصدر السابق، ص:300.

[431]- المصدر نفسه، ص:301.

علم البديع إلى علم المعاني، طالما أن الأمر يتعلق بكيفية أداء المعنى ومطابقته لمقتضى الحال[432].

وإن كان البعض[433] يرى أن السكاكي قد اضطرب في تصنيفه الالتفات، بذكره تارة في علم المعاني، وتارة في علم البديع، على الرغم من اختلاف هذين العلمين في وظيفتهما وطريقة معالجتهما للقضايا البلاغية، إلا أننا نرى أن السكاكي عندما ذكرها في علم البديع أسار إلى وظيفتها التي تحمل جانبًا من جماليات علم البديع وفوائده.

الفن الرابع: الفصل والوصل والإيجاز والإطناب

الفصل :

يعرفه السكاكي بأنه «ترك العاطف وذكره على هذه الجهات وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها»[434]، ثم يبرز فضل هذا النوع من الكلام؛ وذلك بأنه«لمحك البلاغة، ومنتقد البصيرة، و مضمار النظار، و متفاضل الأنظار، ومعيار قدر الفهم، و مسبار غور الخاطر، ومنجم صوابه و خطائه، ومعجم جلائه وصدائه، وهي التي إذا طبقت فيها المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقدح المعلى، وأن لك في إبداع وشيها اليد الطولى»[435] ؛ وبذلك تحتاج لتطبيقها واستعمال هذا النوع من الكلام إلى "**متكلم"خاص**، حتى أنه إذا أحسن استعمال هذا الأسلوب في حديثه شهد له بالمنزلة العليا في البلاغة، و"**متلقي" خاص** أيضًا ذا فكر وقاد ونظر ثاقب.

كما يذكر السكاكي أن من شروط كون العطف بالواو **مقبولاً**« هو أن يكون بين العطف و المعطوف جهة جامعة، مثل ما ترى في نحو:الشمس والقمر، السماء والأرض، والجن والإنس...بخلافه في نحو: الشمس ومرارة الأرنب، وسورة الإخلاص والرّجْلُ اليسرى من الضفدع...»[436]؛ و يمكن أن نعتبر هذا **الشرط تداولي** لأن له علاقة **بفهم السامع** أو المتلقي لما بقوله المتكلم.

و يحدد السكاكي الأحوال المقتضية **للقطع** بقوله:« أما الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان :أحدهما يكون للكلام السابق حكم وأنت لا تريد أن تشركه الثاني؛ فيقطع، ثم إن هذا القطع يأتي إما على وجه الاحتياط، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، ولكن المقام مقام احتياط فيقطع كذلك، وإما على وجه الوجوب، وذلك إذا كان لا يوجد.

---

[432]- ينظر: محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص:159/158.

[433] - ينظر: حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ص:29/26.

[434]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:357.

[435]–ن م، ن ص.

[436] -المصدر نفسه، ص:359.

وثانيهما أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال: فتنزل ذلك منزلة الواقع، ويطلب بهذا الثاني وقوعه جوابًا له؛ فيقطع عن الكلام السابق، وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة، إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا يقطع كلامه بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال...و يسمى النوع الأول قطعا ،و الثاني استئنافًا »[437] ؛ نلحظ أن **الأحوال المقتضية للاستئناف** ترجع إلى **مبادئ تداولية**، وهي تتعلق بـ"**السامع**" وذلك بتنبيهه و إغنائه عن السؤال، أو إسكاته عن الكلام؛ حيث يبادر "المتكلم" إلى الجواب عن السؤال الذي قد يثير **استفهامًا في ذهن السامع**، وذلك لضمان ألا يقطع كلامه[438].

ثم يتحدث السكاكي عن **الانقطاع** فيقول:« وأما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين جملتين: فهي أن تختلفا خبرًا وطلبًا، مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط، أو أن اتفقتا خبرًا، فأن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند الفكرة جمعًا من جهة العقل أو الوهم أو الخيال»[439]؛ أي أن كمال الانقطاع يكون باختلاف أسلوب الجملتين خبرًا وطلبًا، أما إذا اتفق أسلوب الجملتين خبرًا وطلبًا مع وجود جامع عقلي أو ووهمي أو خيالي؛ فإنه بذلك يجعل الجملتين بين كمال الاتصال وكمال الانفصال وهو ما يقتضي الوصل بينهما، وبذلك يحدد كل من الفصل والوصل بناء على اتفاق أو عدا اتفاق الجملتين في الأسلوب.

حيث اشترط في الوصل وجود جامع خيالي؛ حيث يحاول فيه السكاكي الربط بين خيال وما يدور في ذهن "المتكلم" وبين طريقته وأسلوبه في الربط والجمع بين الجمل والعبارات في كلامه؛ فيقول محددًا **الجامع الخيالي** بقوله:«هو أن يكون بين تصوراتهما تقارن في الخيال، مما يصل إليه، ويتكرر لديه، ولذلك لما لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة، فيما بين معشر البشر، اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبًا ووضوحًا، فكم من الصور تتعانق في الخيال، وهي في آخر ليست تتراءى، كم صور تكاد تلوح في الخيال، وهي في غيره نازٌ على علم»[440]؛ وبهذا الشرط في الوصل؛ وهو وجود جامع خيالي يجعل الوصل مرتبطًا بالموقف التواصلي، ذلك لأن الجامع الخيالي يختلف باختلاف المتكلمين والسامعين بيئيًا ومهنيًا؛ وبذلك يعكس الخاصية و **الوظيفة التداولية** للوصل.

---

[437]- المصدر السابق، ص: 361/360.

[438]- ينظر:محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،، بيروت ، ط1 ،1991، ص:116.

[439]-السكاكي، مفتاح العلوم، ص:361.

[440]- المصدر نفسه، ص:363.

ثم يدلل على رأيه هذا يقول:«وإن أحببت أن تستوضح ما يلوح به إليك، فحدق إليه من جانب اختبارك، تلق كاتبًا بتعديد: قرطاس، محبرة، وقلم، ونجارًا بتعديد:منشار، وقدوم، وعتلة...فإنهم جميعًا، لمصادفتهم معدوداتك على وفق الثابت في خيالهم»[441]، وبذلك تكون يختلف **الرابط الخيالي** باختلاف مهنة كل "متكلم" وقد سبقت الإشارة إليه.

بالاعتماد على **الجامع الخيالي لدى "السامع"** أو "المتلقي"؛ قام السكاكي بتفسير الجمع بين الإبل والسماء، والجبال والأرض في قوله تعالى:**(أفَلا يَنْظُرُون إلى الإبِل كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإلى السَّماءِ كَيْفَ رُفِعَتْ *وَإلى الجْبالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإلى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)**[442]، يقول "السكاكي": « أن أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي، كانت عنايتهم مصروفة لا محالة، إلى أكثرها نفعًا، وهي: الإبل

ثم إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصل إلاّ بأن ترعى وتشرب، كان جل مرمى غرضهم نزول المطر، وأهم مسارح النظر عند هم السماء، ثم إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يأويهم، وإلى حصن يتحصنون فيه، ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال... فما ظنك بالتفات خاطرهم إليها، ثم إذا تعذر طول مكثهم في منزل، ومَنْ لأصحاب مواشي بذاك، كان عقد الهمة عندهم، بالتنقل من أرض إلى سواها، من عزم الأمور، فعند نظره هذا أَيَرَى البدوي إذا أخذ يفتش مما في خزانة الصور له، لا يجد صورة الإبل حاضرة هناك، أو لا يجد صورة السماء لها مقارنة، أو تعوزه صورة الجبال بعدهما، أولا تنص إليه صورة الأرض تليها بعدهن، لا »[443]؛ وفي هذا ربط بين "**السامع**" **وبيئته**.

لذلك و **لجهل "السامع" بهذا الرابط** بين الكلام؛ فإنه **لا يتأثر به** «فقل لي: إذا لم يوفّه حقه (أي السامع) من التيقظ، وأنه من أهل المدر، أنى يستحلي كلام رب العزة مع أهل الوبر حيث يبصرهم الدلائل ناسقًا ذلك النسق :**(أفَلا يَنْظُرُون إلى الإبِل كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإلى السَّماءِ كَيْفَ رُفِعَتْ *وَإلى الجْبالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإلى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)** لبعد البعير عن خياله في مقام النظر، ثم لبعده في خياله عن السماء، وبعد خلقه في رفعها، وكذا البواقي لكن إذا وفاه حقه بتيقظه لما عليه تقلبهم في حاجاتهم جاء الاستجلاء»[444]،فـ«الحضري حيث لم تتآخذ عنده تلك الأمور وما جمع خياله تلك الصور على ذلك الوجه إذا تلا الآية قبل أن يقف على ما ذكرت، ظن النسق بجهله **معيبًا**، للعيب فيه» [445]؛ ولجهل هذه الأبعاد التداولية وعلاقة هذا الجمع بين الإبل والسماء والجبال

---

[441]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:363.

[442]-سورة الغاشية، الآيات:17-20.

[443]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:367/366.

[444]-المصدر نفسه، ص:366.

[445]- السكاكي، مفتاح العلوم ، ص:367. التشديد من عندنا.

والأرض بـ"السامع" البدوي الذي وجه إليه هذا الخطاب؛ فإنه سيرى أن هذا الخطاب معيب وغير مقبول بالنسبة إليه؛ أي أنه خطاب غير ناجح؛ إذ فشل في الوصول لقصد المتكلم، كما لم يحدث التأثير المنشود فيه كمتلقي.

ويورد السكاكي أمثلة **لـ"القطع"**؛ من بينها الشاهد الشعري التالي؛ وهو قول الشاعر:

وتظنُّ سلمى أنني أبغِي بها بدلاً، أراها في الظلالِ تهيمُ

و الذي يعلق عليه السكاكي بقوله:« لم يعطف (أراها) كي لا يحسب **السامع** العطف على (أبغي) دون (تظن) ، ويعد (أراها في الظلال تهيم) من مظنونات سلمى في حق الشاعر، وليس هو بمراد، إنما المراد أنه حكم الشاعر عليها بذلك، وليس بمستبعد؛ لانصباب قوله: (و تظن سلمى أنني أبغي بها بدلا)، إلى إيراد: فما قولك في ظنها ذلك؟ أن يكون قد قطع (أراها) **ليقع جوابا لهذا السؤال على سبيل الاستئناف**»[446]؛كأن الشاعر يتحدث مع "سامع" يتخيله؛ فيقول: "وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا"، فيسأله:" فما قولك في ظنها ذلك؟ فيقطع، ويكون جوابه: " أراها في الظلال تهيم"، ليقع جوابًا لهذا السؤال على **سبيل الاستئناف**، كما انه لم يعطف **لكي لا يظن"السامع" غير قصد ومراد " المتكلم"**؛ حيث يتجلى البعد التداولي.

ومن أمثلة "**الاستئناف**"؛ أيضا؛ قول الشاعر:

زعمَ العواذلُ أنَّني في غمرة صدقُوا، ولكنْ غمرتي لا تَنْجَلِي

فـ« لم يعطف "صدقوا" على "زعم العواذل" للاستئناف، وقد أصاب المحز؛ وذلك أنه حين أبدى الشكاية عن جماعات العذل بقوله:" رغم العواذل أنني في غمرة" **فكان مما يحرك السامع عادة**، ليسأل: هل صدقوا في ذلك أم كذبوا ؟ صار هذا السؤال مقتضى الحال، فبنى عليه تاركًا للعطف على ما عليه إيراد الجواب عقيب السؤال»[447]؛ فقد بنى كلامه المقطوع على سؤال قدره، وذلك أن كلامه يحرك "السامع" ويجعله يسأل"هل صدقوا في ذلك أم كذبوا ؟؛ فأجابه: "صدقوا".

و"**الاستئناف**" يكون **جوابًا لسؤال يقدره "المتكلم"**؛ وذلك أن "السامع" قد يسأل إذا سمع الجملة الأولى؛ فيقطع "المتكلم حديثه؛ ثم يستأنفه مجيبًا؛ وذلك لكي **يغني "السامع" عن السؤال**، وهو **مبدأ تداولي** كما سبق وأن ذكرنا.

و مثال آخر؛ قد يظهر فيه هذا البعد التداولي أكثر؛ وذلك في قول الشاعر:

ابِكي على قتلى العدوان فإنهُمْ طالَتْ إقامتُهمْ ببطن برامِ

كانوا على الأعداءِ، نارَ محرَّقٍ ولقومِهمْ حرمًا منَ الأحرَام

---

[446]- المصدر نفسه، ص: 371/370.

[447]- المصدر نفسه، ص: 372.

يقول فيه السكاكي:« قطع :كانوا **للاستئناف** لأنه حين أمرها بالبكاء **كأنه توهمها قالت:** ولِمَ أبكيهم؟ أو كيف أبكيهم؟ صفهم لي كيف كانوا؟: **فقال مجيبًا** كانوا على الأعداء »[448]؛ مراعيًا بذلك مبدءًا تداوليًا يتعلق بـ"السامع".

وفي حديث السكاكي عن مقامات الفصل يضيف قائلاً:«تكون في حديث ويقع في خاطرك حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه، أو بينهما جامع غير ملتفت؛ إليه **لبعد مقامك عنه،** ويدعوك إلى ذكره داع، فتورده في الذكر مفصولاً» [449]؛ وبذلك يكون الفصل متعلقًا بشروط تداولية؛ فيجب أن يكون بين الحديث الذي سيورده"المتكلم" وما سبقه من حديث علاقة معينة؛ فإذا لم تكن هناك علاقة وجب الفصل.

ويقدم مثالاً على هذا المقام، وهو أنك« كنت في حديث مثل: كان معي فلان فقرأ، ثم خطر ببالك أن صاحب حديثك جوهري، و لك جوهرة لا تعرف قيمتها، فتعقب كلامك أنك تقول: لي جوهرة لا أعرف قيمتها هل أرينكها، فتفصل»[450]، وذلك لعدم مناسبة حديثك لما قبله؛ لذا تفصل.

أيضا إذا لم يكن المقام مناسبًا أو بعد كلامك عن مقام الحديث؛ فإن«وجدت أهل مجلسك في ذكر خواتم لهم، يقول واحد منهم:خاتمي كذا، يصفه بحسن صياغة، وملاحة نقش، و نفاسة فص، وجودة تركيب، وارتفاع قيمة...وأنت كما قلت: إن خاتمي ضيق، تذكرت ضيق خفك، وعناءك منه، فلا تقول: وخفي ضيق، **لنبوِّ مقامك** عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف، فتختار القطع قائلاً: خفي ضيق» [451] ؛ وهذا **بعد تداولي يراعى فيه المقام.**

وإن لم يراعي "المتكلم "هذه **الشروط التداولية** للفصل أو الوصل؛ فإن كلامه يوصف بالسخافة«و لذالك متى قال قائل : زيد منطلق،ودرجات الحمل ثلاثون، وكُمّ الخليفة في غاية الطول، و ما أحوجني إلى الاستفراغ، و أهل الروم نصارى، و في عين الذباب جحوظ، و كان جالينوس ماهرا في طب، و ختم القرآن في النزاويح سنة، و إن القرد لشبيه بالآدمي، فعطف: **أخرج من زمرة العقل، وسجل عليه بكامل السخافة،** أو **عُدّ مسخرة من المساخر،** واستطرف نسقه هذا إلى غاية ربما استودع دفاتر المضاحك، و سفين نوادر الهديان»[452]؛ لذلك يجب عليه مراعاة هاته الشروط

---

[448]–المصدر السابق ، ص:373.

[449]–المصدر نفسه، ص:380.

[450]- المصدر نفسه ، ص:380.

[451]–ن م ، ن ص.

[452]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 381.

التداوليـة؛ وإلا فشـل في خطابـه، كمـا أن علاقتـه بـالطرف الآخـر قـد تتـأثر؛ فيظنـه مجنونًـا أو سـفيهًا، و يعيب عليه قوله؛ كما عيب على أبي تمام في قوله[453]:

لا والذي هو عالم أن النوى صبرٌ، وأنَّ أبا الحسين كريمُ

الإيجاز و الإطناب:

ويعرفه السكاكي بأن« الإيجاز:هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط.

و الإطنـاب: هـو أداءه بـأكثر مـن عبـارتهم، سـواء كانـت القلـة أو الكثـرة راجعـة إلى الجمـل، أو إلى غـير الجمل»[454].

ثم يضيف أن لكل من الاختصار و التطويل **مقامات** يجب على"**المتكلم**" أن يحترمها« فما صادف من ذلك موقعه حُمد وإلا ذُم، وسمي الإيجاز إذ ذال: عيًّا وتقصيرًا، والإطناب: إكثارًا و تطويلاً». [455]

و مـن أمثـلة **الإطنـاب** قولـه تعـالى: **(إنَّ فـي خَلْـقِ السّـمواتِ و الأرضِ و اخـتلافِ اللّيـل و النّهـار و الفُلـكِ التـي تَجْـرِي فـي البَحْـرِ بمَـا يَنْفَـعُ النّـاس و مَـا أنْـزَلَ اللهُ مِـنَ السّـماءِ مِـنْ مـاءٍ فأحْيَـا بِـهِ الأرضَ بَعْـدَ موْتِهَـا و بَـثَّ فيـهَا مِـنْ كـلِّ دابّـةٍ و تصـريفِ الرِّيـاحِ و السَّـحابِ المسَـخِّر بـينَ السّـماء و الأرْضِ لآيـاتٍ لِقَـومٍ يَعْقِلُـونَ)**[456]، وفي هـذا الشـاهد يقـول السـكاكي أنـه: «تـرك إيجـازه، و هـو أن في ترجح وقـوع أي ممكـن كـان علـى وقوعـه، لآيـات للعقـلاء؛ لكونـه كلامًـا لا مـع الإنـس فحسـب، بـل مـع الثقلـين، ولا مـع قـرن دون قـرن، بـل مـع القـرون كلهـم قرنًـا فقرنًـا، إلى انقـراض الـدنيا، و إن فـيهم لمـن يعـرف و يقـدر مـن مـرتكبي التقصـير في بـاب النظـر و العلـم بالصـانع مـن طوائـف الغـواة، فقـل لي:أي مقـام للكلام أدعى لترك إيجازه إلى الإطناب من هذا ». [457]

حيث كان الإطناب في هذا المقام ليناسب كل **المتلقين** حسب ما فصل السكاكي، وهذا **بعد تداولي**، فلا بد أن يراعي "المتكلم" طبيعة وعصر وجنس "السامعين".

أيضـا؛ قولـه عـز مـن قائـل:**(واتَّقُـوا يَوْمًـا لا تَجْـزِي نَفْـسُ عَـنْ نَفْـسٍ شَـيْئًا ولا يُقْبَـلُ مِنْهَـا عَـدْلٌ و لا تَنْفَعُهَـا شَـفَاعَةٌ و لا هُـمْ يَنْصَـرُونَ)** [458]«لم يـؤثر إيجـازه و هـو:**(واتَّقُـوا يَوْمًـا)** لا خـلاص عـن العقـاب فيـه، و لكـل مـن جـاء مـذنبًا إذا كـان كلامًـا مـع الأمـة؛ **لـنقش صـورة ذالـك اليـوم قـي ضمائرهـم،**

---

[453]–ن م ، ن ص.

[454]- المصدر نفسه، ص:388.

[455]–ن م ، ن ص.

[456]–سورة البقرة، الآية:164.

[457]-السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 393.

[458]– سورة البقرة، الآية:136.

و في الأمــة **الجاهــل** و **العالــم** و **المعتــرف** و **الجاحــد** و **المسترشــد** و **المعانــد** و**الفهــم** و **البليــد**، لـذالك يخـتص **المطلـوب مـنهم بفهـم أحـد دون أحـد**، و أن لا يكـون بحيـث يناسـب **قـوة سـامع دون سـامع**، أو يخلـص إلى ضـمير دون بعـض»[459]، ويـأتي الإطنـاب في هـذا المقـام لتحقيـق **غايـة تداوليـة** وهي زيادة **قوة التأثير في** "السامعين"؛ وذلك أن الخطاب القرآني موجه إلى كافة طوائف الناس.

القصر:

ويحـدده السـكاكي بـأن: «معـنى القصـر راجـع إلى تخصـيص الموصـوف عنـد السـامع بوصـف دون ثـان ،كقولـك: زيـد شـاعر لا مـنجم لمـن **يعتقـده** شـاعرًا ومنجمًـا، أو قولـك: زيـد قـائم لا قاعـد، لمـن يتـوهم زيـدا علـى أحـد الوصـفين، مـن غـير تـرجيح، ويسـمى هـذا **قصـر إفـراد**، بمعـنى أنـه: يزيـل شـركة الثـاني، أو بوصـف مكـان آخـر، كقولـك لمـن يعتقـد زيـدًا منجمًـا لا شـاعرًا: مـا زيـد مـنجم بـل شـاعر، أو زيـد شـاعر لا مـنجم، ويسـمى هـذا **قصـر قلـب**، بمعـنى أن **المـتكلم يقلـب فيـه حكـم السـامع**؛ أو إلى تخصـيص الوصـف بموصـوف قصـر إفـراد، كقولـك: مـا شـارع إلا زيـد، لمـن يعتقـد زيـدًا، ولكـن يـدعي شـاعرًا آخـر» [460]؛ وبذلك يكون "القصر" لتحقيق **غاية تداولية**؛ تتمثل في تصحيح **اعتقاد**"السامع".

وللقصر طرق:

أولها: طريق العطف، كما تقول في قصر الموصوف على الصفة، إفرادًا أو قلبًا بحسب **مقام السامع**:"زيد شاعر لا منجم، وما زيد منجم بل شاعر [461].

ثانيها: النفي والاستثناء؛ «يسلك مع **مخاطب تعتقد فيه أنه مخطئ**، وتراه **يصر**، كما إذا رفع لكما شبح من بعيد، لم تقل: ما ذاك إلا زيد، لصاحبك، إلا وهو يتوهمه غير زيد، ويصر على إنكار أن يكون إياه، وما قال الكفار للرسل: **(إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا)**[462]إلا و الرسل عندهم في معرض المنتفى من البشرية، والمنسلخ عنه حكمها»[463]؛ إذ يراعى في النفي والاستثناء **شرطًا تداولي**؛ وهو اعتقاد السامع؛ وهذا الاعتقاد الذي "المتكلم" أن "السامع" مخطئ فيه، كما أن هذا "**السامع" يصر على حكمه واعتقاده**؛ ف«ما من موضع فيه **النفي والاستثناء إلا والمخاطب عند المتكلم مرتكب للخطأ مع الإصرار**،إما تحقيقًا، إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر، وإما تقديرًا، إذا أخرج لا على مقتضى الظاهر، كقوله تعالى:**(ومَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي القُبُورِ* إِنْ أَنْتَ**

459- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:393. التشديد من عندنا.

460-المصدر نفسه، ص:400. التشديد من عندنا.

461- ينظر:المصدر السابق، ص:400.

462- سورة إبراهيم، الآية:10.

463-المصدر السابق، ص:405. التشديد من عندنا.

إِلاّ نَذِيرٌ) [464] لما كان النبي عليه الصلاة والسلام، شديد الحرص على هداية الخلق، وما كان متمناه شيئا سوى أن يرجعوا عن الكفر » [465].

وثالثها: استعمال إنما؛ و« طريق إنما يسلك مع **مخاطب في مقام لا يصر على خطئه،** أو **يجب عليه أن لا يصر على خطئه،** لا تقول: إنما زيد يجيء، أو إنما يجيء زيد، إلا والسامع متلق كلامك **بالقبول،** وكذا لا تقول: **(إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)** [466] إلا ويجب على أن يتلقاه **بالقبول** »[467]؛ وفي مقام استعمال"إنما"؛ يجب تحقق **شرط تداولي؛** وهو أن يكون "السامع" لا يصر فيه على خطئه، وعليه أن يقبل حكم "المتكلم".

رابعها؛ تقديم ماحقه التأخير؛ شرط أن يكون« المخاطب معها يلزم أن يكون حاكمًا بحكم مشوبًا بصواب وخطأ، وأنت تطلب تحقيق صوابه ونفي خطئه» [468]؛ وهو **مبدأ تداولي؛** يتعلق بتصور"السامع" وتردده في حكمه، ويحاول" المتكلم" أن يبين صوابه أو ينفي خطئه؛ مثال ذلك قولك: تميمي أنا، قصر إفراد، لمن يتردد في الحكم بين أن تكون من تميم أو قيس، أو قصر قلب، لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس.

أو قصر الصفة على الموصوف **إفرادًا:** أنا كفيتك مهمك، بمعنى : وحدي، لمن يعتقد أنك وزيدًا كفيتما مهمه؛ و**قلبًا:** أنا كفيت مهمك، بمعنى: لا غيري، لمن يعتقد كافي مهمه غيرك.

وبذلك تظهر **الخصائص التداولية** للقصر؛ ويستعمل هذا الأسلوب أدوات تفيد مفيد معنى القصر؛ منها: (إنما) و (لا) العاطفة و (ما...بل)؛ إلا أن هذا الأدوات رغم تقاسمها خاصية إفادة القصر، ليست مترادفة تمام الترادف، وتكمن الفروق بينها في مايلي:

- تستعمل الأداتان (ما...إلا) و (إنما) حين يقصد المتكلم رفع **الاشتراك** بالنظر إلى حكم معين، ويكون ذلك "**قصر إفراد**" حيث تقصر خاصية ما على ذات واحدة من مجموعة من الذوات **يعتقد المخاطب** أو السامع أنها جميعًا مشتركة في تلك الخاصية.
- وتستعمل الأداتان(لا) العاطفة و(ما...بل) حين يكون القصد **قلب اعتقاد المخاطب،** ويكون حينذاك القصر "**قصر قلب**".[469]

وهذا يعكس الخصائص و الوظائف التداولية لأسلوب القصر.

---

[464]- سورة فاطر، الآيتان:22-23.

[465]-المصدر السابق، ص:406.

[466]- سورة النساء، الآية 171.

[467]- المصدر السابق، ص:400. التشديد من عندنا.

[468]-المصدر نفسه، ص:404.

[469]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)،منشورات عكاظ ، د ت ط،1990،ص:144.

نخلص في الأخير إلى أن"السكاكي" اهتم بكل **أركان التواصل** أو العملية الكلامية؛ ابتداءًا بـ"المتكلم" و"المخاطب"، وكفاءتهما **اللغوية** و**التداولية**، والصياغة الكلامية والمقام؛ وذلك ضمن دراسته **لمقتضى الحال**، وذلك كله في إطار هدفه في **تحقيق النجاعة التواصلية**؛ فلقد حاول "السكاكي" أن يوضح السبل التي تجعل "المتكلم" **ينجز كلامًا ناجحًا مقبولا بعيدًا** عن الخطل و الزلل؛ كي يكون كلامه مقبولاً ومفهومًا من لدن "السامع" وذلك بمراعاته للشروط التداولية المتعلقة لـ"السامع" والمقام؛ وذلك لتحسين قدرته "**التداولية**" ليصل إلى غايته؛ وهي التأثير في هذا"السامع".

كما راعى "السكاكي" حال "السامع"ومستوى إدراكه وفهمه، وحالته النفسية وحتى البيئية في بعض الأحيان، لقد حاول أن يجعل من ها"السامع" في مستوى أعلى والتركيز على **قدرته التأويلية**؛ كي يستطيع أن يفهم كلام رب العزة؛ وكما نعلم أن هدف هذه الدراسات هو فهم وتأويل القرآن الكريم.

وكما نلحظ أن السكاكي"ركز على مبدأين تداولين كما سبق وأن أشرنا؛ فقد أشار إلى مبدأ الإفادة، والثاني :**القصد**؛ وقد كان هذا الخير المحور الذي بنى عليه حديثه عن **الأغراض البلاغية** للصياغة الكلامية، و لتبين الجوانب التداولية أكثر سنحاول في المبحث الموالي رصد مدى تنبه لما يعرف في التداولية المعاصرة بـ"**الأفعال الكلامية**".

المبحث الثاني:

الأفعال الكلامية عند السكاكي:

1. التمني
2. الاستفهام
3. الأمر
4. النهي
5. النداء
6. خروج الطلب على مقتضى الظاهر

الأفعال الكلامية عند السكاكي:

كانت دراسة "السكاكي" لظاهرة "الأفعال الكلامية" ضمن مباحث "علم المعاني"، الذي اختص بدراسة "**التراكيب المفيدة**"، ويتضح ذلك بتعريفه لـ"علم المعاني" بأنه « تتبع خواص التراكيب الكلام في **الإفادة** ، وما يتصل منها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره »[470].

وقد قسم هذا النوع من التراكيب إلى قسمين:

- إما أن يكون خبر
- وإما إن يكون طلب

وهذا ما عناه "السكاكي"، بقوله « إن التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضغط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حمل ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق، والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب » [471]، ونكرر هنا؛ الإشارة إلى أن "السكاكي" استعمل مصطلح " **الطلب**"بدل مصطلح "**الإنشاء**" وسمى كل منهما" قانونا".

والطلب عند"السكاكي" «المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة(...) وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على أصله»[472]؛ أي أن للطلب خمسة أبواب "**أصلية**"وهي: الاستفهام والنداء، والتمني والأمر والنهي، وتمثل هذه "**الأفعال الكلامية الأصلية**" لدى "السكاكي"، وهناك أبواب أو أغراض **تنتج** وتتولد عن خروج هذه الأبواب الخمسة عن أصلها؛ التي ستتضح عند دراستنا لهذه الأبواب.

---

[470]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 247. و التشديد من عندها.

[471]- المصدر نفسه، ص:251 .

[472]- ن ص، ن ص .

ويعرف :السكاكي" "**الطلب**" بأنه« يستدعي مطلوبا لا محالة، فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلا وقت الطلب»[473]، وعلى هذا الأساس قسمه إلى نوعين:

- **النوع الأول**: لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول
- **النوع الثاني**: يستدعي فيه إمكان الحصول.

كما يقسم "الطلب" أو التصور؛ أو ما سماه "المطلوب" إلى قسمين «بالنظر إلى كون الحصول ذهنيا وخارجيا، يستلزم انقساما إلى أربعة أقسام: حصولين في الذهن، و حصولين في الخارج ».[474]، ولتوضيح يمكن أن نمثل لهذا بالترسيمة التالية:

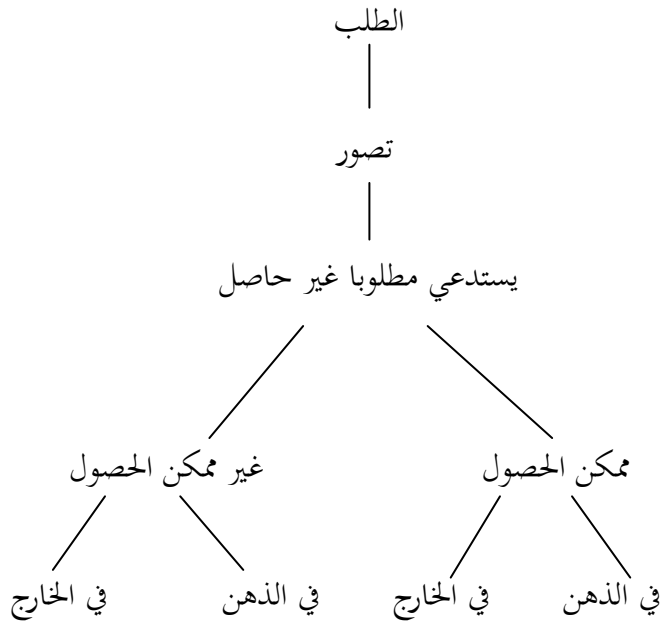

ثم يذهب "السكاكي" إلى تحديد هذين النوعين؛

النوع الأول:ويضم بابا واحدا وهو:

التمني:

---

[473]- المصدر السابق، ص:414.

[474]- ن م، ن ص.

في حديثه عن "التمني" نجده يقول:« أم النوع الأول من الطلب: فهو التمني، أو ما ترى تقول: ليت زيدا جاءني، فتطلب كون غير الواقع فيما ما واقعا فيه، مع حكم العقل بامتناعه»[475]، ويمكن أن تصبح هذه الشروط بمثابة " **الشروط المعدة**" للتمني على اصطلاح "سيرل"، ويقدم مثالا على هذا النوع بقولك:

-" ليت الشباب يعود "؛

فتطلب عود الشباب، مع جزمك بأنه لا يعود،ثم يقدم مثال آخر، في مثل قولك«ليت زيدا يأتيني، أو ليتك تحدثني، فتطلب إتيان زيد و حديث صاحبك في حال لا تتوقعها و **لا لك الطماعية في وقوعهما**، إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت: لعل أو عسى»[476]، حيث شرطا آخر للتمني **عدم الطماعية في وقوع المطلوب**، عند خرق أي شرط عن هذه الشروط يخرج "التمني" عن معناه أو غرضه الأصلي.

في المثال السابق خَرْق شرط "عدم الطماعية" ولد معنى فرعي للتمني وهو "الترجي"؛ و الذي أدواته الانجازية: "لعل" و "عسى".

وقد سبق وأن أشرنا إلى أن الفرق بين"التمني" و "الترجي" حسب معايير"سيرل" يكون ضمن"شرط المحتوى القضوي" و"شرط الصراحة"·

كما يتولد عن "التمني" معنى فرعي هو"السؤال" فـ« إذا قلت لمن يهمك همه: ليتك تحدثني، امتنع إجراء التمني، والحال ما ذكر على أصله، فتطلب الحديث من صاحبك **غير مطموع في حصوله**، وولد بقرينة الحال **معنى السؤال** »[477].

ولـ"التمني" أداة انجازية " وحيدة هي"ليت"، بالإضافة إلى "أدوات انجازية" أخرى في مثل:(لو)، (هل) فتفيد معنى "التمني"؛ أي أنهما تخرجان عن وظيفتهما الأصلية؛ فـ(هل) أداة انجازية –إن صح هذا التعبير– لـ"الاستفهام" و "السؤال".

---

[475]- المصدر السابق ، ص:415.

[476]- ن م، ن ص. التشديد من عندنا.

[477]- - المصدر السابق، ص: 416.

كما قد يتولد عن "التمني" أفعالا انجازية" فرعية: كـ"**التنديم**"؛ وهو «لوم وتوبيخ المخاطب فيما تركه أو يقدر فيه تركه»[478]، والذي من أدواته: هلا، ألاّ، ولوما، و لولا، مثلا؛ إذا قيل:

- "هلا أكرمت زيدا "؛

فكأن المعنى: ليتك أكرمت زيد، متولدا منه معنى "التنديم"[479].

النوع الثاني: يضم؛ "الاستفهام"، و"الأمر" و "النهي" و"النداء".

1.الاستفهام:

الأدوات **انجازية** لـ"الاستفهام" هي: الهمزة، و أم ، وهل ، وما ومن، وأي، و كم، كيف، وأين، وأنى، متى، و أيان، «وهذه الكلمات ثلاثة أنواع: أحدها: يختص طلب حصل التصور؛ وثانيها: يختص طلب حصول التصديق، وثالثها لا يختص»[480].

ثم يعرف يعرّف كلا من التصور و التصديق بأن «طلب التصور مرجعه إلى تفصيل المجمل أو إلى تفصيل المفصل، و إذا تأملت التصديق وجدته راجعا إلى تفصيل المجمل أيضا، وهو طلب تعين الثبوت أو الانتفاء في مقام التردد»[481] ؛ ففي"التصور" يكون المتكلم خالي الذهن من أي فكرة حول المستفهم عنه، أما في "التصديق" و الذي هو طلب حصول نسبة بين الشيئين؛ مما يعني أنه يجب أن يكون لدى المتكلم فكرة مسبقة عن الموضوع المستفهم عنه، و يندرج ذلك ضمن ما أسماه "سيرل" معيار: الشروط المعدة : préparatoire condition "

- أولا: "الهمزة": و التي يطلب بها "التصور" و"التصديق" على حد سواء؛ مثلا؛ في طلب التصديق بها نقول: - "أحصل الانطلاق؟" و "أزيدٌ منطلقٌ؟"

في طلب التصور بها في طرف المسند إليه:

---

[478]-ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، موفق الدين، عالم الكتب، بيروت، دت، ج8، ص:144

[479]- ينظر:السكاكي، مفتاح العلوم، ص:418

[480]- المصدر نفسه، ص:418

[481]- المصدر السابق، ص:418.

-" أدبس في الإناء أم عسل؟"

- أما"هل": من النوع الثاني والذي لا تطلب به إلا "التصديق"، كقولك:

-"هل حصل الانطلاق؟" و : "هل زيد منطلق؟".

و أما الأدوات مثل: (ما) و (من) و (أي) و(كم) و (أين) و(كيف) و(أنى) و (متى) و(أيان) -كما يذكر" السكاكي"- فمن النوع الأول؛ أي طلب "حصول المتصور"، على تفصيل بينهن:

-ف(ما): للسؤال عن "الجنس"، تقول: "ما عندك؟" بمعنى: أي أجناس الأشياء عندك؟، وجوابه: إنسان أو فرس أو كتاب أو طعام، وفيه قوله تعالى: **(ما تَعبُدُون مِنْ بَعْدِي)**[482]؛ أي مَنْ في الوجود تؤثرونه في العبادة؟.

كما تكون للسؤال عن "الوصف"، تقول: "ما زيد وما عمرو؟ "، و جوابه: الكريم الفضل.

-أما (من): للسؤال عن "الجنس من ذوي العلم"، تقول : "من جبريل؟"، بمعنى أبشر هو أم ملك أم جني؟ ، كما في قوله تعالى**(فَمَنْ رَبُّكُمَا يا مُوسى)**[483]؛ و أراد : "من مالككما و مدبر أمركما؟ أملك هو أم جني أم بشر؟" مُنكِرًا لأن يكون لهما رب سواه لادعائه الربوبية لنفسه.

-و (أي) للسؤال عما يميز أحد المشاركين في أمر يعنهما، يقول القائل:" عندي ثياب"، فتقول:"أي الثياب هي؟" فتطلب منه وصفاً يميزها عندك عما يشاركها في التَوْبِية، أيضا قول تعالى؛ حكاية عن سليمان عليه السلام" **(أَيُّكُمْ يَأْتِنِي بعَرْشِهَا)** ؛أي: الإنسي أم الجني؟.

-أما (كم) فللسؤال عن العدد، مثلا؛ إذا قلت:" كم درهماً لك؟" و: "كم رَجلاً رأيت؟ فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا،قوله عز وجل:**(قالَ قائلٌ مِنهم كمْ لبثْتُم)**[484]؛ أي: كم يوماً أو كم ساعة؟.

- أما (كيف) فللسؤال عن الحال، فإذا قيل: "كيف زيد؟"، فجوابه: صحيح أو سقيم، مشغول أو فارغ مثلا. — أما (أي) فللسؤال عن المكان، فإذا قيل : "أين زيد؟" فجوابه: في الدار؛ مثلا.

---

[482]-سورة البقرة، الآية:133.

[483]-سورة الشعراء، لآية:29.

[484]-سورة الكهف، الآية:19.

-أما (أنى) فتستعمل تارة بمعنى: (كيف)، كمثل قوله تعالى:**(فأتُوا حَرْثَكُمْ أنَّى شئْتُمْ)**[485]؛ أي:"كيف شئتم"، و تارة أخرى بمعنى: (من أين)، قال تعالى:**(أَنَّى لكِ هذَا)**[486]؛ أي: من أين؟.

-أما(متى) و(أيّان) فهما للسؤال عن الزمان، فإذا قيل: "متى جئت؟" و: "أيان جئت؟"؛ قيل: "يوم الجمعة" مثلا، و كقوله عز قائل:**(يَسْأَلُ أَيَّانَ يومُ القِيَامَةِ)**[487].

ويمكن اعتبار هذه وظائف الأصلية لهذه الأدوات والكلمات، فقد يتولد منها معاني جديدة حسب المقام والحال، مثلا؛ (ما) قد تفيد "**الاستخفاف والتحقير**"في مثل قول:"ما هذا؟ ومن هذا؟، كما تفيد"**التعجب**" كمثل قوله تعالى، حكاية عن سليمان:**(مَالي لا أرَى الهدْهُد)**[488].

كما تفيد (كم) "**الاستبطاء**" في مثل قولك: "كم دعوتك ؟"، أو: "كم تدعونني" لـ"**الإنكار**"، و قد تفيد أيضا لـ"**التهديد**" مثل قولك: "كم أحلم؟".

أيضا (كيف) قد تفيد أو يقصد بها "**الإنكار**"، مثل قولك: "كيف تؤذي أباك ؟"، أو"التعجب" و "التوبيخ" كقوله تعالى: **(كَيْفَ تَكْفُرونَ باللهِ وكُنْتُمْ أمْواتاً فَأَحْيَاكُمْ)**[489]؛ بمعنى التعجب، ويفصل"السكاكي" في شرح هذه الآية فيقول «وقد علمت أن (كيف) للسؤال عن الحال، وللكفر مزيد اختصاص بالعلم بالصانع و بالجهل به...فأفاد : أفي حال العلم تكفرون ؟ أم في حال الجهل به؟ ثم إذا قيد **(كَيْفَ تَكْفُرونَ باللهِ)** بقوله: **(وكُنْتُمْ أمْواتاً فَأَحْيَاكُمْ ثمَّ يُمِيتُكُم ثمَّ يُحْيِيكُم)** صار المعنى: كيف تكفرون بالله، والحال حال علم بهذه القصة، وهي أن

---

[485]-سورة البقرة، ألآية:223.

[486]-سورة آل عمران، الآية:37.

[487]- سورة القيامة، الآية:06.

[488]-سورة النمل، الآية:12.

[489]-سورة البقرة، الآية: 29/28.

كنتم أمواتا فصرتم أحياء، وسيكون كذا وكذا، فصار الكفر أبعد شيء عن العاقل، فصار وجوده منه مظنة التعجب».[490]

كما تستعمل (أين) لإفادات و **"مقاصد"** تختلف من مقام إلى آخر، مثلا؛ قد تفيد "**التوبيخ**" و "**التقريع**" و "**الإنكار**"حين يقال: "أين مغيثك؟"، وكقوله تعالى:**(أينَ شُركائيَ الَّذينَ كُنتمْ تَزْعمُونَ)**[491]، توبيخاً للمخاطبين و تقريعاً لهم؛ لكونه سؤالاً في الوقت الحاجة على الإغاثة عمن كان يدعى له أن يغيث، وهذا في **"مقام تذليل المخاطب"**[492].

و قد تفيد "**الاستبعاد**" كقوله تعالى: **(** أنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَد جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ**)**[493] استبعاداً لذكراه، أول"**الاستبطاء**" في مثل قول:" متى تصلح شأني؟.[494]

وفي تصورنا –إن صح ذلك– تعتبر هذه "**المقاصد**" والإفادات "**أفعالا كلامية**" أو "**قوى انجازية**" ناتجة أو متولدة عن الطلب الأصلي"**الاستفهام**"؛ فهي تختلف حسب "**مقامات الكلام**"، وهنا يتجلى **البعد التداولي** لمعاني هذه الحروف.

وفي إطار تمييز "السكاكي" للاستفهام عن غيره من "الطلبيات"، يميزه من حيث «إنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج؛ ليحصل في ذهنك نقش له مطابق، وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق، فنقش الذهن في الأول (أي الاستفهام) تابع والثاني(أي باقي الطلبيات)متبوع»[495]، والعلم بالشيء–باصطلاح "السكاكي" – هو حصول (انتقاش) صورة ذلك الشيء في الذهن.

وبناءاً على قوله هذا؛ يمكننا أن نقول أنه يميز بين "الاستفهام" و باقي الطلبيات انطلاقاً من علاقة الواقع بالتمثيل الذهني للمتكلم؛ حيث أن "الاستفهام" يطلب ما هو في الخرج ليحصل في الذهن، وذلك يمكن أن يصنف ضمن

---

[490]- المصدر السابق، ص:425.

[491]-سورة القصص، الآيات:62 و 74.

[492]- المصدر السابق، ص:425.

[493]- سورة الدخان، الآية:13.

[494]- المصدر السابق، ص:425.

[495]- المصدر نفسه،ص:416.

الأفعال التي تحقق الرغبة في أن واقعاً خارجياً ممثلاً في ذهن المتكلم، و بإمكانها تحقيق هذه الرغبة على مستوى العالم الخارجي، أما باقي الطلبيات: كـ"النداء، و" الأمر"، و"النهي" فهي من الصنف الثاني الذي يكون لطلب الحصول في الخارج؛ مثلا كأن تقول لشخصٍ: لا تقم بهذا الفعل، فإنك طلبك بكلامك النهي عن القيام بذلك الفعل في الخارج أو الواقع.

ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي:

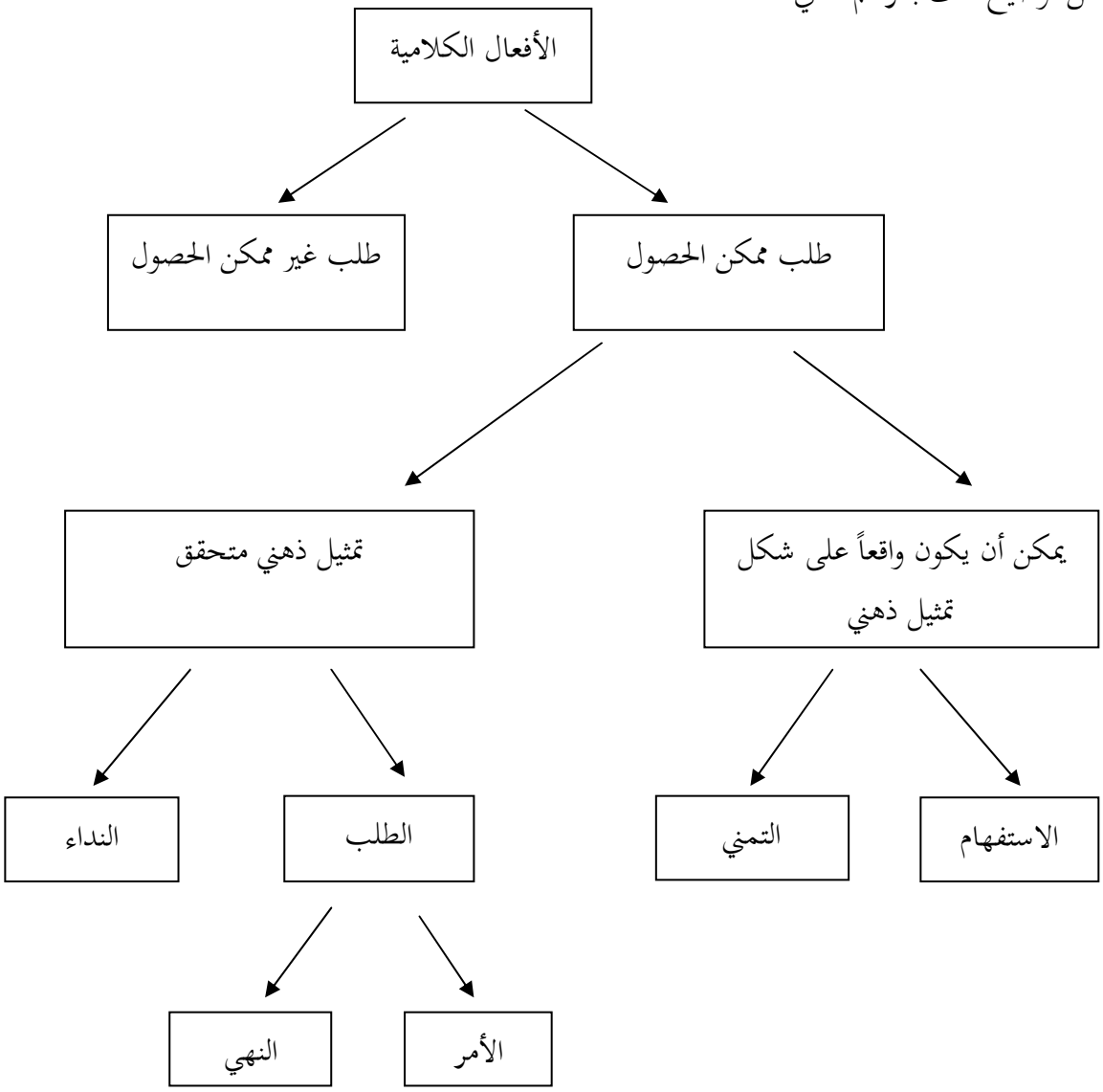

الأفعال الكلامية الناتجة عن "الاستفهام":

قد يخرج "الاستفهام" عن معناه الأصلي، وذلك ضمن "**مقامات**" مختلفة لتحقيق "**مقاصد**" معينة يبغي المتكلم الوصول إليه؛ مثلا:

خروج "الاستفهام" إلى "التمني":

مثلا؛ إذا قلت: "هل لي من شفيع؟"، «في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني»[496]، وخرق هنا شرط "التصديق" مما جعل "الاستفهام"يخرج عن معناه الأصلي إلى "التمني".

خروج "الاستفهام" إلى "العرض":

«إذا قلت لمن تراه لا ينزل: ألا تنزل فتصيب خيراً، امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلاً، ويوجه بمعونة قرينة الحال إلى نحو: ألا تحب النزول مع **محبتنا** إياه، وولد معنى العرض»[497]، وتم في هذا المقام خرق شرط"التصديق" أيضا.

خروج "الاستفهام" إلى "الإنكار" و"الزجر" و"التوبيخ":

« إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: أتفعل هذا؟ امتنع **توجه** الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله، وتوجه إلى ما لا تعلم، مما يلابسه، من نحو: أتستحسن؟ وولد الإنكار و الزجر، أو كما قلت لمن يهجو أباه، مع حكمك بأن هجو الأب ليس شيئا غير هجو النفس: هل تهجو إلا نفسك؟ أو غير نفسك؟ امتنع منك إجراء الاستفهام على ظاهره، لاستدعائه أن يكون الهجو احتمل عندك توجها إلى غيره، وتولد منه بمعونة القرينة، الإنكار و التوبيخ»[498]؛ ففي هذا المقام يستفهم عن **معنى معلوم** لديه، ومن "شروط المعدّة" للاستفهام أن يطلب شيء غير معلوم لديه، فيرجع للمقام لتحديد المعنى المطلوب.

خروج "الاستفهام" إلى "الوعيد" و "الزجر":

---

[496]- المصدر السابق، ص: 416

[497]–ن م، ن ص.

[498]- المصدر السابق، ص: 416.

«كما قلت لمن يسيء الأدب: ألم أؤدب فلاناً؟ امتنع أن تطلب العلم بتأديبك فلانا، وهو حاصل، وتولد منه الوعيد و الزجر»[499]، في هذا المقام أيضا تم خرق الشرط السابق ، مما ولد معناً جديداً هو"الوعيد و الزجر"

خروج "الاستفهام" إلى "الاستبطاء":

وتم في هذا المقام أيضا خرق الشرط السابق؛ فـ«إذا قلت لمن بعثت إلى مهم وأنت تراه عندك: أما ذهبت بعد؟ امتنع الذهاب عن وجه الاستفهام إليه، لكونه معلوم الحال، واستدعى شيئا مجهول الحال مما يلابس الذهاب: أما تيسر لك الذهاب؟ وتولد منه الاستبطاء و التحضيض»[500].

يمكننا اعتبار "الاستفهام" "**الفعل الكلامي الأصلي**" و ما تولد عنه من أفعالا في مثل: التمني، العرض، الوعيد والزجر، والاستبطاء "**أفعالا متضمنة في القول**" ناتجة عن مقامات معينة.

وبملاحظتنا لطريقة تحليل " السكاكي" لخروج "الاستفهام" عن معناه الأصلي إلى الأغراض الفرعية، ويتم ذلك في مرحليتين:

- **أولهما**: أن يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط الإجراء على الأصل أو ما أطلقنا عليه"الشروط المعدّة" الخاصة بـ"الاستفهام"، فيمتنع إجراء المعنى الأصلي؛
- **ثانيهما**: أن يتولد عن خرق شرط المعنى الأصلي وامتناع إجراءه معنى آخر، وقد يكون من المعاني أو الأفعال الكلامية الخمسة الأصلية.

ويمكننا تعميم هذا التحليل على كل " الأفعال الكلامية" الأصلية الأخرى.

2. الأمر:

يعرّف "السكاكي" بأن « الأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني استعمال نحو: لينزل، وانزل، ونزال وصه على سبيل **الاستعلاء**»[501]، ويذكر هنا الأدوات الانجازية للأمر؛ وهي:اللام الجازمة، وصيغ مخصوصة من قبيل؛ "صه" و"مه"، أسماء –كما ذكر– من قبيل:نزال.

---

[499]- ن م، ن ص.

[500]- المصدر نفسه، ص ص:417/416.

ويضيف « أن هذه الصور، والتي من قبيلها، هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل **الاستعلاء** أم لا؟ فالأظهر أنها موضوعة لذلك، وهي حقيقة فيه، لتبادر **الفهم عند الاستماع** نحو:قمْ و ليقمْ زيد، إلى جانب الأمر، وتوقف ما سواه من الدعاء، والالتماس و الندب، و الإباحة والتهديد، على اعتبار القرائن. وإطباق أئمة اللغة على إضافتهم نحو: قم، وليقم ، إلى الأمر بقولهم"صيغة المر ، ولام الأمر، دون أن يقولوا: صيغة الإباحة»[502]، وفي هذه العبارة حاول" السكاكي" حاول أن يضع الشروط والقوانين التي تخص هذا الفعل الكلامي المتمثل في" الأمر"، و قد أكد على ضرورة امتلاك "السامع" للكفاءة "اللغوية" و"**التداولية**"، وذلك في معرفته للصيغ الخاصة بالأمر، وتميزه عن غيره من الأفعال الكلامية الأخرى كالالتماس و الإباحة؛ مثلا؛باختلاف المقامات والأحوال وعلاقة كل من المتكلم والمخاطب، وذلك لأن من شروط" الأمر"-عند "السكاكي"-"**الاستعلاء**"؛

والذي يوضحه بقوله:« ولا شبهة في أن طلب المتصور، على سبيل **الاستعلاء**، يورث **إيجاب الإتيان** على المطلوب منه، ثم إذا كان **الاستعلاء** ممن هو **أعلى رتبة** من المأمور، استتبع إيجابه ووجوب الفعل بحسب جهات مختلفة، وإلا لم يستتبعه، فإذا صادفت أصل الاستعمال الشرط المذكور(أي الاستعلاء)، **أفادت الوجوب**، وإلاّ لم تفد غير الطلب، ثم إنها حينئذ تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام»[503].

وشرط "الاستعلاء" شرط **تداولي**؛ إذ تحدد علاقة المتكلم بالسامع؛ بحيث يجب أن تكون **مرتبة المتكلم** أعلى من درجة المخاطَب أو السامع، وهذه السلطة هي التي توجب أن تكون ردة فعل المخاطب تنفيذ الأمر المطلوب منه؛ أي يسعى إلى التأثير في المخاطب عن طريق سلطته.

إلا أنه يشير إلى أنه يمكن خرق هذا الشرط (أي شرط الاستعلاء) يؤدي إلى نشوء أو تولد "أفعال كلامية" أخرى، نذكر منها:

---

[501]- المصدر السابق، ص:428. التشديد من عندنا.

[502]- ن م، ن ص. التشديد من عندنا.

[503]- المصدر السابق، ص:428. التشديد من عندنا.

فإن كان المتكلم **أقل مرتبةً** من المخاطب؛ أي«إن استعملت على **سبيل التضرع**،كقولنا: اللهم اغفر وارحم، ولدت **الدعاء**»[504]؛ فينتج عن ذلك فعلا كلاميا متمثلا في"الدعاء".

أيضا؛«إن استعملت على سبيل التلطف، كقول كل أحد **لمن يساويه في المرتبة**: افعل، بدون الاستعلاء، ولدت السؤال و الالتماس كيف ما عبرت به»[505]؛ فينتج عن خرق شرط" الاستعلاء"؛ بحيث يكون المتكلم والسامع في نفس المرتبة، ويكون المقام "مقام التلطف" فعل كلامي "**متضمن في القول**" وهو "الالتماس".

كما يلتفت "السكاكي" إلى استطاعة المخاطَب، واستعداده للفعل، يقول: «إذا قلت لمن يدعي أمراً ليس في وسعه:افعله، امتنع أن يكون المطلوب بالأمر، حصول ذلك الأمر في الخارج بحكمك عليه بامتناعه، وتوجه إلى مطلوب ممكن الحصول، مثل بيان عجزه، وتولد التعجيز والتحدي» [506] ، فالمتكلم يتوجه بالأمر إلى مخاطب يعلم عدم مقدرته على تحقيق المطلوب.

كما يفيد "الأمر" ويقصد به "التهديد"، وذلك «إذا قلت لعبد شتم مولاه، وأنك أدبته حق التأديب، أو وعدته على ذلك أبلغ أيعاد: اشتم مولاك، امتنع أن يكون المراد بالشتم، والحال ما ذكر، وتوجه بمعونة قرينة الحال إلى نحو: اعرف لازم الشتم، وتولد منه التهديد»[507].

كما يدخل "المقام" والحال في تحديد نمط **الفعل الكلامي** المتولد عن"الأمر"، فـ« إن استعملت في مقام الإذن، كقولك: جالس الحسن، أو ابن سيرين، لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله، ولدت الإباحة »[508]، كما قد يتولد عنها"التهديد" مقام تسخط المأمور به، ولدت "التهديد".

3. النهي:

---

[504]- ن م، ن ص. التشديد من عندنا.

[505]- ن م، ن ص. التشديد من عندنا.

[506]- المصدر السابق، ص:417

[507]- المصدر نفسه، ص:429

[508]-ن م، ن ص.

يقول"السكاكي" «للنهي حرف واحد وهو (لا) الجازم في قولك :لا تفعل، والنهي محذو به حذو الأمر في أن أصل استعمال: لا تفعل، أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور، فإن صادف ذلك، أفاد **الوجوب**، وإلا أفاد طلب الترك فحسب»[509]؛ إذن لـ"النهي" أداة انجازية واحدة هي(لا) الجازمة، كما يرى "السكاكي" "النهي" يشبه الأمر، وذلك في اشتراطه "الاستعلاء"، أيضا يضيف لأنه إذا وافق هذه الشروط؛ أي الصيغة اللغوية بالإضافة إلى الشرط التداولي "الاستعلاء"؛ **وجب** ضرورة تحقيق هذا الطلب من قبل المخاطَب، إلا أفاد طلب الترك فحسب.

فعند خرق شرط الاستعلاء وصدور الطلب **ممن هو أقل مرتبة** من مخاطبه، و في مقام أو قصد التضرع؛كقول المبتهل إلى الله:"لا تكلني إلى نفسي"ولدت فعلاً كلامياً هو" الدعاء"، و إن استعمل في حق **المساوي الرتبة** ولدت" الالتماس".

ويختلف بحسب المقامات؛ فإن استعمل في مقام الإذن نتج عنها ما يسمى بـ" الإباحة"، و"التهديد" إن استعمل في مقام تسخط الترك[510].

يمكنا القول بأن الفعل الكلامي الأصلي" النهي" ينتج عنه أيضا "أفعالاً متضمنة في القول"؛مثل: الدعاء و الالتماس و الإباحة، ويكون ذلك إثر خرق الشروط المعدّة للفعل الأصلي أو اختلاف مقاصد أو مقام الكلام.

4. النداء:

لم يول "السكاكي"نفس النداء نفس القدر من الاهتمام بباقي الطلبيات؟؟، وتحد عن خروج النداء لإفادة التخصيص، و« تلك الصورة هي قولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم، اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى : أنا أفعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل كذا متخصصين من بين الأقوام، و اللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب»[511].

---

[509]- ن م، ن ص.

[510]-ينظر: المصدر السابق، ص:427.

[511]- المصدر نفسه، ص:431.

***خروج الطلب لا على مقتضى الظاهر:**

يشير"السكاكي" إلى المواضع التي يستعمل فيها "الخبر" موضع "الطلب"، وذلك لتحقيق" مقاصد" معينة، فقد تكون **قصد** "التفاؤل" بوقوع المطلوب؛ مثالا؛ إذا قيل: أعاذك الله من الشبهة، وعصمك من الحيرة، و وفقك للتقوى، ليتفاءل بلفظ المضي على عدها من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية وذلك "مقام الدعاء" [512].

وموضع آخر يكون **القصد** فيه إظهار « الحرص في وقوعه، فالطالب، متى تبالغ حرصه فيما يطلب، ربما انتقشت في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسه، فيخيل إليه غير الحاصل حاصلا، حتى إذا حكم الحس بخلافه غلَّطه تارة، واستخرج له محملاً أخرى»[513]؛ وفي هذا الموضع يبرز العلاقة بين الكلام و الحالة النفسية للمتكلم، فلكثرة ما يناجي ويمني نفسه بالمطلوب حتى يُصوّر له أنه واقع، مما يجعله يستعمل صيغة أو أسلوب "الخبر".

كما رأى "السكاكي" أن كثيرًا ما يوضع الخبر في موضع الطلب؛ لاعتبارات تتصل بحال "**السامع**" في معظم الأحيان؛«كما إذا قيل لك في **مقام الدعاء**: " أعاذك الله من الشبهة"، وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى، ليتفاءل بلفظ الماضي على عدها من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية » [514]، كأن "المتكلم" يحمل "السامع" على **التفاؤل** بوقوع الطلب؛ فتدخل إلى نفسه السرور والارتياح؛ ويعتبر التفاؤل بذلك "**فعلاً متضمنًا في القول**".

فسياق "الدعاء" يقتضي من "المتكلم" أن يستخدم "فعل الأمر" الذي يحمل معنى الدعاء فيقول : " اللهم أعذه من الشبهة، و أعصمه من الحيرة، ووفقه للتقوى "؛ لكن هذه الصيغة محمولة

---

[512]- المصدر السابق، ص:432.

[513]- ن م، ن ص.

[514]- ن م ، ن ص.

على **الطلب المرجو وقوعه**، ومن ثم فإن **أثرها لا يبلغ في نفس "السامع"**، ما يبلغه أثر الجملة الماضية التي تدل على حصول الفعل، وعدم الشك في وقوعه، لذا فإن استخدام الجملة الخبرية التي فعلها ماض، في موضع **الجملة الإنشائية الدعائية** ، حمل **معنى زائدًا** إلى **"السامع"** تمثل في **"الدعاء"** أولا، وفي تحقق هذا الدعاء **فعلا متضمنا فيه وهو "التفاؤل"** ثانيا.

و قد نجد يحرص "المتكلم" لتحقيق"التفاؤل" في نفس "السامع"، حتى ولو كانت ادعاءًا لا واقعًا، وذلك **قصد جذب انتباهه**، وتحاشي فتوره أو انصرافه على نحو ما روي أن« هارون حين خرج إلى ناحية لمطالعة عماراتها، وقد تراءت له في طريقه أشجر من بعيد، فسأل عنها كاتباً يصحبه، فقال الكاتب: شجرة الوفاق، تفاديًا عن لفظ الخلاف فكساه » [515]؛ أي أن "المتكلم" في تعبيره اللغوي قد يتنازل أحيانا عن بعض دلالاته الإشارية، في مقابل زيادة معدلات الدلالة الإيحائية ذات الصبغة العاطفية، التي **تهدف إلى التأثير على "السامع" ومراعاة حالاته النفسية** .

كما يلجأ "المتكلم" إلى استعمال أسلوب الخبر بدل الطلب؛وذلك قصدًا لتأدب مع المخاطب، وذلك في مقام قول العبد للمولى إذا حول عنه الوجه: "ينظر المولى إليَّ ساعة"؛، احترازا عن فعل الأمر: (انظر)؛ تأدبا في مخاطبته، ومراعاة حاله قد يرجع إلى أن الأسلوب الطلبي **كالأمر والنهي**، يشعر بنوع من **الاستعلاء** المثير لحافظة "السامع"، والذي قد يؤدى إلي قطع الصلة أو العلاقة بين طرفي الخطاب، فيعدل "المتكلم" إلى الخبر حرصًا على مشاعر "السامع"، أو تأدبا في مخاطبته إن كان ذا مرتبة أعلى. [516]

وقد يستغل "المتكلم" الأسلوب الخبري في **مخالفته لمقتضى ظاهر المقام**، في انتزاع تعاطف "السامع" معه وتنزيهه عن الكذب؛ وهذا في قصد التودد إليه، من خلال حرص "السامع" على تحقيق المعنى الطلبي، الذي يكمن في عمق الصياغة، ويستتر وراء الأسلوب الخبري، وذلك « لحمل المخاطب على المذكور أبلغ حمل بألطف

---

[515]- المصدر السابق، ص:432.

[516]- المصدر السابق، ص:431.

وجه، كما سمعت من لا تحب أن ينسب إلى الكذب يقول لك : تأتيني غدا» [517]؛ فجملة:" تأتيني غدا" خبرية لفظًا **طلبية معنى**؛ أي لأن المتكلم" يضمن في قوله معنًا آخر ، أو ما يمكن تسميته"**فعلا متضمنا في القول**"، فقد طرح "المتكلم" كلامه على **صيغة الخبر** في **مقام الطلب**، وذلك **قصد** حمل "السامع" على تحقيق فعل الإتيان، لأن الجملة في الظاهر تحتمل **معنى الصدق والكذب**؛ إلا أننا نشير هنا أن "السامع" في هذا المقام هو "سامع" خاص تربطه بـ"المتكلم" علاقة حميمة تجعله يسعى لتنزيه صاحبه عن الكذب؛ لذا فإنه يسعى ليلبي الإتيان استجابة لتلك الرغبة، و في حال استخدام الجملة الطلبية:"ائتني غدا" ؛ فإن عدم احتمالها للصدق والكذب لا يحرك في نفس المتلقي دافعًا قويًا للاستجابة وتحقيق الطلب، ومن ثم كانت الجملة الأولى في هذا **المقام أبلغ دلالة**، وأكثر **تأثيرًا على ذات "السامع"** و"المتلقي".

وقد يعود الخروج أو العدول عن الأسلوب الطلبي إلى اعتبارات ترتبط إلى **اعتبارات تتعلق بذات"المتكلم"**، ورغبته في إظهار **حرصه على وقوع الطلب**، وهو حرص قد يبالغ فيه إلى درجة يصبح فيها الواقع خيالاً، والخيال واقعًا، بحيث يصبح الأخير هو المرجع الذي يبنى عليه معيار الصدق أو الكذب، على خلاف ما هو معهود؛ فلو حدث تعارض بين ما يدرك بالحواس في الواقع ، وما يدرك بالخيال كانت الغلبة للخيال، الذي انتقشت فيه صورة حصول الطلب لكثرة تعلق "المتكلم" به «فالطالب، متى تبالغ حرصه فيما يطلب ربما انتقشت في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسه، فيخيل إليه غير الحاصل حاصلاً، حتى إذا حكم الحس بخلاف، غلَّطه تارة، واستخرج له محملا أخرى، وعليه قول شيخ المعَرَّة:

ما سِرْتُ إلا وطيف منكَ يصحُبني سَرَّى أمامي، وتأويبًا على أَثَرِي

يقول: لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي، فأعدك بين يدي مغلطًا للبصر بعلة الظلام، إذا لم يدرك ليلا أمامي، وأعدك خلفي إذا لم يتيسر لي تغليطه حين لا يدرك بين يدي نهارًا »[518].

---

[517]- المصدر نفسه، ص:433.

[518]- المصدر السابق، ص:433.

و يشير"السكاكي" إلى أن كثيرا من الأساليب القرآنية تجرى على هذا النحو، فيعدل عن الطلب إلى الخبر، للإشارة إلى تحقق الفعل، وجعل ما يرغب في حصوله في المستقبل كأنه واقع متحقق قصد **التأكيد والمبالغة**، ففي قوله تعالى : **(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ* تُؤْمِنُونَ باللهِ ورَسُولِهِ * وتُجَاهِدُونَ فِي سبيلِ اللهِ)**[519]؛ فجملتي " تؤمنون بالله " و " تجاهدون " وضعتا بدل " آمنوا " و " جاهدوا "، وذلك قصدا « للإيذان بوجوب الامتثال وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين»[520]؛ لا أمرين مطلوب تحققهما في المستقبل.

وقد يكون يستعمل الخبر بدل الطلب في **مقام "التودد"** يقول« و من الجهات الحسنة لإيراد الطلب في مقام الخبر، إظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب إظهاراً إلى درجة كأن المرضي مطلوب، قال كُثير[521]:

أسيئي بنا أو أحسيني لا ملومة

فذكر لفظ الأمر بالإساءة ثم عطف عليه بلفظ:(أو) الأمر يفيد الإساءة، تنبيهًا بذلك على أن ليس المراد بالفعل الإيجاب المانع عن الترك، لكن المراد هو الإباحة التي تنافي تخيير المخاطب بين أن يفعل، و أن لا يفعل، فاعلاً كل ذلك لتوخي إظهار مزيد الرضا بأي ما اختارت في حقه من الإساءة أو الإحسان»[522]؛ فالمعنى غير المباشر الذي **يقصده** الشاعر هو:" إن أسأتِ إلينا أو أحسنتِ لا نلومك "؛ أي أن شدة حب الشاعر وهيامه في محبوبته جعل الأمر يستوي عنده إن كان إحسانا أو إساءة ، فأراد أن يطلع محبوبته على ذلك من خلال الجملة الخبرية التي يقتضيها مقام الإخبار؛ غير أنه عدل عن ذلك وانحرف بالصياغة عن **مقتضى ظاهر المقام** ، بإيراد الأسلوب الطلبي المتمثل في فعلي الأمر: "**أسيئي** "،" **أحسني**"؛ ليدل أولاً على **المبالغة** في تساوي الأمر عنده ، حيث

---

[519]- سورة الصف، الآيتان : 10-11.

[520] – الزمخشري؛ أبي القاسم جار الله محمود، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الدار العالمية للطباعة والنشر، دط، ج4 : 100.

[521]- هو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة، وتكملة البيت: لدينا ولا مقلية إن تقلَّتِ.

[522]- المصدر السابق، ص:434.

إنه هو الذي يدفع بها إلى ذلك، وليدل ثانيًا على نفي أي احتمال للكذب يمكن أن يحمل عليه قوله ، وهو ما لا يتحقق **بجريان الكلام على مقتضى الظاهر**، والمعنى الحرفي للصياغة.

وبذلك تختلف الأساليب الكلامية التي يستعملها "المتكلم"، فيعدل عن الطلب إلى الخبر، وذلك قصد تحقيق **غايات داخلية** كأن يشبع رغبة ذاتية في نفسه، أو **غاية خارجية** تتصل بـ"السامع"، وبذلك استطاع"السكاكي" رصد بعض **الأبعاد التداولية** لهذه الأساليب الكلامية التي **تفيد معنى** غير "المعنى الحرفي والمباشر" **للصياغة الكلامية**.

***الأسلوب الحكيم:**

يعرفه "السكاكي" بأنه« وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب »[523]؛ أي أن المتكلم يحاول أن يخاف المتوقع عند المخاطَب، ويذكر مثال ذلك قول الشاعر:

أتَتْ تشتكي عندي مزاولة القرى وقد رأتِ الضيفان ينحون منزلي

فقلت كأني ما سمعت كلامها همُ الضيف جدِّي في قِراهم وعجِّلي

كما يستعمل هذا الأسلوب عند إجابة السائل بغير ما يطلب، ويقدم "السكاكي" الشاهد قوله تعالى: **(يَسْأَلُونَك عَنِ الأَهلَّةِ قُلْ هِي مَوَاقِيتٌ للنَّاسِ والحجِّ)**[524]، ثم يعلق قائلاً :«قالوا في السؤال: ما بال الهلال يبدو دقيقًا مثل الخيط، ثم يتزايد قليلاً حتى يمتلئ ويستوي،ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا؟ فأجيبوا بما ترى»[525].

وأيضا قال تعالى: **(يَسْأَلُونَك مَاذَا يُنْفِقُونَ قُل مَا أَنْفَقْتُم مِن خَير فَلِلْوالدَيْنِ و الأَقْرَبِين و اليَتَامَى و المسَاكينِ وابْنِ السّبيلِ)**[526]، وقد «سألوا عن بيان ما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصرف»[527].

---

[523]- المصدر السابق، ص:435.

[524]-سورة البقرة، الآية:189.

[525]- المصدر نفسه، ص:435.

[526]-سورة البقرة، الآية:215.

[527]- المصدر نفسه، ص:436/435.

والغرض من استعمال هذا الأسلوب« لتوخي التنبيه له بألطف وجه، على تعديه عن موضع سؤال هو أليق بحال أن يسأل عنه، أو أهم له إذا تأمل»[528]، إذ استعمل هذا الأسلوب قصد لتنبيه السائل إلى السؤال المفروض به و الأصلح والأنفع له أن يسأله وذلك بطريقة غير المباشرة مكن أن تكون أكثر أدبًا.

ولهذا الأسلوب **بعد تداولي** بحيث يسعى مستعمله إلى **تحريك نشاط السامع التأثير فيه**.

المبحث الثالث:

البعد التداولي لعلم البيان عند السكاكي:

4. التشبيه

5. المجاز:

[528]- المصدر نفسه، ص:436.

ج /الاستعارة

د /المجاز العقلي

6. الكناية

علم البيان عند السكاكي:

يحدد "السكاكي" علم البيان بأنه «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في **مطابقة الكلام لتمام المراد منه** »[529]، ومن هذا التعريف نستنتج أن وظيفة هذا العلم–على رأي السكاكي– هي الشروط وقوانين التي تضمن مناسبة الكلام لمراد

[529]– السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 249. والتشديد من عندنا.

و "**قصد**" المتكلم، وذلك بما يناسب حال و**مقام** كلاً من طرفي الخطاب(المتكلم/السامع)، وبذلك يكون هدف هذا العلم الأساسي غائي و "**تداولي**".

و«إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، والنقصان بالدلالات الوضعية»[530]، وقد سبق و أن أسلفنا أن البلاغة كلها تقوم على "**فضول المعاني**" يريدون هذه الزيادة أو النقصان، لأن الأدب خروج على المعتاد من الكلام.

علم البيان هو "إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة"؛ أي أن البيان أن تقدم الدلالة إلى المتلقي أو "**السامع**" بطرق متعددة ومختلفة، وهذا الاختلاف في الطرق لا يتأتى – أبدا– بلغة المواضعة و الاتفاق، أو كما يقول "السكاكي" لا يتأتى بـ"**الدلالات الوضعية**" لأنها أحادية المعنى، ثم يقول« فإنك إذا أقمت مقام كل كلمة منها ما يرادفها؛ **فالسامع**؛ و إن كان عالما بكونها موضوعة لتلك المفهومات، كان فهمه منها كفهمه من تلك، من غير تفاوت في الوضوح »[531]، أي أن "**السامع**" إذا عَلِم أن الألفاظ موضوعة لهذه المعاني أو تلك، كان فهمه منها من غير " تفاوت في الوضوح " وسقط معنى البلاغة لهذه المعاني، أو سقط معنى قولهم" إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة والنقصان"، والذي يكون في« الدلالات العقلية، مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر و لثان و لثلاث، فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به، فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في وضوح التعلق و خفائه، صح في طريق إفادته الوضوح والخفاء »[532].

و بذلك ينتقل السامع في تصوره الذهني أو العقلي من هذا الشيء إلى ما يتعلق به من الدلالات، وقد حدد الدلالات في ثلاثة أنواع هي:

- **دلالة مطابقة:** وهي الدلالة الوضعية يتطابق فيها اللفظ مع معناه، كدلالة الأسد على هذا الحيوان المعروف؛ وهذا ما يسميه "المفهوم الأصلي".

---

[530]- المصدر نفسه، ص:437.

[531]– ن م، ن ص.والتشديد من عندنا.

[532]– المصدر السابق، ص:437.

- **دلالة التضمن**: وهي دلالة عقلية لا وضعية، وتكون متى كان للمفهوم الأصلي تعلق بمدلول آخر داخل فيه، كدخول السقف في مفهوم لفظ البيت.

- **دلالة الالتزام**: وهي دلالة عقلية أيضا؛ و نكون متى كان للمفهوم الأصلي تعلق بمدلول آخر عقلي خارج عنه؛ إلا أنه لازم له كمفهوم السقف فإنه لا يدخل في معنى الحائط، ويكفيك أن تذكر لسقف ليلزم أن يكون هناك حائط، وبذلك ينتقل العقل إلى الحائط عند سماع كلمة السقف.

وهكذا لا يتأتى" إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة" إلا في "الدلالات العقلية" لأن العقل ينتقل فيها من معنى إلى معنى آخر من جراء علاقة بينهما، ثم يشير إلا أن هذا التعلق قد يكون مما يثبته "**اعتقاد**" المخاطَب، ويكون ذلك الاعتقاد إما راجع لم تعارف عليه في **العرف، أو لغير العرف**؛ كأن يكون أمرا تخيلي أو توهمي، وبذلك يطمع المتكلم أن يستطيع المخاطب بناءا على ذلك الانتقال من "**المفهوم الأصلي**" إلى "**المعنى المقصود**" بواسطة ذلك التعلق في **اعتقاده**[533].

وهذا يثبت **البعد التداولي** للمعنى عند "السكاكي" فهو مرتبط بما **يعتقده** المخاطب أو السامع ، والمتكلم يبني صورته البيانية على أساس هذا **الاعتقاد** الذي يضمن صحة أو نجاح المخاطب في الوصول على المعنى المقصود.

إذن؛ فلسفة علم البيان و جوهره النظر في "اللازم والملزوم"، يقول "السكاكي":« وإذا عرفت أن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية، وهي: الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما، كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه، ظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني »[534]، ثم يعرف اللزوم بأنه« تصور بين الشيئين، فإما أن يكون من الجانبين،كالذي بين الأمام والخلف بحكم العقل، أو بين طول القامة وبين طول النجاد بحكم الاعتقاد، أو من جانب واحد، كالذي بين العلم والحياة

---

[533]- ينظر: ن م، ن ص.

[534]- المصدر السابق ، ص:438

بحكم العقل، أو بين الأسد و الجرأة بحكم الاعتقاد، ظهر لك أن علم البيان اعتبار هاتين الجهتين: جهة الانتقال من ملزوم إلى لازم، وجهة الانتقال من لازم إلى ملزوم»[535].

وعلى هذا الأساس وضع أصول "علم البيان"، فلما كان« طريق الانتقال من الملزوم إلى اللازم طريق واضح»[536]؛ كقولك: "رعينا غيثًا "؛ و أنت في قولك هذا لا تقصد أنك ترعى السحاب أو المطر، وإنما ترعى العشب والنبات الذي هو من لوازم السحاب أو نزول المطر لأنه لازم في نزول لخروج النبات والعشب، وفي هذا تنتقل من اللازم إلى الملزوم؛ وبذلك جعل "السكاكي" المجاز أصلا لأنه أوضح، وقدمه في علم البيان على" الكناية" والتي « ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم، كما تقول: فلان طويل النجاد، والمراد طول القامة الذي هو ملزوم طول النجاد، فلا يصار إلى جعل النجاد طويلاً أو قصيرًا، إلا لكون القامة طويلة أو قصيرة»[537]، ويقول: «ووضوح طريق الانتقال من اللازم إلى الملزوم إنما هو بالغير، و هو العلم بكون اللازم مساويا للملزوم أو أخص منه»[538]؛ أي أننا في "الكناية" نحتاج إلى ما هو خارج عن الكلام وهو **العلم السابق** بأن ؛مثلا؛ طول النجاد مساوٍ للقامة، وأن طوله أو قصره ناتج عن طول القامة أو قصرها، وبذلك جعل "الكناية" في المرتبة الثانية بعد "المجاز" فهي في حاجة إلى شيء خارج عن القول نفسه، وهو **العلم السابق بخصائص اللازم و الملزوم**؛ أي أنه يعتمد على المعلومات المختزنة لدى كل من طرفي الخطاب المتكلم وذلك أثناء بنائه لتصوره، والمعلومات المختزنة لدى السامع والتي يستثمرها عند تأويله لـ"الكناية"، وعلى هذا يؤسس المتكلم "الكناية" انطلاقًا من المعلومات المشتركة بينهما، وإلا فإن السامع لن يتوصل إلى المعنى المقصود الذي يهدف المتكلم في إيصاله، وبذلك تكون "الكناية" أكثر تعقيدًا من "المجاز".

أما "التشبيه" فيعتبره أصلاً وجعله في المرتبة والمقام الأول، ثم يليه "المجاز" ثم "الكناية" على هذا الترتيب، وسنحاول الكشف عن الجوانب التداولية في هذه الأصول متبعين نفس الترتيب في الكتاب.

---

[535]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 438.

[536]- ن م، ن ص.

[537]- ن م، ن ص.

[538]- المصدر السابق ، ص:438.

***الأصل الأول*: التشبيه:**

أولا ينبغي أن نشير إلى أن بعض الباحثين[539] يظن أن "السكاكي قد أخرج التشبيه من علم البيان، لأن دلالته وضعية، ومن ثم لا يتفاوت بين طرقه في وضوح الدلالة عليه بالزيادة أو النقصان، وما ذكره في باب علم البيان إلا اضطرارًا كمقدمة لباب الاستعارة التي تعتمد عليه اعتمادًا أساسيًا.

إلا أن من يتأمل عبارات "السكاكي" التي تتميز بالدقة والتركيز، يرى أنه لم يخرج التشبيه من موضوعات علم البيان صراحة، ولم يشر إلى أن طرق التشبيه ذلا تفاوت بينها في وضوح الدلالة، وإنما تحدث في عبارته التي بنى عليها بعضهم استنتاجه[540] عن الكلام المؤدى بدلالات وضعية لا "التشبيه"، وأن الجملة التي مثل بها "السكاكي" «خد يشبه الورد» كان على سبيل الشرح و التوضيح، لا على سبيل إخراج "التشبيه" من علم البيان، يقول :« فإنك إدا أردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلا، وقلت:خد يشبه الورد، امتنع أن يكون الكلام مؤدٍ لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو أنقص»[541] ، وكيف يُحكم عليه بإخراج "التشبيه"من"علم البيان"، وهو يقرر صراحة بأن "الاستعارة" فرع من فروع "التشبيه"، وأنها« لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم إل اللازم، بل لا بد فيها من تقدمة تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له»[542].

لذا يمثل التشبيه –عنده– الأصل الثلاث من أصول علم البيان « وهو الذي إدا مهرت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني»[543]، ف"السكاكي" يبين هنا الوظيفة الفنية التي يؤديها "التشبيه" في التعبير اللغوي، ويدرك أهميته بالنسبة للمتكلم في امتلاك ناصية البيان.

ويحدد "السكاكي" "التشبيه" بقوله:« التشبيه مستدع طريقين، مشبهًا ومشبهًا به.واشتراكًا بينهما من وجه، وافتراقًا من آخر، مثل أن يشتركا في الحقيقة، ويختلفا في الصفة، أو بالعكس، فالأول: كالإنسانين: إذا اختلفا صفة طولاً وقصراً. و الثاني: كالطويلين، إذا اختلفا حقيقةً: إنسانًا و فرسًا »[544].

---

[539]–ينظر:رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، ط1، 1998،ص: 284 .

[540]- ينظر: عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية و ثلاثية الدوائر البلاغية، ص:396.

[541]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:437.

[542]- المصدر نفسه، ص:439.

[543]- ن م، ن ص.

و "التشبيه عند " السكاكي" « لا يصار إليه إلاّ لغرض»[545]، وقد رد هذه الأغراض و**"المقاصد"** إلى المشبه وبعضها إلى المشبه به؛ أي أن التشبيه يعتبر إستراتجية يعتمد عليها المتكلم أو المرسل للوصول بها إلى **قصده** و**غايته** وهنا يظهر البعد **"التداولي"** لـ"التشبيه"، على حد تعبير "محمد سويرتي"« **كل تعبير غائي تداولي**»[546].

ومن الأغراض التي تعود للمشبه، و التي يظهر فيها الجانب التداولي:

- بيان حال المشبه، وذلك إذا كان السامع يجهله « فما يعود إلى المشبه لبيان حال كما إذا قيل لك:ما لون عمامتك؟ قلت كلون هذه. وأشرت إلى عمامة لديك »[547].
- لتقوية وتقرير حال المشبه في ذهن السامع و**تمكينها**« كما إذا كنت مع صاحبك في تقرير أنه لا يحصل من سعيه على طائل، ث أخذت ترقم على الماء، وقلت: هل أفاد رقمي على الماء نقشًا ما: إنك في سعيك هذا كرقمي على الماء، فإنك تجد لتمثيلك هذا من التقرير ما لا يخفى»[548].
- تزيين المشبه إلى السامع أو تشويهه، «كما إذا شبهت وجها أسود بمقلة الظبي، إفراغًا له في قالب الحسن ، وابتغاء تزيينه، أو كما إذا شبهت وجها مجدورًا بسلحة[549]جامدة وقد نقرتها الديكة، إظهارًا له في صورة أشوه؛ إرادة ازدياد القبح والتنفير »[550]، وبذلك عبر المتكلم أو المرسل عن دلالات نفسية؛ أي وصف حالته الشعورية.
- الاستطراف، حيث يهدف المرسل أن يكون صورة غريبة غير مألوفة لدى السامع يلعب فيها الخيال دورًا أكبر؛كي تحدث عنده استطرافًا وإمتاعًا، والاستطراف «هو أن كون المشبه به نادر الحضور في الذهن...فإذا

---

[544]- ن م، ن ص.

[545]- ن م، ن ص.

[546]–محمد سورتي، اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، ص:40.

[547]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:448.

[548]- ن م، ن ص.

[549]–السَّلحَةُ:اسم لذي البَطْنِ، وقيل: لما رَقَّ منه من كل ذي بَطْنٍ، وجمعه سُلُحٌ و سُلْحَانٌ.

[550]- المصدر السابق، ص ص:448/449.

أحضر استطرف استطراف النوادر عند مشاهدتها، واستلذ استلذاذها لجدتها، فلكل جديد لذة»[551]، مثلا؛ «حضور النار والكبريت مع حديث البنفسج والرياض، كما في قوله:

ولازَوَرْدِيَّةٍ[552]تَزهو بزُرقَتِها بين الرياض على حُمرِ اليواقيتِ

كأنها فوق قامات ضَعُفْنَ بها أوائلُ النَّارِ في أطراف كِبريتِ

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت ليست مما يمكن أن يقال: إنها نادرة الحضور في الذهن، ندرة صورة بحر من المسك موجُه الذهب، وإنما النادر حضورها مع حديث البنفسج فإذا أحضر إحضارًا مع المشبه استطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا تتراءى ناراهما»[553].

و من الأغراض التي تعود على المشبه به لا المشبه:

- كسر المألوف الذي استقر في وعى السامع، وذلك من جراء عملية قلب طرفي التشبيه، فيصبح المشبه مشبهاً به، وبالعكس ومرجع ذلك إلى « إيهام كونه(المشبه به) أتم من المشبه في وجه الشبه كقوله:

وبَدا الصباحُ كأن غُرَّتَه وَجْهَ الخليفةِ حين يُمتدَحُ

فإنه تعمد إيهام أن وجه الخليفة في الوضوح أتم من الصباح»[554]، والعادة أن الوجه يشبه بالبدر، وحين يصطدم "**السامع**" بالتركيب الجديد، يضطر إلى أن يقوم بعملية مزدوجة وهي استحضار الصورة الأولى للتشبيه، ثم تحليل الثانية في ضوء المعطيات الأصلية والسياق الشعري، وبهذه الحركة تتجدد طرافة الصورة وتكتسب جدتها ورونقها، كما يظهر جليًا « في قوله:

كأنَّ انْتِضَاءَ[555]البدرِ من تحتِ غَيْمِه نَجَاةٌ من البأساءِ بعد وقوعِ

فإنه لما رأى **العادة جارية** أن يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذي ينحسر عنه الغمام، قلب التشبيه ليرى أن صورة النجاء من البأساء، لكونها مطلوبة فوق كل مطلوب، أعرف عند الإنسان من صورة انتضاء البدر من تحت

---

[551]- المصدر نفسه، ص: 449.

[552]-لازوردية: البنفسجية: نسبة إلى اللازورد، وهو حجر نفيس.

[553]- المصدر السابق، ص: 449.

[554]- المصدر نفسه، ص: 451.

[555]- انتضاء البدر: انكشافه وخروجه من الغيم.

غيمه، فشبه هذه بتلك»[556]؛ فقد عكس أو قلب طرفي التشبيه ليبيّن "**المتكلم**"(أو الشاعر في هذا المقام) لـ"**السامع**" أو المتلقي عمومًا أن اهتمامه برسم صورة "النجاء من البأساء" وأنه هو المطلوب.

أما الغرض الثاني العائد للمشبه به، و الذي يتعلق أو يعكس اهتمام "**المتكلم**" وهو ما سماه "السكاكي" "إظهار المطلوب"؛ مثلا؛ إذا« قيل: هذا الوجه يشبه ماذا ؟ فقلت: "الرغيف" إظهارًا لاهتمامك بشأن الرغيف لا غير، وهذا الغرض يسمى إظهار المطلوب»[557]، ويكون هذا في **مقام** "الطمع في تسني المطلوب"، يورد مثالاً آخر؛ وهو« ما يحكى عن الصاحب، رحمه الله، أن قاضي سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متفننًا، فأخذ يمدحه حتى قال:

وعالمٍ يعرفُ بالسِّجْزِي

وأشار للندماء أن ينظموا على أسلوبه، ففعلوا واحداً بعد واحد، إلى أن انتهت النوبة إلى شريف في البين ، فقال :

أَشْهَى إلى النَّفْسِ منَ الخُبْزِ

فأمر الصاحب أن يقدم له مائدة»[558].

ثم يتعرض"السكاكي" لـ"التشبيه التمثيلي" فهو يرى «أن التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعاً من عدة أمور خص باسم التمثيل »[559] ، ويقصد بالوصف غير الحقيقي " أنه أمر تصوري لا صفة حقيقية " يتم تركيبه في الذهن عن طريق التخييل ، أو كما يسميه " **التوهم**"، و يقصد به ما يقيمه "**المتكلم**" في مخيلته من وصف يجمع بين الطرفين، وهو ليس متحقق فعلاً في أحدهما أو فيهما معاً، وإنما تصوراً أو توهماً، ومن ثم فهو يختلف عن الوجه العقلي الحقيقي، حيث يكون صفة حقيقية في المشبه أو المشبه به، وقد نبه "السكاكي" إلى ذلك صراحة، حيث يقول:« والذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي أحوج منظور فيه إلى

---

[556]- المصدر السابق، ص:452.

[557]- المصدر السابق، ص:453.

[558]- المصدر نفسه، ص ص:454/453.

[559]- المصدر نفسه، ص: 455.

التأمل الصادق من ذي بصيرة نافذة، وروية ثاقبة لالتباسه في كثير من المواضع بالعقلي الحقيقي» [560]؛ أي أن متلقيه أو السامع يحتاج فيه إلى التأمل والتدبر، وإن أخطأ السامع في وجه التمثيل فإنه سيفشل في وصوله إلى **المعنى لمقصود** ، ويورد كمثال ؛ قول الشاعر:

كما أَبْرَقَتْ قومًا عِطاشًا غَمامَةٌ فلما رأوها أَقْشَعَتْ وتَجَلّتِ

« إذا أخذت تنتزع وجه التمثيل من قوله:" كما أبرقت قومًا عِطاشًا غمامةٌ"، فحسب، نزلت عن غرض الشاعر من تشبيهه بمراحل؛فإن مغزاه أن يصل ابتداء مطمعًا بانتهاء مؤيس، وذلك يوجب انتزاع وجه التشبيه من مجموع البيت»[561] ، وجه الشبه ؛ إذن؛ "**تداولي**" لأنه مرتبط بفهم السامع أو المتلقي.

وقد حرص "السكاكي" في تحليله لنماذج من تشبيه التمثيل – كما سنرى – أن يكشف عن وجه التوهم فيها.

فمن الأمثلة التي أوردها قول الشاعر:

اصبر على مضض الحسو د فإن صبرك قاتله

فالنار تأكل نفسها إن لم تجد ما تأكله

فيرى « أن تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنار التي لا تمد بالحطب، فيسرع فيها الفناء ليس إلاّ في أمر **متوهم له**، وهو ما تتوهم إذا لم تأخذ معه في المقاولة، مع علمك بتطلبه إياها عسى أن يتوصل بها إلى نفثة مصدور، من قيامه إذ ذاك مقام أن تمنعه ما يمد حياته ليسرع فيه الهلاك، وأنه كما ترى منتزع من عدة أمور » [562].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : **(مَثَلُهُم كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ ناراً فَلَمّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَه ذَهَبَ الله بِنُورِهِمْ وتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَ يُبْصِرُونَ)**[563] «فإن وجه تشبيه المنافقين بالذين شبهوا بهم في الآية هو رفع الطمع

---

[560]- المصدر السابق، ص:458.

[561]- ن م، ن ص.

[562]- المصدر نفسه، ص: 455.

[563]- البقرة، آية: 17.

إلى تسني مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الأسباب ، وأنه أمر توهمي كما ترى منتزع من أمور جمة»[564].

ومن ناحية أخرى يرى "السكاكي" أن "التمثيل" إذا تردد كثيراً وفشا **استعماله**؛ فإنه يستعمل على سبيل "الاستعارة التمثيلية" ولا تتغير صورته فيقول:«إن التمثيلي متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا غير سُمِّي مثلاً، ولورود الأمثال على سبيل الاستعارة لا تغير»[565].

ثم يقدم"السكاكي" أحوال التشبيه من حيث كونه: قريبًا أو غريبًا، مقبولاً أو مردودًا؛ حيث يذكر ما يعتبره "**أصولاً**" تساعد "المتكلم" في بنائه للتشبيه، ومنها ما يعود إلى طبيعة المتلقي أو "السامع" ومستوى إدراكه، يقول:«أن إدراك الشيء مجملاً أسهل من إدراكه مفصلاً، ومنها أن حضور صورة شيء تتكرر على الحس أقرب من حضور صورة شيء يقل وروده على الحس...ومنها أن الشيء مع ما يناسبه أقرب حضوراً منه مع ما لا يناسبه...ومنها أن ميل النفس إلى الحسيات أتم منه إلى العقليات، و أعني بالحسيات ما تجرده منها على امتناع النفس من إدراك الجزيئات...وزيادة ميلها إليها دون غيرها من العقليات، لزيادة تعلقها بها بسبب تجريدها إياها بقوة العقل...ولزيادة إلفها بها أيضا لكثرة تأديها إليها من أجل كثرة طرقه وهي الحواس المختلفة المؤدية لها...ومنها: أن النفس لما تعرف أقبل منها لِمَا لا تعرف، لمحبتها العلم طبعًا؟، ومنها: أن تجدد صورة عندها، أحب إليها وألذ عندها من مشاهدة معاد»[566].

كما أنه يرد أسباب "**قرب التشبيه**" أن يكون المشبه به موجودًا أو من "**المعلومات المختزنة**" في ذهن السامع والمتكلم، يقول:« أن يكون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور بجهة من الجهات، كما إذا شبهت الشعر الأسود بالليل، أو الوجه الجميل بالبدر، أو المحبوب بالروح»[567]، وتعتبر هذه من المعلومات المشتركة بين طرفي الخطاب.

---

[564]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:456.

[565]-المصدر نفسه، ص:458.

[566]- المصدر نفسه، ص ص:460/459.

[567]- المصدر السابق، ص:460.

ومن أسباب "**بعد وغرابة** التشبيه" أن يكون مما يقل وروده في ذهن السامع وخياله؛أي« أن يكون نادر الحضور في الذهن لكونه شيئا وهميا» [568].

أيضا يرد أسباب "**قبول التشبيه**" إلى المتلقي و السامع يقول:«مثل أن يكون المشبه به محسوسا أعرف شيء بأمر لون مخصوص، أو شكل أو مقدار أو غير ذلك، إذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه من جهة ذلك الأمر، أو بيان مقداره على ما هو عليه، **فالنفس إلى الأعرف عندها أميل**، وله متى **صادفته أقبل**»[569]، و أيضا يقول:« فقبول النفس لما تعرف، فوق قبولها لا تعرف»[570].

ومن أسباب قبول التشبيه؛ أن يكون المشبه به في "التشبيه الاستطرافي" نادر الحضور في **ذهن السامع** لبعده عن تصوره « فالنفس تتسارع إلى قبول نادر يطلع عليها، لما تتصور لديه من لذة التجدد، وتتمثل من تعريه عن كراهة معاد» [571].

وقد عدد "السكاكي" مراتب التشبيه [572]، محددًا مرتبة كل منها في درجة ومستوى البلاغة، والتشبيه الذي اتخذه كمثال هو قولك: "زيد كالأسد في الشجاعة".

ومعلوم أن التشبيه يقوم أساساً على الربط بين مكونين لغويين بينهما علاقة تشابه، وأن هذين المكونين يعود كل منهما في الأصل إلى بنية لغوية متمايزة، وفي المثال السابق(زيد كالأسد في الشجاعة) يمكننا أن نقسمه إلى بنيتين لغويتن هما:

1 - زيد شجاع 2 – الأسد شجاع

وأركان التشبيه أربعة هي: المشبه، الأداة، المشبه به، وجه الشبه، وسأرمز إلى عناصر التشبيه بالرموز الآتية :

أ + د + ب + و

4– زيد كالأسد في الشجاعة

---

[568]- المصدر نفسه، ص:461.

[569]- المصدر نفسه، ص: 462. والتشديد من عندنا.

[570]- ن م، ن ص.

[571]- ن م، ن ص.

[572]- ينظر: المصدر نفسه، ص:464.

أ + د + ب + و

وهذا المستوى هو ما اعتبره "السكاكي" أصل التشبيه، وأول مستوياته، ولا قوة لهذه المرتبة على حد تعبيره.

ثم أخذ "السكاكي" في تطبيق **قانون الحذف** على عناصر الجملة النواة ليكشف عن الأنماط المتحولة التي يمكن استخراجها منها، غير أنه لم يطبق **قانون الحذف** إلا على ثلاثة عناصر فقط هي: المشبه والأداة ووجه الشبه، واشترط في حذف المشبه أن يكون (الحذف) لفظاً فحسب وأن « لا يكون مضروباً عنه صفحاً، مثله إذا قلت:"عندي أسدٌ "، أو"رأيت أسداً "، و"نظرت إلى أسدٍ"، فإنه لا يعد تشبيهًا» [573]، وقد ساغ حذفه لفظاً لوجود **قرينة حالية** أو **مقالية** تدل عليه، وما دلت عليه القرائن فهو في حكم الموجود لأن "**السامع**" يستطيع الوصول إلى العنصر المحذوف و إلى **القصد** عن طريق **القرينة**، وبوقوع الحذف على هذه العناصر – منفردة أو مجتمعة – نحصل على الصور التشبيهية الآتية :

1- زيد كالأسد في الشجاعة

2- كالأسد في الشجاعة (وهي كالمستوى الأول من التشبيه فلا قوة لها)

0 + د + ب +و

3- زيد أسد في الشجاعة (وفيها نوع من القوة)

أ + 0 + ب +و

حذف المشبه وأداة التشبيه، كقولك:

4- أسد في الشجاعة (وذلك في موضع الخبر عن زيد، وهي كالثالثة في القوة)

0 + 0 +ب +و

ثم حذف وجه التشبيه، كقولك:

5- زيد كالأسد (وهي قوية لعموم وجه التشبيه)

أ + د + ب + 0

[573]- المصدر السابق، ص:463.

6- كالأسد (وذلك في موضع الخبر عن زيد)

0 + د + ب + 0

7- زيد أسد

أ + 0 + ب + 0 (وهي أقوى الكل)

8- أسد (وذلك في موضع الخبر عن زيد)

0 + 0 + ب + 0

وقد ربط بين بنية التشبيه وبلاغته و**قوة تأثيره**، ليكون إفراد المشبه به في موضع الخبر عن المشبه(وفي المثال السابق: زيد).

هذا وقد تأخذ العلاقة بين المشبه والمشبه به اتجاهاً مضاداً لصفة المشابهة، واتصاف كل واحد منهما بمضادة صاحبه؛ حيث ينزلها المتكلم منزلة التناسب **قصد** "التمليح" و"التهكم" فيقال للجبان:" ما أشبهه بالأسد"، وللبخيل:"إنه حاتم ثان" [574].

***الأصل الثاني*: المجاز:**

يحدد "السكاكي" **الحقيقة** بأنها«**الكلمة المستعملة** فيما هي موضوعة له من **غير تأويل** في الوضع»[575]؛ أشار في تعريفه إلى **"الكلمة المستعملة"**؛ أي أن الكلمة قبل **"الاستعمال"** لا تسمى حقيقة.

ويضيف شرط "من غير تأويل" في الوضع؛ مثل: استعمال كلمة " أسد"في الهيكل المخصوص؛ فلا تأويل فيها، يقول:« وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تعد الكلمة مشتملة فيما هي موضوعة له

---

[574]- المصدر السابق، ص: 465.

[575]- المصدر السابق، ص:467. والتشديد من عندنا.

على أصح القولين، ولا نسميها حقيقة، بل نسميها مجازًا لغويًا لبناء دعوى المستعار موضوعًا للمستعار له على ضرب من التأويل»[576].

ثم يحدد"السكاكي" **المجاز** بأنه « الكلمة المستعملة في غير ماهي موضوعة له بالتحقيق، استعمالاً في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها» [577]؛ أي أن تستعمل الكلمة في غير ما هي موضوع له في الأصل، مع وجود قرينة تمنع إجراء الكلمة على الأصل، وتكون وسيلة يصل بها السامع إلى المعنى المقصود (المعنى المجازي).

و قد قسم الحقيقة إلى ثلاث أقسام: لغوية، شرعية، عرفية؛ فقد تستعمل الكلمة في غير ما هي موضوعة له في الأصل؛ إلا أن شيوع استعمالها جعل الاستعمال الثاني هو الأصل، و تم تناسي الأصل الأول ؛ مثلا:كلمة "الصلاة" والتي يستعملها المتكلم بعرف الشرع، كانت تعني في الأصل "الدعاء"، و بذلك تصبح كلمة "الصلاة " **حقيقة شرعية**، يقول:«وقولي: استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، احترازًا عما إذا اتفق كونها مستعملة فيما تكون موضوعة له، لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها، كما إذا استعمل صاحب اللغة لفظ:"الغائط"، مجازًا فيما يفضل عن الإنسان من منهضم متناولاته، أو كما إذا استعار صاحب الحقيقة الشرعية "الصلاة" للدعاء، أو صاحب العرف"الدابة": للحمار» [578]، مثلا الأصل اللغوي أن الدَّابَّة:اسمٌ لما دَبَّ من الحَيَوان، ثم تطور هذا اللفظ وشيوعه في عرف المتكلمين خصص هذا اللفظ للحمار، ويمكننا أن نقول أن "السكاكي" استطاع أن يشير إلى **"الجانب التداولي"** في اللغة، وذلك لأن« وتطور اللّغة علامة على تطوّر الحياة ، والتّطور مبدأ من مبادئ التّداولية» [579].

قسم "السكاكي" المجاز في قوله:« اعلم أن المجاز عند السلف من علماء هذا الفن: لغوي...ويسمى مجازً في المفرد؛ وعقلي...و اللغوي قسمان: قسم يرجع إلى معنى الكلمة، وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام، والراجع

---

[576]- المصدر نفسه، ص ص:468/467.

[577]- المصدر نفسه، ص:468.

[578]- المصدر السابق، ص ص:469/468.

[579]- محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، ص:42.

إلى معنى الكلمة قسمان: خال عن الفائدة، ومتضمن لها، والمتضمن للفائدة قسمان: خال عن المبالغة في التشبيه، ومتضمن لها » [580]، ويمكن أن نوضح تقسيماته بالرسم التالي:

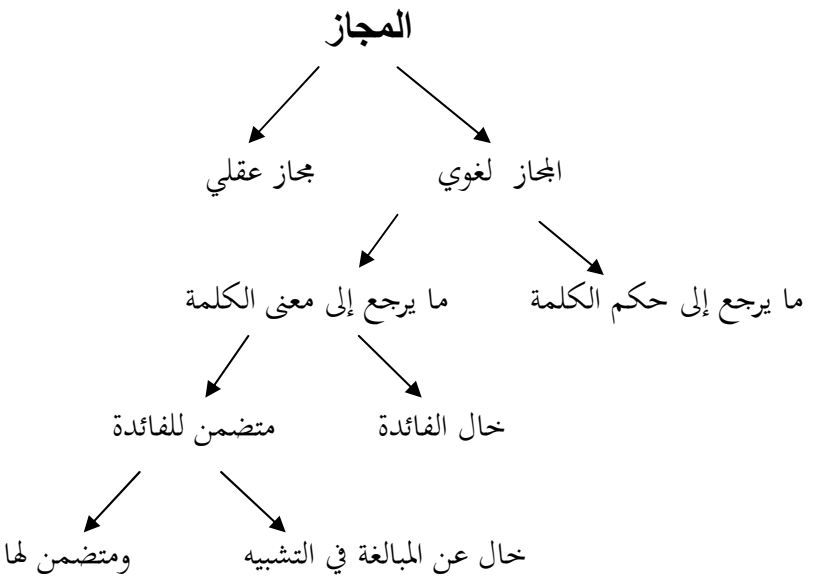

ونود أن نشير هنا إلى قصد "السكاكي"بـ" **المعنى المفيد**"، فقد ذكرنا انه قسم المجاز اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة إلى:خال عن الفائدة، ومتضمن للفائدة.

يرى "السكاكي" أن **فائدة** المجاز مرتبطة بدرجة التجوز وبعد المسافة، بين الدلالتين الحقيقية والمجازية، فإذا كان الانتقال محصوراً داخل حقيقة واحدة أو جنس واحد، يتفاوت في صفته من أمر إلي آخر، فإنه لا يحقق **زيادة في المعنى الذي يقدم للسامع** ولا ينطوي على **فائدة بلاغية** وذلك كأن «تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد ، فتستعملها لتلك الحقيقة لامع ذلك القيد بمعونة القرينة، مثل أن تستعمل المرسن، وأنه موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون أنف مرسون، استعمال الأنف من غير زيادة قيد بمعونة القرائن، كقول العجاج [581]:

و فاحماً ومرسناً مسرجاً

---

[580]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:471.

[581]- الفاحم: السود البين الفحومة، المرْسَن: موضع الرسن من أنف الفرس، الرَّسَنُ: ما كان من الأزمة على الأنف، و المسرج: من السرج وهو رحل الدابة.

يعني : أنفاً يبرق كالسراج» [582]، ومعنى ذلك أن المجاز الخالي من الفائدة هو ما استعمل في معنى أعم مما هو موضوع له، وقد سمي هذا النمط مجازاً لأنه يتعدى مكانه الأصلي الذي وضع له إلى معنى آخر يشترك معه في الانتماء إلى حقيقة واحدة؛ كالمرسن والأنف كليهما يعبر عن حقيقة واحدة؛ وهي العضو المعروف، غير أن كلاً منهما مقيد بجنس من أجناس الحيوان .

وبذلك تصبح **الفائدة البلاغية** بقدر المعلومات التي يقدمها للسامع، فضيق المسافة بين المعنى الأول والمعنى الثاني، لكونهما ينتميان إلى حقيقة واحدة، لا يستوقف المتلقي أو السامع كثيراً في الوصول إلى المعنى الثاني إذ يصل إليه بسهولة ويسر وكأنه أمام معنى حقيقي واحد، ومن ثم تخف جاذبيته ويذهب بريقه.

وقد تناول "السكاكي" في الفصل الثالث من المجاز "الاستعارة"و التي سنخصها بالدراسة في الآتي:

الاستعارة:

" الاستعارة" كنمط من أنماط الصورة البلاغية، لها علاقة وطيدة بالتشبيه، حيث يعد التشبيه أحد أركان بنيتها الأساسية، الذي يبرر وجوده الانتقال من المدلول الأول(**المعنى الحرفي**) إلى المدلول الثاني للفظ المستعار(أو **المعنى غير المباشر**).

وهذا التداخل أو الترابط بين الاستعارة والتشبيه ، وقد تنبه" السكاكي" إلى هذا الترابط؛ فقد سبق وأن ذكرنا أنه علل تقديمه للتشبيه على الاستعارة «بأنها من فروع التشبيه» [583] .

وليس أدل على هذه العلاقة من أننا إذا تدرجنا في توليد أنماط الصورة التشبيهية، – على نحو ما بينا في الصفحات السابقة – باستخدام **قانون الحذف** نصل في نهاية الأمر إلى بنية الاستعارة، التي تمثل قمة التطابق بين طرفي التشبيه، فبحذف أحد طرفي التشبيه والأداة والوجه نحصل على صورة "استعارية" لا تشبيه ، ويمكن توضيح

---

[582]- المصدر السابق، ص:472.

[583]-المصدر السابق، ص:439.

ذلك على النحو الآتي :

تمثل جملة: "الرجل كالأسد في الشجاعة " الصورة **الأولى** للتشبيه باحتوائها على عناصره الأربعة الأساسية ، وإذا ما أوقعنا **الحذف** على أحد عناصرها بالتوالي أو على أكثر من عنصر معاً فإننا نحصل على الأشكال الآتية:

"الرجل أسد في الشجاعة" (تشبيه مؤكد)

"الرجل كالأسد " (تشبيه مجمل)

"الرجل أسد" (تشبيه بليغ)

"جاءني أسد " (استعارة تصريحية)

"جاءني رجل يزأر" (استعارة مكنية)

لذلك نجد "السكاكي" يقول:«إن المجاز أعني الاستعارة من حيث إنها من فروع التشبيه...لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم، بل لابد فيها من تقدمة تشبيه شيء بذلك الملزوم له في لازم له»[584].

وبذلك تصبح "الاستعارة" – عنده – تعد أم باب المجاز الذي ينتقل فيها اللفظ من دلالته **الحقيقية** إلى دلالة أخرى **مجازية**، فإن هذا **الانتقال** لا يكفي لتحديد بنية "الاستعارة" وذلك لتحققه أيضا في بنية "المجاز المرسل" و"الكناية"، لذلك يشترط أن يسبق هذا الانتقال وقوع " تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له " ثم يقع على هذا التشبيه حذف أحد طرفيه بادعاء « دخول المشبه في جنس المشبه به »[585] .

لتكون "الاستعارة" عنده هي «أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به، كما تقول: "في الحمام أسدٌ " ، وأنت تريد به الشجاع، مدعيًا أنه من جنس الأسود، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به، وهو اسم جنسه ، مع سد طريق التشبيه بإفراده في الذكر، أو كما تقول :" إن المنية أنشبت أظفارها" [586]، وأنت تريد بالمنية :السبع،

---

[584]- المصدر السابق، ص: 439.

[585]- المصدر نفسه، ص:477.

[586]- وهو شطر من بيت "أبو ذؤيب الهذلي"، وتكملته : ألفيت كل تميمة لا تنفع.

بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئاً غير سبع، فتثبت لها ما يخص المشبه به، وهو: الأظفار ، وسمي هذا النوع من المجاز استعارة »[587].

ثم يضيف « اعلم أن وجه التوفيق هو أن تبنى دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل:متعارف، و هو الذي له غاية جرأة المقدم، ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة؛ وغير متعارف: وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة، لا مع تلك الصورة...مستشهدًا لدعواك هاتيك بـ**المحيلات العرفية**، و**التأويلات المناسبة**، من نحو حكمهم إذا رأوا أسدًا هرب عن ذئب" أنه ليس بأسد"، وإذا رأوا إنسانًا لا يقاومه أحدٌ" أنه ليس إنسان، وإنما هو أسد، أو هو أسد في صورة إنسان، وأن تخصص **تصديق القرينة** بنفيها المتعارف الذي يسبق إلى الفهم، ليتعين ما أنت تستعمل الأسد فيه »[588].

فيرى "السكاكي بما أن الاستعارة بادعاء"دخول المشبه في جنس المشبه به" لابد أن تبنى تلك الدعوى **المتعارف عليه** ويمثل هذا المعلومات المشتركة بين المتكلم والسامع و" مستشهدا لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية والتأويلات المناسبة"، كما تبنى الاستعارة على **غير المتعارف عليه** وهذا يمثل المعومات **الجديدة** التي يود المتكلم أن يوصلها للسامع، لذلك يرى "السكاكي" ضرورة نصب **قرينة** تساعد السامع على **تصديق** هذا التصوير الجديد غير المتعارف عليه، كما تعينه على فهم المقصود (معنى المتكلم).

وبهذا يظهر **الجانب التداولي** في دراسته للاستعارة، فهو يركز على المعلومات المشتركة بين طرفي الخطاب بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة تخصيص قرينة تجعل المتلقي يصدق المتكلم، وتساعده في الوصول إلى قصده.

كما أنه يرى أن **الدعوى الباطلة** التي يستغني فيها المتكلم عن التأويل، ويتضح ذلك من قوله:« و الاستعارة ، لبناء الدعوى فيها على التأويل، تفارق الدعوى الباطلة، فإن صاحبها يتبرأ عن التأويل»[589]، كما أن وجود **قرينة** تمنع إجراء الكلام على ظاهره ؛ أي فهمه بمعناه **الحرفي**، دليل على أن **المتكلم صادق** في دعواه،

---

[587]- المصدر السابق، ص:477.

[588]- المصدر السابق، ص:480. والتشديد من عندنا.

[589]- المصدر نفسه، ص:481.

فـ«تفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره، فإن الكذاب لا ينصب دليلاً على خلاف زعمه» [590].

وبذلك يرى "السكاكي" أن الانتقال من المعنى الأول (أو المعنى الحرفي أو الظاهر) إلى المعنى الثاني (وهو المعنى غير المباشر ويمثل معنى المتكلم أو قصده) في الاستعارة، لا يتم إلا بوجود قرينة دالة على امتناع المعنى الأول، لوجود تعرض دلالي بينها وبينه، وأن هذا التعارض يقود السامع أو المتلقي إلى المعنى الثاني الذي تستقيم به الصياغة، لذلك يرى أن يجب على المتكلم أن يبني استعارته« ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق منه إلى الفهم، كيلا يحمل عليه **فيبطل الغرض التشبيهي**، بانيًا دعواك على التأويل المذكور، ليمكن التوفيق بين دلالة الإفراد بالذكر، وبين **القرينة** المتمانعتين، ولتمتاز دعواك عن **الدعوى الباطلة** » [591]، فالقرينة تمنع من **فشل** و**إبطال** وصول المعنى المقصود للسامع أو المتلقي و**قبوله**، وبذلك لها **دور تداولي**.

ويتضح هذا أكثر من خلال مثاله وذلك في قوله: « ومثال ذلك : أن يكون عندك شجاع، وأنت تريد أن تلحق جرأته وقوته بجرأة الأسد وقوته، فتدعي له الأسدية بإطلاق اسمه عليه، مفردًا له في الذكر، فتقول:"رأيت أسدًا"، كيلا يعد جرأته وقوته، دون جرأة الأسد وقوته، مع نصب قرينة مانعة عن إدراك الهيكل المخصوص به: كـ" يرمي"أو "يتكلم"، أو "في الحمام" » [592].

قد تنبه "السكاكي" على أن القرينة المانعة لإرادة المعنى الأول، ليس على درجة واحدة من التأثير، فأحيانًا تكفي كلمة واحدة لنقل السامع لها إلى المعنى الثاني، وأحيانًا أخرى تحتاج القرينة إلى معان متعددة تتركب مع بعضها البعض، حتى تمكن السامع من الوصول إلى المعنى المقصود، يقول:« واعلم أن قرينة الاستعارة ربما كانت معنى واحداً، كالذي رأيت في الأمثلة المذكورة (كقولنا نظرت إلى بدر يبتسم)، وربما كانت معان مربوطًا بعضها ببعض كما في قوله :

وصاعقةٍ من نَصْلِه تَنْكَفي بها على أَرْؤُسِ الأقران خمسُ سَحَائِبِ

---

[590]- ن م، ن ص.

[591]- المصدر السابق، ص:483. والتشديد من عندنا.

[592]- ن م، ن ص.

انظر حين أراد استعارة السحائب لأنامل يمين الممدوح، تفريعًا على ما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالبحر الفياض تارة، وبالسحاب الهطال أخرى؛ ماذا صنع ؟ ذكر أن هناك صاعقة، ثم قال: "من نصله"، فبين أن تلك الصاعقة من نصل سيفه، ثم قال: "على أرؤس الأقران"، ثم قال:" خمس"، فذكر العدد الذي هو عدد جميع أنامل اليد، فجعل ذلك كله قرينة لما أراد استعارة السحاب للأنامل » [593]. ونلحظ في تحليله لهذه "الاستعارة" أن وظيفة القرينة تكمن في توجيه السامع إلى المعنى المقصود.

وقد قسم "السكاكي" الاستعارة إلى عدة أقسام[594]، وهي: الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ، الاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع، الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق و التخييل؛ الاستعارة المكنية، والاستعارة الأصلية، وتبعية، والاستعارة المجردة، الاستعارة المرشحة، وبذلك-برأيه- تكون أقسام الاستعارة ثمانية؛ إلا أننا سنقتصر في دراستنا على الأنواع الذي يظهر فيها الجانب التداولي فقط.

ومن أمثلة الاستعارة " التصريحية التحقيقية الاستعارية التهكمية"، وهي« استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر، بواسطة انتزاع شبه التضاد، وإلحاقه بشبه التناسب بطريق التهكم أو التمليح، على ما سبق في باب التشبيه، ثم ادعاء أحدهما من جنس الآخر، والإفراد بالذكر، ونصب القرنية، كقولك: "إن فلاناً تواترت عليه البشارات بقتله، ونهب أمواله، وسبي أولاده". » [595].

إذن؛ في "الاستعارة التهكمية" يقوم المتكلم أو المرسل بالجمع بين أطراف متضادة بينها علاقة مماثلة ، غير أنها مماثلة ضدية، وليست مماثلة وفاقية، كما نرى في الأنماط السائدة في الاستعارة.

كما يجعل في كلامه قرينة تساعد "السامع" على الوصول إلى المعنى المقصود به التهكم أو التلميح ، ونشير هنا إلى أن الاستعارة التهكمية (سواء أكانت استهزاء أم سخرية أم دعاية) تكتسب جمالها الفني من ناحيتين :

الأولى : تحقق عنصر المفاجأة، الذي يحدث بفعل مخالفة خاصية التوقع؛ إذ إن السامع يتوقع بادئ ذي بدء أمراً

---

[593]- المصدر السابق، ص:484.

[594]- المصدر نفسه، ص:482.

[595]- المصدر نفسه ، ص:483.

معيناً، بناءً على ما تقدم لديه من عناصر لغوية لكنه يصطدم بنقيضه عند بلوغ نهاية التركيب، فتحدث المفاجأة الدلالية، التي ينتقل منها إلى البحث عن المبررات الفنية والجمالية الكامنة وراء ذلك التركيب .

والأخرى : طريقة تأويلها، حيث تتفاوت إمكانات المتلقين أو السامعين في استنباط **الدلالة المقصودة**، وفي **تأويل المعنى الحرفي** أو الظاهري للقول.

أيضًا من تناول مثالا على "**الاستعارة التمثيلية**"، وهي مما عده "السكاكي" من أنماط الاستعارة التصريحية التحقيقية، والتي عرفها بأنها « استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى ، مثل أن تجد إنساناً استفتى في مسألة، فَيهم تارة بإطلاق اللسان ليجيب، ولا يهم أخرى، فتأخذ صورة تردده هذا، فتشبهها بصورة تردد إنسان قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روماً للمبالغة في التشبيه، فتكسوها وصف المشبه به، من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه، على سبيل الاستعارة، قائلاً:" أراك أيها الفتى تقدم رجلاً وتؤخر أخرى"؛ وهذا نسميه : التمثيل على سبيل الاستعارة » [596].

و في هذا النوع من الاستعارة يحاول المتكلم في مقام الخطاب الذي يتردد فيه الشخص المقصود بالتشبيه ؛ أي الطرف الآخر من الخطاب وهو السامع؛ في رأيه أو في موقفه، إلا أن الحال – هنا – تمنع إرادة المعنى الحقيقي لقول المتكلم :" أراك أيها الفتى تقدم رجلاً وتؤخر أخرى"؛ لأن المخاطب أو السامع على علم بحاله أثناء توجيه الخطاب إليه، وهو **حال التردد** في الرأي لا حال تقديم الرجل وتأخيرها.

وبذلك يفهم المخاطب أن الغرض من قوله هذه العبارة هو **توضيح** المعنى المجرد وتجسيده في **صورة حسية مدركة** للمخاطب، وذلك بالمبالغة في التشبيه، وهذا ما يوضح جانبها **التداولي** في التأثير على السامع.

ومن أقسام الاستعارة كما سبق أن أسلفنا "الاستعارة التصريحية التخييلية"؛ وهي «أن تسمى باسم صورة متحققه صورة عندك وهمية محضة، تقدرها مشابهة لها، مفرداً في الذكر، في ضمن **قرينة مانعة** عن **حمل الاسم**

---

[596]- المصدر السابق، ص:484.

على ما يسبق منه إلى الفهم، من كون مسماه شيئاً متحققاً، وذلك مثل أن تشبيه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة...تشبيها بليغاً حتى كأنها سبع من السباع، فيأخذ **الوهم** في تصويرها في صورة السبع، واختراع ما يلازم صورته، ويتم بها شكله من ضروب هيئات، وفنون جوارح وأعضاء ، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس بها، وتمام افتراسه للفرائس بها من الأنياب والمخالب ، ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك أسامي المتحققة على سبيل الإفراد بالذكر، وأن تضيفها إلى المنية قائلاً : "مخالب المنية"، أو" أنياب المنية الشبيهة بالسبع"، ليكون إضافتها إليها **قرينة مانعة من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقق مسمياتها**» [597].

فالمستعار له في " مخالب المنية " شيء وهمي من اختراع **خيال المتكلم**، فقد ابتداعه في ضوء ما استقر في نفسه من معان وصور حول الموت، ثم حاول تشبيه هذا الشيء بصورة أخرى متحققة في الواقع ، وهي صورة مخالب السبع المعروفة، وبذلك تصور "الاستعارة التخييلية" الجانب النفسي و الشعوري لدى المتكلم اتجاه المنية والموت، قد حاول بعبارته هاته وبتركيب هذه الدوال مع بعضها البعض بطريقة تعكس الجانب الشعوري لديه.

وأيضا تمنع القرينة مثلاً؛: مخالب، أو أنياب؛ من إجراء الكلام على معناه الحرفي وذلك بحمل اسم الموت أو المنية على ما يسبق إلى الفهم عند السامع؛ أي المعنى الذهني المتصور لديه عن الموت، و أنه يقصد بها المنية التي صورها – أقصد المتكلم- على صورة أسد أو سبع.

وهنا أيضا يظهر دور القرينة **التداولي**.

ومن أقسام الأخرى للاستعارة ؛"**الاستعارة المكنية**"، وبتعريف "السكاكي" هي « أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به ، دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصبها، وهي أن تنسب إليه وتضيف شيئاً من لوازم المشبه به المساوية، مثل أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردها بالذكر مضيفاً إليها، علي سبيل الاستعارة التخييلية، من لوازم المشبه به مَا لاَ

---

[597]- المصدر السابق، ص:485. والتشديد من عندنا.

يكون إلاّ له، ليكون قرينة دالة علي المراد، فتقول:" مخالب المنية نشبت بفلان"، طاوياً لذكر المشبه به، وهو قولك : "الشبيهة بالسبع" » [598].

يفهم من قول السكاكي أن المشبه (المنية) غير مستخدم في **معناه الحقيقي**، لأن المقصود به – كما يرى – المشبه به (السبع) بدليل نسبة شيء من لوازم المشبه به إليه، ويعلل في موضع آخر صحة دلالة المشبه علي المشبه به وحمله لمعناه « أنّا نفعل ههنا، باسم المشبه، ما نفعل في الاستعارة بالتصريح بمسمى المشبه ، كما أنّا ندّعي هناك الشجاع مسمّى للفظ الأسد، **بارتكاب تأويل** على ما سبق، حتى يتهيأ التفصي عن التناقض في الجمع بين ادعاء الأسدية، وبين نصب **القرينة المانعة** عن إرادة الهيكل المخصوص، ندّعي ههنا اسم المنية اسماً للسبع، مرادفاً له **بارتكاب تأويل**» [599]؛

أي أن القرينة والتي تمثلها في هذه الجملة كلمة (مخالب) استعملها المتكلم في معناها **الحقيقي** ، وذلك لتحدد **قصده** من اللفظ المستعار، غير أن السامع إذا فهم الكلام وفق ذلك لحدث **تعارض دلالي** بين هذه القرينة وبين باقي مكونات الجملة؛ إذ إن الحديث يدور حول **صورة متخيلة** للمنية، وليس عن مخالب حقيقية لها، لذلك يرى "السكاكي" ضرورة **تأويل** السامع لذلك القول، وذلك بأن **يؤل القرينة و** يفهمها في **معناها** غير **الحقيقي** كي **يستقيم** له **"المعنى"**، **ويفهم مراد وقصد المتكلم.**

وبذلك يضع "السكاكي" **المبادئ التداولية** للكلام على مستوى هذا النوع من الاستعارة.

وننتقل هذه المرة إلى "الاستعارة التبعية"وهي«ما تقع في غير أسماء الأجناس :كالأفعال، والصفات المشتقة منها، وكالحروف؛ بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفًا. والأفعال، والصفات المشتقة منها، والحروف عن أن توصف بمعزل، فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزل، وإنما المحتمل لها، في الأفعال والصفات المشتقة منها، مصادرها؛ وفي الحروف، متعلقات معانيها . فتقع الاستعارة هناك

---

[598]- المصدر السابق، ص: 487.

[599]- ن م، ن ص. والتشديد من عندنا.

ثم تسري فيها » [600]؛ وبذلك تستعمل هذه الأفعال والصفات في غير ما هو متعارف عليه؛ لتفيد معان جديدة، يكمن وراءها **قصد** معين للمتكلم.

وإجراء الاستعارة في الأفعال والصفات تابع لإجرائها في مصادرها، وإجراؤها في الحروف تابع لإجرائها في متعلقاتها؛ لأن التشبيه يعتمد كون المشبه موصوفًا، والصفات والأفعال والحروف لا تقع موصوفة، ومن ثم فإن الاستعارة تجري في المصادر أو المتعلقات، ثم تسري منها إلى تلك المذكورات؛ وذلك فمثلاً:« لا تستعير الفعل إلا بعد استعارة مصدره، فلا تقول: نطقت الحال، بدل "دلت"، إلاّ بعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال، على الوجه الذي عرفت، من إدخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه، وإلحاق دلالة الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق» [601].

وأيضا «لا تستعير الحرف إلا بعد تقدير الاستعارة في متعلق الحرف»[602]، مثلا؛ استعارة بـ"لعل" يقول:« فإذا أردت استعارة "لعل"، لغير معناها، قدرت الاستعارة في معنى الترجي»[603]، وذلك في مثل قوله تعالى:**(يأَيُّها النَّاسُ اعْبُدُوا ربَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ والَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)**[604]، حيث في هذه الآية الكريمة« تُشبه حال المكلف الممكّن من فعل الطاعة والمعصية، مع الإرادة منه أن يطيع باختياره، بحال المترجي الخير بين أن يفعل وأن لا يفعل، ثم تستعير لجانب المشبه: لعل، جاعلاً قرينة الاستعارة علم العالم بالذات الذي لا يخفى عليه خافية، يعلم ما كان وماهو كائن وما سيكون»[605]، والله سبحان وتعالى حسب المعنى الظاهري للآية بصفة المترجي الذي يخير عباده بين طاعته ومعصيته؛ إلا أن **المعلومات السابقة** أو نستطيع أن نقول أن اعتقادات أو **معتقدات السامع** و المتلقي المؤمن بأن الله عالم الغيب، والعالم بما كان، تمنع إجراء الكلام

---

[600]- المصدر السابق، ص:489.

[601]- المصدر نفسه، ص ص: 490/489.

[602]- المصدر نفسه، ص: 490.

[603]- ن م، ن ص.

[604]-سورة البقرة، الآية:21.

[605]- المصدر السابق، ص:491.

على معناه الظاهري، ووصول إلى المعنى الثاني وهو وصف حال العباد والناس في أنهم مخيرون في طاعة الله ومعصيته.

وبذلك يستطيع السامع أن يصل إلى **قصد** المتكلم وذلك بالاعتماد على **مخزونه الذهني ومعلوماته السابقة**، وهنا تتجلى **الأبعاد التداولية**.

وفي القسم السابع والثامن من كتابه – أقصد "السكاكي"- تناول نوعي الاستعارة: المجردة والمرشحة حيث يقول:« عرفت أن الاستعارة لابد لها من مستعار له ومستعار منه، فمتى عقبت بصفات ملائمة للمستعار له أو تفريع كلام ملائم له سُميت: مجردة، ومتى عقبت بصفات أو تفريع كلام ملائم للمستعار منه، سميت: مرشحة» (606).

ثم يقول: «ومثالها في الترشيح أن تقول: " ساورت أسدًا هصورًا عظيم اللبدتين، وافي البراثن، منكر الزئير"، و"جاورت بحرًا زاخرًا لا يزال يتلاطم أمواجه، ولا يغيض فيضه، ولا يدرك قعره"» (607)،فالصفات التي ذكرت (هصوراً، عظيم اللبدتين، وافي البراثن، منكر الزئير) كلها تنتمي إلى الحقل الدلالي للمستعار منه؛ أي أنها تعضد من حضوره على مستوى الصياغة، وتقوي من دلالته الأولى، وهي الدلالة المعجمية، مما يزيد التوتر بين المعنى المعجمي للمستعار، غير أن القرينة تدفع السامع إلى **المعنى الثاني** المجازي؛ فيؤدي الترشيح في الاستعارة إلى إخفاء أمر التشبيه وتناسيه من طرف المتكلم، بحيث يتخيل السامع كأنه أمام معنى واحد لا معنيين، ثم يقول "السكاكي" في هذا الصدد « ومبني الترشيح على تناسي التشبيه، و**صرف النفس عن توهمه** حتى لا تبالي أن تبني على علو القدر وسمو المنزلة، بناءك على العلو المكاني والسمو، كما فعل أبو تمام إذ قال:

ويصعَّدُ حتىَّ يظنَّ الجهولُ بأنّ لهُ حاجةً في السَّماءِ »(608)

فالشاعر يقصد أن يشبه الارتقاء في الأوصاف الشريفة المعنوية، بالارتقاء في المدارج الحسية غير أن الشاعر تعمد **تناسي** أمر التشبيه، وبالغ في إنكاره إلى درجة جعلتنا كمتلقين لهذا البيت نقف إزاء ارتقاء حسي

606- المصدر السابق، ص:494.

607- ن م، ن ص.

608- المصدر السابق، ص:494.

حقيقي فحسب، يعلق "السكاكي" على هذه الصورة وغيرها[609]؛ بقوله:«أو ما ترى هؤلاء فيما فعلوا كيف نبذوا أمر التشبيه وراء ظهورهم، وكيف نسوا حديث الاستعارة، كأن لم تخطر منهم على بال ولا رأوها ولا طيف خيال»[610]؛ إذن؛ في هذا النوع من الاستعارة يكون **قصد** المتكلم صرف **ذهن السامع** عن تخيل التشبيه.

نشير هنا إلى أن "السكاكي"وضع شروطًا للاستعارة، ومن ذلك قوله:« ولذلك نوصي في الاستعارة بالتصريح أن يكون الشبه بين المستعار له والمستعار منه **جليًّا بنفسه**، أو **معروفًا سائر بين الأقوام**، وإلا خرجت الاستعارة عن كونها استعارة، ودخلت في **باب التعمية** و**الألغاز**، كما إذا قلت: رأيت عودًا مسقيًا أوان الغرس، وأردت إنسانًا مِؤدبًا في صباه»[611]، وهو بقوله هذا يشير إلى "**البعد التداولي**" للاستعارة هي أن يكون وجه الشبه بين المستعار له و المستعار منه واضح؛ أو أن يكن من الأمور المتعارف عليها بين طرفي الخطاب، لأن ذلك يؤدي إلى غموض الاستعارة؛ فيصعب وصول قصد المتكلم من كلامه إلى ذهن السامع.

المجاز العقلي:

يعرفه "السكاكي" بقوله:« المجاز العقلي هو الكلام **المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم** فيه **لضرب من التأويل**، إفادة للخلاف لا بوساطة وضع، كقولك :" أنبت الربيع البقل"، و"شفى الطبيب المريض" ، و"كسا الخليفة الكعبة"، و"هزم الأمير الجند "، و"بنى الوزيرُ القصر"»[612].

---

[609]- ينظر: المصدر نفسه، ص ص:496/495.

[610]- المصدر نفسه، ص:496.

[611]- المصدر نفسه، ص:497. والتشديد من عندنا.

[612]- المصدر السابق، ص:503.

يفهم من قول "السكاكي" أن "المجاز العقلي" يتعلق بإثبات "المتكلم" الحكم في كلامه على **خلاف اعتقاده**، ففي قوله:"أنبت الربيع البقل؛ وشفى الطبيب المريض" نجد أن الفعل (أنبت) أسند إلى الفاعل (الربيع) مع أن المتكلم **يعلم عن وعي** أن الربيع لا يسند إليه فعل الإنبات، وإنما يسند إلى الفاعل القادر، ولكن لما كان الفعل يقع عادة في زمن الربيع، أصبح إسناده إليه مبررًا لوجود "العلاقة الزمانية" بينهما.

وكذلك شفى الطبيب المريض أسند الفعل (شفي) إلى الطبيب مع العلم بأن الشفاء لا يحدث إلا بفعل الخالق تعالى، وما الطبيب إلا سبب في الشفاء وليس فاعلاً حقيقياً له، ولكن وجود "العلاقة السببية" بينهما برر إسناده (الفعل) إليه على سبيل **التأويل المجازي**.

ويبدي "السكاكي" اهتمامه بتحليل أوجه "المجاز العقلي"، والتدقيق في تعريفه، بطريقة تختلف عن غيره من البلاغيين، حيث جعل **مخالفة حكم المتكلم** أساسًا لتمييزه عن **القول الحقيقي**، بغض النظر عن مخالفته للعقل أو عدم مخالفته له، فهو يقول :« لذلك لا نراهم يحملون نحو :

أشابَ الصغير وأفنى الكبيرَ كَرُّ الغداةِ ومَرُّ العَشي

على المجاز ما لم يعلموا أو يغلب في ظنهم أن قائله **ما قاله عن اعتقاد**»[613].

فإذا كان "المتكلم" **يعتقد بصحة ما يقول**، فإن كلامه لا يحمل على المجاز العقلي، وإنما على الإسناد الحقيقي وهو "**معيار تداولي**".

ويعلل "السكاكي" تسمية هذا النوع "مجازًا" لتعدي الحكم فيه عن مكانه الأصلي فالحكم في:" أنبت الربيع البقل"؛ بكون الإنبات فعلاً للربيع مكانه الأصلي عند العقل كونه فعلاً لله عز وجل، وفي هزم الأمير الجند، بكون هزم الجند فعلاً للأمير مكانه الأصلي عند العقلاء كونه فعلاً لعسكر الجند.

---

[613]-ن م، ن ص. والتشديد من عندنا.

وبذلك يكون التجوز ليس في المفردات اللغوية المتواضع عليها، وإنما في عملية الإسناد نفسها، وهي عملية عقلية **متروكة للمتكلم** وليس للغة المتواضع عليها.

ثم يضيف« الشاهد لنزاهته (أي المتكلم) أن يريد حمل كلامه السابق على الظاهر، لئلا يمتنع عكسه ، بمثل:"كسا الخليفة الكعبة"، و"هزم الأمير الجند"، فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا امتناع أن يهزم الأمير وحده الجند، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي، وإنما قلت: "**لضرب من التأويل**"، ليحترز به عن **الكذب**، فإنه لا يسمى مجازًا كونه كلامًا **مفيدًا خلاف ما عند المتكلم**»[614]؛ أي أنه أيضا يخضع المجاز لمبدأ "الصدق" لأن الكلام إذا لم يقبل التأويل فإنه يعتبر "**كاذبًا**"، وإن كان يقدم مفيدًا للسامع وبخلاف ما عند المتكلم، ويمكن أن يقارب مبدأه هذا مبدأ "غرايس" للصدق.

ويمكن أن نضيف أن هذا النوع من "المجاز" في الكشف عن علاقات الأشياء ورؤية المتكلم لها.

الأصل الثالث :**الكناية**:

حدد "السكاكي" "الكناية" بأنها « ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور إلى المتروك، كما تقول : فلان طويل النجاد، لينتقل منه إلى ما هو ملزومه، وهو طول القامة »[615].

يتضح من هذا التعريف أن المتكلم الذي يستعمل "الكناية" يحمل كلامه على معنيين هما: المعنى **الظاهري الحرفي** يتجلى في ظاهر الصياغة، والمعنى **الخفي** أو **الباطني**، هو مقصود ومعنى المتكلم.

---

[614]- المصدر السابق، ص: 504. والتشديد من عندنا.

[615]- المصدر السابق، ص:512.

وتنحرف الصياغة عن دلالتها الحرفية إلى دلالة أخرى مجازية تترتب عليها لوجود علاقة تلازم **عرفي** أو عقلي بينهما، ففي قولنا : "فلان طويل النجاد" الدلالة الأولى تتمثل في أن فلانا طويل حمالة السيف غير أن هذا المعنى لا يفي بما يتطلبه **السياق** أو **المقام**، لأنه لا قيمة لطول حمالة السيف في مقام **المدح** أو الإطراء، وكي تؤدي الجملة فائدتها الدلالية و غايتها الفنية، لابد أن نبحث عن دلالة أخرى تستلزمها الدلالة الأولى، و بها تتحقق الفائدة وهي أنه طويل القامة، والتي يتوصل إليها عن طريق العقل، فطول القامة يستلزم طول النجاد.

كما أن السكاكي قدم مثالا ثان و هو: "فلانة نؤوم الضحى"، و المعنى الأول أو الحرفي لهذه العبارة هو أنها تنام وقت الضحى، غير أن هذا المعنى لا يتفق وسياق المدح الذي ترد فيه العبارة، بل قد يوحي حمله على المعنى الظاهر بضد المعنى المراد، لذلك لابد أن ننتقل إلى المعنى الثاني الخفي الذي يترتب عليه، وهو أنها مترفة مخدومة، يقول "السكاكي":«لأن وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه ، وتحصيل ما تحتاج إليه في تهيئة المتناولات، وتدبير إصلاحها، فلا تنام فيه من نسائهم إلاّ من تكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك»[616]؛ وهنا يشير إلى **البعد الثقافي** للعرب، و هو كون نسائهم يخرج وقت الضحى في السعي في حوائجهن، وبالرجوع السامع على هذا البعد يستنتج قصد المتكلمين هذه العبارة.

ويذكر "السكاكي" أن الكناية لا تمنع أن يكون قصد المتكلم المعنى الحرفي من الكلام، يقول:« في قولك:" فلان طويل النجاد"، أن تريد طول نجاده، من غير ارتكاب تأول مع إرادة طول قامته، وفي قولك:"فلانة نؤوم الضحى"، أن تريد: أنها تنام ضحى، لا عن تأويل يرتكب في ذلك، مع إرادة كونها مخدومة مرهفة»[617].

إلا أن المعنى الظاهر والحرفي في الكناية – وإن كان لا يتعارض مع المعنى الخفي – غير مراد و**غير مقصود**؛ أي أن المتكلم لا يقصده بأي شكل من الأشكال، لأن إرادته تدل على سطحية القول، ومجافاته للإبداع الفني، وإن جاز للمتلقي أن يجمع بين المعنيين، فلا يدل ذلك على **مقصدية** المتكلم لهما، ولكن لوجود

---

[616]- المصدر السابق، ص: 512.

[617]- المصدر نفسه، ص:513.

التلازم العرفي بين المعنى الظاهر والمعنى الخفي (المقصود) ، وهو تلازم لا ينحل إلا بتغير الأعراف والسنن، بدا وكأنه مراد إلى جانب المعنى الخفي، ويمكن الحمل عليه وخاصة أنه لا يوجد تناف بينهما، على عكس ما يحدث في المجاز المرسل أو الاستعارة .

يقسم "السكاكي" "الكناية" بالنسبة إلى المكنَّى عنه إلى ثلاثة أقسام هي: الكناية عن موصوف، والكناية عن صفة، والكناية عن نسبة أو تخصيص الصفة بالموصوف .

الكناية عن موصوف :

وهي أن يريد المتكلم ذكر موصوف معين، ثم يعدل عن ذكره إلى ذكر صفة مختصة به، بحيث يتوصل السامع من خلالها إلى قصده، يقول "السكاكي" : «"هي أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض ، فتذكرها متوصلاً بها إلى ذلك الموصوف ، مثل أن تقول : جاء المضياف ، وتريد زيداً ، لعارض اختصاص للمضياف بزيد »[618].

وقد لا تكفي الصفة الواحدة للدلالة على الموصوف، فيتكلف "المتكلم" تركيب عدة صفات للدلالة عليه، وقد أطلق السكاكي على هذا النمط الكناية البعيدة وهي «أن تتكلف اختصاصها بأن تضم إلى لازم آخر وآخر، فتلفق مجموعاً وصفياً مانعاً عن دخول كل ما عداه **مقصودك فيه**، مثل أن تقول في الكناية عن الإنسان :" حي، مستوي القامة، عريض الأظفار" »[619].

ومما لاشك فيه أن هذا النمط من "الكناية" يبدو قريب الدلالة، ولا يعتمل "السامع" فيه التأمل والتخيل في إدراك القصد والمعنى المراد من الكلام، كما أن ذكر مجموعة من الصفات –على حد تعبير "السكاكي"– تجعل "السامع" يفهم ويدرك **قصد** ومراد"المتكلم"، وذلك لانعدام الوسائط واللوازم بين المعنيين ، حيث يتم الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني مباشرة، وكأنه أمام مرادفات لغوية، ودور ذكر هذه الصفات يقوم بتوجيه" السامع" لقصد المتكلم ؛فهي تقوم بدور تداولي.

---

[618]- المصدر السابق، ص:514.

[619]- ن م، ن ص. والتشديد من عندنا.

الكناية عن صفة :

وهي أن يريد "المتكلم" إلحاق صفة بموصوف معين فيترك التصريح بذلك، إلى ذكر أمر يكون بينه وبينها علاقة تلازم، وقد رأى "السكاكي" أن هذا النمط قد تقل فيه الوسائط التي يتوصل بها "السامع" إلى المعنى المقصود، وقد تكثر، وعليه تم تقسيمه إلى:

"**كناية قريبة**" وهي « أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه، مثل أن تقول:" فلان طويل نجاده"، أو "طويل النجاد" متوصلاً به إلي طول قامته »[620].

و"**كناية بعيدة** "؛ وهي« أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة، مثل أن تقول:"كثير الرماد"، فتنتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الجمر، ومن كثرة الجمر إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومن كثرة إحراق الحطب إلى كثرة الطبائخ، ومن كثرة الطبائخ إلي كثرة الأَكَلَةِ، ومن كثرة الأَكَلَةِ إلى كثرة الضيفان، ومن كثرة الضيفان إلى أنه مضياف، انظر بين الكناية وبين المطلوب بها كم ترى من لوازم »[621].

ولاشك أن كثرة الوسائط تدفع "السامع " إلى زيادة تأمل وتفكر في **معاني المقصودة** من وراء هذا النمط من الكلام، ولهذا السبب سماها "البعيدة " لبعد توصل "السامع" للمعنى المراد، وفي هذا تتبدى "**تداولية**" هذا النمط من الكناية.

ونشير هنا إلى أن "السكاكي"في تحليله هذا يقارب ما عرف عند"جرايس" بـ"**الاستلزام الحواري** conversational implicative " ، حيث يتم الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى الثاني غير المباشر عن طريق مجموعة من الاستنتاجات التي يقون بها"السامع" (أو الطرف الثاني) ليصل بها إلى المعنى المقصود (أو معنى المتكلم).

---

[620]- ن م، ن ص.

[621]-المصدر السابق، ص:515.

فمثلاً؛ نلحظ كيف انتقل "السكاكي" بتحليل العبارة من معناها **الحرفي** إلى أن وصل إلى **المعنى المراد**؛ أيالربط بين **المعنى الحرفي**:"كثرة الرماد" إلى **المعنى غير المباشر**؛ وهو أنه: "مضياف، وجواد"، وهو يمثل **قصد المتكلم**، ويمكن أن نوضح ذلك بالرسم الآتي:

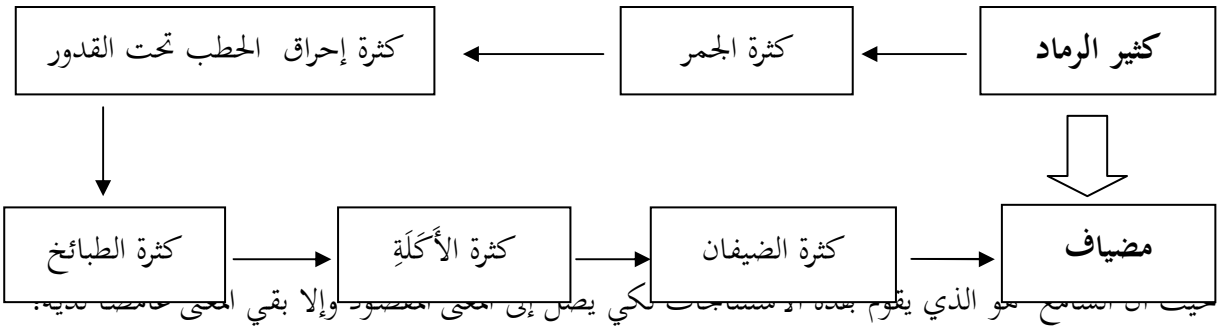

، لحيث أن السامع هو الذي يقوم بهذه الاستدلالات لكي يصل إلى المعنى المقصود وإلا بقي المعنى حاصلا لديه.

إي أن يشترك أو يتعاون مع المتكلم في الوصول إلى القصد، وهنا يبرز **البعد التداولي**.

وكما يذكر"السكاكي" مثالاً آخر على هذا النوع من الكناية، وهو« قول نصيب :

لعبد العزيز علي قومِه وغيرهِمُ مِننٌ ظَاهرهْ

فبابُكَ أسهلُ أبوابهِمْ ودَارُك مأْهُولةٌ عَامِرهْ

وكلبك آنسُ بالزائر ين من الأمِّ بالابنةِ الزائرهْ

فإنه حين أراد أن يكنى عن وفور إحسان عبد العزيز إلى الخاص والعام، واتصال أياديه لدى القريب و البعيد،جعل كلبه آنسًا بالزائرين ذلك الأنس، فدل بمعنى أنسه ذلك بالزائرين على أنهم عنده معارف، فالكلب لا يأنس إلاّ بمن يعرف، ودل بمعنى كونهم معارف عنده على اتصال مشاهدته إياهم ليلاً ونهارًا، ودل بمعنى ذلك على لزومهم سُدة عبد العزيز، ودل بمعنى لزومهم سدته على تسني مباغيهم هناك تسنيًا بالاتصال لا ينقطع، ثم دل بمعنى ذلك على ما أراد، فأنظر كيف لوح، مع بعد المسافة بين أنس الكلب بالزائرين وبين إحسان عبد العزيز الوافر»[622]؛

[622]- المصدر السابق ، ص:516.

فالمعنى المراد و**القصد** الذي أراد الشاعر الوصول إليه من خلال أبياته هاته هو كثرة إحسان عبد العزيز بن مروان وفضله على الناس، غير أنه ستر هذا المعنى وراء معنى آخر، وهو أنس الكلب بالزائرين، وكما يبدو لأول وهلة" للسامع" أن العلاقة بين أنس الكلب بالزائرين، وفضل عبد العزيز **غامضة** و**بعيده**، لا يصل"السامع" إلى **المعنى البعيد** و**غير المباشر** إلا بعد إمعان وتفكر، وتنقله عبر عدة وسائط ولوازم يترتب كل منها على الآخر، وهنا أيضا يقوم"السكاكي" بنفس الإجراءات بالانتقال من معنى إلى معنى آخر يستلزمه؛ لكي يصل في الأخير إلى قصد المتكلم؛ أي أن ينتقل من المعنى الحرفي و المباشر:"**أنس الكلب بالزائرين**" إلى المعنى غير المباشر:"**كثرة فضله وعطاياه**"؛ كرم وجود الممدوح.

ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي :

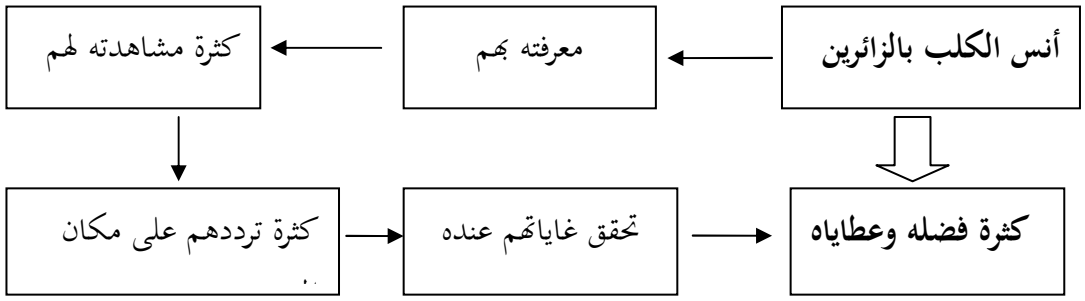

وهذا يبرز **النزعة التداولية** عند" السكاكي".

ثم ينتقل "السكاكي" ويشير إلى أن "الكناية" في أنماطها السابقة على اعتبار "**قصد المتكلم**" من أدائها إلى:تعريض، وتلويح، ورمز، وهذا المعيار "**معيار تداولي**".

و التعريض هو« أن يُطلق الكلام ويشار به إلى معنى آخر يفهم من السياق»[623]، و يقدم "السكاكي" مثالاً« كما تقول في عرض من يؤذي المؤمنين:" المؤمن هو الذي يصلي و يزكي ولا يؤذي أخاه المسلم"، وتتوصل بذلك إلى نفي الإيمان عن المؤذي»[624]، ويفهم **المعنى المقصود** من خلال **السياق** و**مقام الكلام**.

---

[623]- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني و البيان و البديع، ط6، د تط، ص:276.

[624]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:521.

ويتضح ذلك عند تفريقه بين أسلوبين لـ"التعريض" فتارة يكون على سبيل الكناية وتارة أخرى على سبيل المجاز، يقول:« واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية، وأخرى على سبيل المجاز، فإذا قلت:" آذيتني فستعرف"، وأردت المخاطب، ومع المخاطب إنساناً آخر معتمداً على **قرائن الأحوال**، كان من القبيل الأول (أي الكناية)؛ وإن لم ترد إلاّ غير المخاطب كان من القبيل الثاني(المجاز علي سبيل التمثيل) »[625]؛ ففي تفريقه بين أسلوبي "التعريض" على سبيل الكناية أو المجاز، يكون المعيار هو قرائن الأحوال والسياق.

أما "**التلويح**" و كما يعرف "السكاكي" هو« أن تشير إلى غيرك عن بعد، وإن كانت المسافة قريبة، مع نوع من الخفاء»[626]، وذلك إذا « كانت ذات مسافة بينها وبين المكنى عنه متباعدة، لتوسط لوازم، كما في قولك: "كثير الرماد" »[627].

و"**الرمز**" هو« أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية »[628]، كنحو: "عرض القفا"، و" عريض الوسادة". فقد يستعمل الطرف الأول المتكلم "الرمز" لأنه يخاف التصريح بقصده للسامع، ويتضح ذلك من استشهاد "السكاكي" حيث « قال(يقصد الشاعر):

رَمَزَتْ إليّ مخافةً من بعْلها من غير أن تُبدي هُناك كلامها

وإن كانت لا مع نوع من الخفاء»[629]، وبذلك يلجأ المتكلم إلى هذا الأسلوب في كلامه وإخفاء قصده.

وهذه هي أصول "علم البيان" عند"السكاكي"، وهي كما ذكرنا سابقًا:التشبيه، المجاز(المرسل، الاستعارة)، الكناية.

ومجمل القول أن خصوصية **التعبير البياني** تأتي من إمكانية التفاوت بين طرق التعبير في حمل الدلالة ، ذلك التفاوت الذي يقع في **التعبير المجازي** دون **التعبير العادي**، مما يفتح آفاقاً واسعة وإمكانات غير محدودة أمام "المتكلم"، وإذا انعدم هذا التفاوت فإننا نكون بإزاء التعبير الحقيقي الذي لا تفاوت بين طرقه في الدلالة على

---

[625]- المصدر السابق ، ص:523. والتشديد من عندنا.

[626]- المصدر نفسه، ص:521.

[627]- ن م، ن ص.

[628]- ن م، ن ص.

[629]-ن م، ن ص.

الفكرة الواحدة، لذلك قرر "السكاكي" «بأن المجاز أبلغ من الحقيقة وأن الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه ، وأن الكناية أوقع من الإفصاح بالذكر»[630].

ثم يضيف « والسبب في أن المجاز أبلغ من الحقيقة هو ما عرفت أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، فأنت في قولك:"رعينا الغيث"، ذاكرًا الملزوم: النبت، مريدًا به لازمه، بمنزلة **مدعي الشيء ببينة** ، فإن وجود الملزوم شاهد لوجود اللازم، لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم، لأداء انفكاكه عنه، إلى كون الشيء ملزومًا، غير ملزوم باعتبار واحد؛ وفي قولك:" رعينا النبت"، مدعٍ للشيء لا ببينة، وكم **بين ادعاء الشيء ببينة**، وبين إدعائه لا بها»[631]، وبذلك يرجع القول بقيام الصورة البيانية على فكرة "اللزوم "أو الانتقال من المعنى الوضعي إلى المعنى العقلي، وأن المزية في الأسلوب البياني ترجع إلى إدعائه أمرًا مصحوبًا بالدليل والبينة؛أي أن "البيان"- في تصور" السكاكي"-هو :"**دعوى الشيء ببينة**"؛ أي أن يقدم المتكلم كلامه مصحوبًا بدليل يثبت صحة كلامه وقصده ليكون تأثيره وإقناعه للسامع أكثر.

ونجد "السكاكي" في خاتمة هذا الفصل لعم المعاني يقول: «أن علم المعاني والبيان هو: معرفة **خواص تراكيب الكلام**، ومعرفة صياغات المعاني، ليتوصل بها إلى توفية **مقامات** حقها، بحسب ما يفي به قوة ذكائك، وعندك علم أن **مقام الاستدلال** بالنسبة إلى سائر **مقامات الكلام** جزء واحد من جملتها...علمت أن تتبع تراكيب **الكلام الاستدلالي**، ومعرفة خواصها، مما يلزم **صاحب المعاني و البيان**»[632] ، ولذلك خصص فصلاً لـ"علم الاستدلال".

و "الاستدلال" في أحد تعريفاته«هو تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر... أو بالعكس.. أو من أحد الأثرين إلى الآخر»[633]؛ أي **أنه يعني** طلب الدليل وبناءه ونظمه، وذلك من أجل تقديم الكلام بطريقة تفي بتحقيق الغرض المطلوب منه **"إقناعًا"** أو **"تأثيرًا"** أو هما معا.

---

[630]- المصدر السابق ، ص:523.

[631]- ن م، ن ص. والتشديد من عندنا.

[632]- المصدر نفسه، ص ص:543/542. والتشديد من عندنا.

[633]- أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، دار الشؤون الثقافية العامة، ط7، بغداد، 1986، ص: 18.

وبالعودة لكلام "السكاكي" السابق نجده يتحدث عما يسميه "**الكلام الاستدلالي**"، الذي يفيد نظم الكلام وبناءه من لدن **المتكلمين** (من البلاغيين وأصحاب البيان) على أساس يتضمن في تراكيبه أدلته الخاصة التي يتوصل بها إلى "**التأثير**" و"**الإقناع**" بطريقة فنية جمالية قد تكون ظاهرة حينا، ومضمرة في كثير من الأحيان، لأغراض و**مقاصد** متعددة، ترتبط بـ"**المقام**"، والسياق، والمقتضيات المرافقة لتنزيل الخطاب، وتداوله وأحوال تلقيه، كما ترتبط بأوجه العلاقات الإسنادية بين الألفاظ والعبارات التي يتشكل منها الخطاب، وفي هذا يتجلى البعد التداولي لـ"السكاكي".

و**خاصية التركيب** التي أشار إليها "السكاكي"، هي التي تجعل "المتكلم"، يراعي، قبل إصدار كلامه في كل موقف، ما يستدعيه ذلك من قواعد أو **استلزامات تخاطبية** يؤطرها كل **مقام استدلالي**، كما سبق ولأن أشرنا في أمثلة الكناية؛ مثلاً.

وهذا يدل على أن هذه الخاصية تفيد ضمنًا أن "المتكلم" البليغ لا يصدر كلامه كيفما اتفق، وإنما ينطلق من **نية واضحة**، أو ولنقل من **قصد مباشر** إلى الإنشاء والتعبير عن **الأهداف** و**المقاصد** التي يرمي إليها ولكن بطريقة **بلاغية استدلالية، تؤثر في "المتلقي"** أو "**السامع**" وترمي إلى **إقناعه** بمضمون الخطاب، ومن هنا وجب على "المتكلم" و"السامع" معا أن يُتقنَا "**علم الاستدلال**"، لأنه لا شيء يقع بالاتفاق في مجال صناعة الكلام البليغ أو تلقيه، فكل شيء فيه خاضع لمجموعة من القواعد الاستدلالية الظاهرة أو المضمرة، بالإضافة إلى مجموعة من **الاعتبارات الاستلزامية** التي تنشأ عنه وتتولد من جهة أن «لكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام»[634].

يقول "السكاكي" في سياق حديثه عن "حذف الفعل" حين تغني قرائن الأحوال عن ذكره، وذلك في التعليل لعدم ذكر الفعل في باب (نعم و بئس): «وعسى أن نتعرض في فصل الإيجاز والإطناب لهذا الباب، وأن هذا التركيب متى وقع موقعه رفع شأن الكلام في باب البلاغة إلى حيث يناطح السماك، وموقعه أن يصل من بليغ

---

[634]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:256.

عـالم بجهـات البلاغـة، بصـير بمقتضيات الأحـوال، سـاحر في اقتضـاب الكـلام، مـاهر في أفـانين السـحر، إلى بليـغ مثله، مطلع من كل تركيب على خاف معناه وفصوص مستتبعاته. فإن جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة، لا ترى درجتها تعلو ولا قيمتها تعلو، ولا نشتري بثمنها ولا تجري في مساومتها على ثمنها ما لم يكن المستخرج لها بصيرًا بشأنها، والراغب فيها خبيرًا بمكانها، وثمن الكلام : أن يوفى من أبلغ الإصغاء، وأحسن الاستماع حقّه، وأن يتلقى من القبول له، والاهتزاز بأكمل ما استحقه، ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالما بجهات حسن الكلام ومعتقدا بأن المتكلم تعمدها في تركيبه للكلام على علم منه، فإن السامع إذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه، وربما أنكره، وكذلك إذا أساء بالمتكلم اعتقادَهُ، ربما نسبه في تركيبه ذاك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة»[635].

لقد تعمدت نقل هذا الكلام –على طوله– نظرًا لنفاسته وغزارة مضامينه، وقوته البيانية على إبراز طبيعة **الكلام الاستدلالي** الذي يصدر عن المتكلم **البليغ**، ويتلقاه السامع **الذكي**، وهذه الجوانب التداولية عند "السكاكي".

وفي الأخير فأهم ما يمكن أن نشير إليه كبعد تداولي عند "السكاكي"؛ من خلال رصده طريقة الانتقال من المعنى الحرفي **والمباشر إلى** المعنى الثاني **والذي يمثل قصد أو** معنى **"المتكلم"، وذلك بطريقة تقارب ما جاء عند "جرايس" بـ"الاستلزام الحواري" أو التخاطبي.**

[635]- المصدر نفسه، ص ص:331/332.

الخاتمة

الخاتمة:

و في ختام هذا البحث، لابد أن نذكر أن تناول التراث بمنظور حداثي تداولي قد يفتح بعدًا آخر يتناول فيه هذا التراث البلاغي الضخم، بحيث يوسع هذا من آفاق رؤيتنا له، ويعيننا على إدراك خصائصه الابستمولوجية والمنهجية.

و من أهم النتائج الذي توصلنا إليها أن هذا العلم-أي علم البلاغة- يحمل في طياته بذور التداولية، وإن اعتبره البعض جوهر التداولية؛ فهي في عمق تكوينها، وأهدافها تداولية، فكل من البلاغة العربية والتداولية يعتمدان على طرفي الخطاب: المتكلم والسامع؛ بالإضافة إلى أن المتكلم يخضع كلامه أثناء استعماله لشروط تداولية، وذلك قصد تحقيق الهدف البلاغي، وإقناع المتلقي أو السامع والتأثير فيه، وقد كان من أهم التعاريف التي وصلنا إليها من خلال هذا البحث أن البلاغة عبارة **عن عملية اتصالية بين متكلم يسعى إلى إيصال رسالة لغوية ذات طابع خاص عبر قناة اتصال معينة إلى سامع معين في مقام معين،** محاولاً إقناع هذا الأخير و التأثير في معتقداته وسلوكه.

فاهتمت بكل من طرفي الخطاب، فقد حاولت البلاغة أن تمد "المتكلم" بكل الوسائل البلاغية والتعبيرية للوصول إلى غرضه والتأثير في هذا المتلقي؛ كما سعت لضمان أن يكون كلامه فصيحًا ناجحًا ومقبولاً عند "السامع"، كما كان من أهم شروطها أن يكون الكلام موافقًا للمقام أوما سمي بـ"**موافقة الكلام لمقتضى الحال**"، وهو حال ومقام كل من المتكلم والسامع، وكذا مراعاة مرتبة"السامع" ومكانته الاجتماعية وحالته النفسية وقدرته الذهنية والفكرية وحتى الثقافية والبيئية، كما أنها ركزت على طبيعة هذا "المتلقي" وقدرته التأويلية للوصول إلى قصد "المتكلم"؛ أي مستواه الذهني والتفكيري؛ فقد كان البلاغة تعيي أن الكلام يوجه إلى أنماط متعددة ومختلفة من "السامعين"، وذلك يظهر في دراسات بعض علماءنا البلاغيين العرب.

بذلك تظهر الأبعاد التداولية للبلاغة العربية: فالاهتمام بكل من طرفي التواصل:المتكلم والسامع، بالإضافة إلى الاهتمام بالمقام، وسعيها لتحقيق التأثير في "السامع"وإقناعه، وإنجاح العملية الاتصالية بين طرفي الخطاب، كل هذا يمكن أن يثبت البعد التداولي للبلاغة العربية.

أيضا اعتمد البلاغيون على مبدأين مهين في التداولية وهما: **"مبدأ الإفادة"**، وذلك في تحديدها لـ"علم المعاني"؛ فهذا العلم يهتم بـ"التراكيب المفيدة" دون غيرها، والمبدأ الثاني وهو"**القصد**"؛ فقد قامت بتحليل الأساليب البلاغية والإنشائية على أساس هذا المبدأ، وذلك في تحديدها للأغراض البلاغية بمفهوم البلاغيين العرب أو ما يسمى عند التداوليين المعاصرين بـ"الأفعال الكلامية"، فقد تفطن البلاغيون العرب لظاهرة الأفعال الكلامية من خلال دراستهم لظاهرة "الخبر والإنشاء"، كما وضعت معايير للتمييز بين الخبر والإنشاء والتي اختلفت من مرحلة على أخرى من مراحل البلاغة العربية، كما اختلفت هذه المعايير والأدوات بين معايير تداولية ومنطقية، ومن بين هذه المعايير التداولية معيار "القصد"، وذلك باعتباره معيارًا تصنيفيًا ومن بين علماءنا البلاغيين الذين اعتمدوا على هذا المبدأ السبكي في شرحه **لتلخيص الخطيب القزويني**.

وبالنسبة للسكاكي والأبعاد التداولية في دراسته البلاغية؛ فإنا نجده من الصفحات الأولى لكتابه"مفتاح العلوم"يحدد هدفه من هذا الكتاب؛ وهو وضع القواعد والأسس التي تساعد "المتكلم" على **"الاحتراز من الخطأ في كلام العرب"**؛ و ذلك سعيا منه **لتحقيق النجاعة التواصلية**، وذلك كله لخدمة الهدف الأساسي للبحث البلاغي ككل وهو القدرة على فهم وتأويل القرآن الكريم، وقد ساعد في ذلك منهج السكاكي في هذا الكتاب و طبيعته الشمولية؛ فقد تناول العديد من العلوم: الصرف والنحو، والبلاغة من خلال علم المعاني وعلم البيان والبديع، بالإضافة للعلم الاستدلال، والشعر والقوافي.

كما اهتم السكاكي بعناصر التداول: المتكلم والسامع، والمقام، فقد اشترط في المتكلم أن يكون ذا كفاءة تداولية بالإضافة للكفاءة اللغوية، وذلك من خلال تأكيده على ضرورة مطابقة كلامه لمقتضى الحال والمقام، والحال هي حال السامع والمخاطب والتي تختلف من مقام إلى آخر، كما أن **مقاصد** "المتكلم" تختلف من مقام إلى آخر،فقد كانت بلاغته بلاغة المقاصد والأحوال؛ وفي تركيزه على هذا الجانب يظهر البعد التداولي لديه.

كما سعى في تحليله للأساليب البلاغية من تقديم وتأخير، و تعريف وتنكير، وذكر وحذف، وكل ما جاء تحت باب "علم المعاني"؛ إلى بيان المعاني والأغراض البلاغية لهذه الأساليب، والمعاني التي يقصدها المتكلم، والتي

اعتبرناها "**أفعالاً كلامية**"، وقد خصصنا المبحث الثاني من الفصل الأول لبحث هذه الظاهرة في بلاغته، وقد استطاع السكاكي التمييز بين المعنى الحرفي والمباشر لبعض الأساليب التعبيرية وبين المعنى غير المباشر والذي يمثل **قصد** "المتكلم"، و هو مستلزم مقاميًا؛ فقد ينشأ عن الفعل الكلامي "الاستفهام" مثلاً معاني أخرى كالزجر والتوبيخ، وذلك وفقًا للمقام، وقد ذكرنا أن هذا الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى الثاني والمستلزم مقاميًا وفق مرحلتين:أولهما؛ أن يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط الأجراء أو ما يسمى "الشروط التحضيرية أو المعدة"- بتعبير سيرل- الخاصة بهذا الفعل الكلامي؛

ثانيهما؛ أن يتولد عن خرق هذا الشرط معنى آخر، يمكننا اعتباره فعلا متضمنا في القول؛ وقد يكون من المعاني أو الأفعال الكلامية الأصلية: التمني، الاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء.

وبذلك يكون السكاكي قد تفطن لظاهرة الأفعال الكلامية غير المباشرة، ووضع بعض شروط تداولية في تحديده للأفعال الكلامية الأصلية؛ حيث ينتج خرق هذه الشروط إلى توليد معاني وأفعال كلامية غير مباشرة.

وفي دراستنا للبعد التداولي لعلم البيان عند السكاكي، لاحظنا أن السكاكي في تعريفه لهذا العلم حدد الهدف من هذا العلم و هو" إيراد لمعنى الواحد بطرق مختلفة" من تشبيه ومجاز(استعارة ومجاز عقلي)، وكناية وذلك لتحقيق **مراد وقصد "المتكلم**" بطريقة تأثر في السامع وتمكينه من المعنى المقصود.

كما يشترط السكاكي أن يكون السامع ذا كفاءة تداولية تأويلية بالإضافة للكفاءة اللغوية، وذلك لأنه إذا لم يستطع فهم وتأويل كلام "المتكلم" ووصوله إلى قصد المتكلم فإن العملية الاتصالية لن تنجح،كما يشترط على المتكلم أن يراعي جانب "السامع" في اختياره لوجه الشبه مثلاً في الاستعارة؛ بحيث يكون معلومًا لديه؛ لكي لا يسبب هذا غموضًا في استعمال هذه الاستعارة، وبالتالي فإن تأثيرها في "السامع" سيلغى، و لن يستطيع الوصول إلى قصد "المتكلم"؛ وبذلك يراعي الشروط التداولية للاستعارة.

كما يشترط السكاكي ضرورة جعل المتكلم في كلامه قرينة تعين السامع في الوصول إلى قصده، قرينة مقالية أو حالية؛ بحيث يستطيع من خلال الحال والمقام الوصول إلى قصد المتكلم، وبذلك أيضا يتضح طرحه للبعد التداولي للقرينة.

وبما أن الصور البيانية من:تشبيه ، ومجاز (الاستعارة، ومجاز عقلي)، وكناية؛ تسعى إلى التأثير في السامع وتمكين المعنى في ذهنه؛ وبذلك فهي ذات أبعاد تداولية، وقد تنبه السكاكي لهذا الجانب في استعمال هذه الصور البلاغية.

كما أن السكاكي في تحليله لبعض الصور البيانية كالكناية سعى لتوضيح طريقة الانتقال من المعنى الظاهري والحرفي للصياغة ليصل إلى المعنى غير المباشر و المستلزم، و هو المقصود من هذه الصياغة، وفي تحليله يقارب م يعرف عند غرايس بـ"الاستلزام الحواري"، حيث السامع هو من يقوم بهذه العملية الاستنتاجية، وبهذا ينعكس البعد التداولي لديه.

إذن؛ تنبه البلاغيون العرب ومن بينهم السكاكي إلى بعض المبادئ التداولية؛ كمبدأ القصد ومبدأ الإفادة، وأيضا وضعوا بعض الشروط التداولية التي ينبغي على "المتكلم" أن يراعيها ليصل ويكون كلامه ناجحًا واضحًا، وذلك لتحقيق غاية بلاغية تداولية وهي التأثير في السامع وإقناعه، وذلك من خلال مراعاة المقام الذي يعتبر من أهم الأسس المكينة التي بنت عليها التداولية نظرياتها، وكذا مراعاة العلاقة بين المتكلم والسامع كطرفي خطاب، وأيضا تفطنهم لظاهرة الأفعال الكلامية وذلك من خلال دراستهم للأغراض البلاغية، وهذا كله يعكس الجانب أو البعد التداولي في دراساتنا العربية القديمة.

و كنتيجة عامة لهذا البحث، نستطيع أن نقول أن التداولية كطريقة في التفكير كانت حاضرة في تراثنا البلاغي العربي، ولكنها لم تظهر كمنهج خاص له قواعد وتصنيفات إلا من قبل المحاولات الغربية، وقد يفيدنا هذا المنهج –كما ذكرنا آنفا– في إعطاء البلاغة العربية بعدا تداولي يعيننا على توسيع رؤيتنا لهذا التراث الضخم، يمكننا أيضا الاستعانة بهذا التراث البلاغي العربي على فهم هذه النظريات الغربية، وذلك في لغتنا العربية لا في لغاتها الأصلية.

و مثل هذه المقاربات بين التراث العربي القديم والمناهج الحديثة سيعيننا على إبقاء الرابط بيننا وبين هذا التراث العظيم والغزير و المناهج الحديثة التي نحن بحاجة إليها لتطوير اللغة العربية، وبذلك نكون قد جمعنا بين هدفين هما: المحافظة على التراث ومسايرة هذا التطور والمعاصرة.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

المقدمة.....أ–د

تمهيد:.....03

الفصل الأول: البعد التداولي في البلاغة العربية.....24

- تمهيد:.....26

المبحث الأول:عناصر التداول في البلاغة العربية:.....33

- أولا:المتكلم.....39
- ثانيا:السامع.....49
- ثالثا: المقام:.....53

4. التقديم و التأخير.....55
5. الحذف.....59
6. التعريف والتنكير.....63

المبحث الثاني: الأفعال الكلامية عند البلاغيين العرب(الخبر والإنشاء):.....66

3. معايير التمييز بين الخبر و الإنشاء.....69
4. تقسيمات الخبر والإنشاء:.....80

ج /التقسيم الإجمالي:.....80

د /التقسيم التفصيلي:.....81

3. القسم الأول:الخبر.....81
4. القسم الثاني: الإنشاء.....86

الفصل الثاني: البعد التداولي في بلاغة من خلال مفتاح العلوم للسكاكي:.....96

- ✓ تمهيد:.....97

المبحث الأول: الأبعاد التداولية عند السكاكي:.....105

- ✓ أولا:المتكلم.....105
- ✓ ثانيا:السامع.....108
- ✓ ثالثا:المقام:.....114

12. الإسناد الخبري.....117
13. الحذف والذكر.....120
14. التعريف والتنكير.....123

- التعريف بالإضمار.....123
- التعريف بالعلمية.....124
- التعريف بالموصولية.....124
- التعريف بالإشارة.....128

– التعريف باللام.....131
– تعريف المسند إليه بالإضافة.....131
15. التقديم والتأخير.....132
16. تاكيد المسند إليه.....136
17. عطف المسند إليه.....136
18. قصر المسند إليه.....137
19. الالتفات.....139
20. الفصل والوصل.....144
21. الإيجاز والأطناب.....149
22. القصر.....150
المبحث الثاني: الأفعال الكلامية عند السكاكي:.....154
7. التمني.....155
8. الاستفهام.....157
9. الأمر.....163
10. النهي.....165
11. النداء.....165
12. خروج الطلب لا مقتضى الظاهر(دلالة الخبر على معنى الطلب)....166
المبحث الثاني: البعد التداولي لعلم البيان عند السكاكي:.....173
7. التشبيه.....175
8. المجاز:.....181
هـ /الاستعارة.....184
و/المجاز العقلي.....194
9. الكناية.....196
الخاتمة.....215
فهرس المصادر والمراجع.....220

الملخص:

التداولية علم جديد للتواصل الإنساني، يدرس الظواهر اللغوية في الاستعمال؛ و من هنا جاءت تسميتها بعلم الاستعمال الغوي"، الذي يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق و كيفيات استخدام العلاقات اللغوية ضمن سياقات ومقامات مختلفة، كما تبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة واضحة وناجحة...

وتأتي هذه الدراسة لإثبات الأبعاد والجوانب التداولية في البلاغة العربية القديمة، وهذا هو الهدف الأساسي في هذا البحث، وذلك في محاولة لتقريب هذا المنهج الغربي الحديث من موروثنا العربي القديم، واستثمار ما في هذا المنهج التداولي لإعادة قراءة هذا التراث قراءة حداثية، في محاولة قد تساعد على سد الفجوة بين التراث العربي القديم و المناهج الغربية الحديثة.

الكلمات المفتاحية:التداولية، البلاغة العربية القديمة، التراث العربي، المناهج الغربية، قراءة حداثية..

Résumé:

La pragmatique est une nouvelle science pour la communication humaine, elle étudie les phénomènes linguistique, c'est-à-dire la science de l'utilisation linguistique qui prospecte la relation entre l'activité linguistique et leur utilisateurs, aussi les méthodes et les manières de l'utilisation des signes linguistique dans des contextes différents, elle encore prospecte les facteurs qui rendre le discours comme un message clair et prospère.

On trouve que cette étude est amenée pour affirmer les aspect pragmatiques dans l'ancienne rhétorique arabe qui est l'objectif principal cet exposé, dont l'essai d'approcher cet méthode occidental et moderne à notre ancien arabe patrimoine une lecture moderne dont l'assistance de colmater le décalage entre l'ancien arabe patrimoine et les méthode occidental modernes.

***Les mots clés**: linguistique, La pragmatique ,l'ancienne rhétorique arabe les méthode occidental modernes.*

Summary:

Pragmatics is a new science for human communication that studies linguistic phenomenon in use, so that pragmatic called "the science of linguistic use" which studies the relation between the linguistic activity and there users, Also the methods and the manners of using the linguistic signs in different contexts, Also it concerns about the factors which make speech as a clear letter…

this study come to prove the pragmatic aspects in the Arabic old rhetoric ; that is the main aim of this research which trying to approximate this modern western method to own old Arabic heritage and invest what come from this pragmatic method to re-read this heritage with modern read which many be help to close a gap between the Arabic heritage and the modern western methods.

The clue word: Pragmatic, linguistic, the Arabic old rhetoric, the modern western methods…